النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الاربعاء 21 رمضان 1428هـ الموافق 3 اكتوبر 2007 العدد (122) Wed. 21/9/1428 - 3 October 2007 50 ريالاً 16 صفحة

الأستاذ النعمان في رثاء نجله محمد:
أنا كبير على البكاء

أحد الناجين من كارثة جبل الطير يروي لـ«النداء» تفاصيل مروعة:
■ سبحت 22 ساعة وشاهدت الحمم تبتلع رفاقي
■ أبلغنا البحرية طيلة شهرين بحدوث هزات مستمرة، لكنهم تجاهلونا

العفو الدولية طلبت تحقيقاً مستقلاً في حادثة وفاته
أسرة هاشم حجر تتهم رئيس النيابة الجزائية بقتله

■ بشير السيد

توقعت منظمة العفو الدولية أن تكون حادثة وفاة هاشم عبدالله يحيى حجر 25 عاماً فجر الاحد الماضي ناتجه عن الاهمال الطبي خلال الأشهر الخمسة الماضية التي أمضاها رهن الاعتقال وإذْ قالت في بيان صحفي إن المنظمة تشعر بقلق شديد إزاء حالة وفاة هاشم في الحجز دعت السلطات اليمنية إلى إجراء تحقيق سريع وشامل ومستقل في وفاة هاشم، واتخاذ إجراءات فورية لضمان حصول المعتقلين الآخرين على العلاج الكافي.

الى ذلك اعتبر عبدالله يحيى احمد حجر (والد هاشم) أن وفاة هاشم غير طبيعة وأنه قتل عمداً جراء رفض النيابة الجزائية الإفراج عنه لحالته الصحية بموجب قرار المحكمة الابتدائية المتخصصة.

وقال حجر لـ«النداء» إن ابنه «هاشم»، 25 عاماً، (المتهم ضمن خلية صنعاء الثالثة) كان يعاني من التهابات حادة في الجهاز الهضمي والتهابات في الطحال قبل اعتقاله في التتمة في الصفحة 4
تفاصيل ص3

● والد هاشم بعد ساعات من الوفاة «النداء»

يونيو الفائت، مضيفاً ان قرار الافراج عنه جاء بناءً على تقرير طبي يؤكد بأن وضعه

● هاشم

الصحافة المغضوب عليها في المبادرة الرئاسية

■ سامي غالب

تقدم المبادرات الإصلاحية الرائجة هذه الأيام، برهاناً جديداً على المكانة المتأخرة للصحافة في إدراك النخبة السياسية في الحكم وفي المعارضة.

لا مكان للصحافة في المبادرة الرئاسية بكل ما ولدته من مواقف وتوقعات داخل المنظومة السياسية والمدنية في اليمن. ولئن جاء ذكرها في بيان المشترك بشأن المبادرة الرئاسية، ففي سياق النقد الحاد لما يبثه الاعلام الرسمي (الحكومي) من تعريض بالمعارضين وبالحركة الاحتجاجية السلمية في المحافظات. ولا يذهب المشترك إلى أبعد من هذا الموقف السلبي، على عدالته.

صحيح أن الحكم والمعارضة كانا اتفقا في وثيقة الحوار الموقعة بينهما الصيف الماضي على إدراج مشروع قانون الصحافة (الحكومي) كبند في أجندة الحوار، لكن المشروع الكارثي بالروحية التي صيغ بها وانبثت في «مواده السامة»، لا يصلح إطاراً ولا منطلقاً لحوار يؤدي الى حماية الهامش المحدود لحرية الصحافة، ناهيك عن تعزيز الوظيفة الديمقراطية للاعلام في زمن ما بعد المبادرة!

الثابت إن الصحافة بما هي الموضع الأوهن في منظومة سياسية تحتكم للقوة والعصبيات، دفعت على الدوام جزءاً من فاتورة الأزمات والحروب الداخلية، وتم تعيينها كموضع لتفريج الاحتقانات والتوترات.

الصحافة اليمنية، وبخاصة المستقلة والمعارضة، أول المغضوب عليهم في الأزمات، وأول الأضاحي في التسويات.

التتمة في الصفحة 4

مقبل: القوى المتسلطة انتهكت قداسة الوحدة

● مقبل

قال الأمين العام السابق للحزب الاشتراكي اليمني علي صالح عباد (مقبل) إن القوى المتسلطة قد تجاوزت الخطوط الحمراء للوحدة "وانتهكت قداستها وحرمة دماء أبنائها، وأهالت التراب على قيم الإخاء الوطني (...) واستمرأت السير على طريق الحروب الداخلية وتكريس منطق الغلبة الداخلية".

وفي كلمة ألقاها أمام المئات من النشطاء السياسيين والحقوقيين الذين اعتصموا عصر أمس أمام مقر الحكومة للتضامن مع مطالب المتقاعدين العسكريين في المحافظات الجنوبية ولإدانة قمع الفعاليات الاحتجاجية السلمية والمطالبة بإطلاق المعتقلين، قال مقبل: نخرج اليوم للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين من ناشطي الحركة الاعتصامية في المحافظات الجنوبية، ونحن مملوءون بالعزم من أجل أن نستعيد المعنى العظيم لوحدتنا، وأن نخلصها من لصوص الأوطان والتاريخ، ومن جشع الطامعين بالأراضي والممتلكات العامة والخاصة، ومن طواويس التسلط، وأشباح مثيري الثارات وناشري ثقافة العنف من محترفي النهب والفيد ومن المغامرين والعشوائيين. واعتبر القيادي الاشتراكي اعتصام المواطنين في صنعاء مع مواطنيهم في عدن وحضرموت "عنواناً للكفاح الوطني من أجل اليمن الموحد الجديد".

التتمة في الصفحة 4

"الشقائق" يطالب بزيادة حصة النساء الرئاسية

طالب منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، بدراسة مبادرة الرئيس في ما يخص نسبه تمثيل النساء في البرلمان، وفقا لمؤتمر بكين 1995، الذي التزمت فيه اليمن بما أقر من نسبة للتمثيل السياسي للنساء بـ 30%، ليس فقط في البرلمان، وإنما في جميع المؤسسات المعينة والمنتخبة.

وتخوف المنتدى في الوقت ذاته من احتمالات تحفظ أحزاب اللقاء المشترك على البند التاسع في المبادرة الرئاسية، والذي خصص نسبة 15% للنساء في البرلمان.

التتمة في الصفحة 4

لجنة للتحقيق في اتفاق المواصفات مع شركة فرنسية

قالت مصادر مطلعة في وزارة الصناعة والتجارة إن لجنة قانونية تم تشكيلها للتأكد من الإجراءات التي اتبعتها الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس في توقيعها لاتفاقية تعاون مع أحد فروع شركة فرنسية ستكون معنية بتطبيق البرنامج الدولي اليمني لشهادات المطابقة في بلد المنشأ.

وأشارت المصادر لـ«النداء» إلى أن وزير الصناعة والتجارة، يحيى المتوكل، وجه مطلع الاسبوع بتشكيل لجنة قانونية تكون مهمتها التأكد من سلامة الإجراءات التي اتبعتها هيئة المواصفات مع فرع شركة «بيرو فيرتاس روتردام» الفرنسية وتوقيعها إتفاقية تعاون الأمر الذي اعتبره قانونيون التفافاً قانونياً على البرنامج وإفراغه من مهامه الرئيسية المتمثل في تأهيل وبناء

التتمة في الصفحة 4

غضب عارم في بعدان لمقتل أحد أبنائها

■ ابراهيم البعداني

علمت «النداء» من مصادر في محافظة إب أن المئات من أبناء مديرية بعدان سيقومون اليوم الاربعاء بمسيرة سلمية الى مبنى المحافظة للمطالبة بسرعة القبض على قتلة الشاب صدام عبده محرز التام، الذي قتل مساء الجمعة الماضية وهو عائد الى منزله في حارة أبلان بمدينة إب من صلاة العشاء.

التتمة في الصفحة 4

التجار يجودون بـ95 مليون ريال لإطلاق 210 سجناء
النيابة تشترط ضمانات تجارية للإفراج عن المعسرين

■ علي الضبيبي

تبلغ حملة «النداء» في ملف السجناء المعسرين، التي أطلقتها في رمضان الماضي، سنة كاملة، ولا تزال مستمرة تراقب الأمر عن كثب، وما يتأتى من هذا الرمضان.

المحسنون من التجار يتدافعون هذه الأيام إلى الإصلاحيات المركزية لإنقاذ حيوات مئات المعسرين، في حين تعكف اللجنة العليا للسجون «المصغرة» هذه الليالي بفرز حالات المستحقين لمكرمة الرئيس من ذوي الأروش والديات، وفقاً لشروط.

ويتقدم رجال المال والإحسان التاجر «الحجاجي» الذي -ككل عام- يتكفل بقضايا

التتمة في الصفحة 4

● كاظم القيشاري

● صالح المحمي

أحد الناجين من بركان جبل الطير يروي لـ«النداء» تفاصيل مثيرة..

22 ساعة في لجة البحر

■ محمد العلائي - بشير السيد

لقد شارف أحمد عبدالله الجلالعلى الموت. بيد أنه، ما يزال يبدي قدراً من رباطة الجأش. إنه يبذل كل ما في وسعه، كي يبدو في صورة تليق به، كجندي شديد البأس، أوشك على الموت، لكن شيئاً من الخوف لم يتسرب الى فؤاده، أبداً.

«لم أخف البحر ولا الظلام، كنت مطمئن جداً.. بس تعبت». بالتأكيد لم يرمش له جفن، كان يمخر عباب البحر. حين كانت أجفانه مبلولة بمياه شديدة الملوحة، والخطر.

النار والماء، نقيضا بعض. غير أن كلتا المادتين تتساويان في قدرتهما على إزهاق الأرواح، وإن تفاوتت مستويات البشاعة.

لابد أن الجحيم أكثر قدرة على الترويع، سيما لو كانت منبعثة من جوف الأرض. وعندما تفتق جبل الطير، الـ2 ظهر الاحد، بمقذوفات قاتلة، إختار أحمد الظليمي و7 من رفاقه، امتطاء البحر. لقد كانوا امام صنفين من الموت.

كانوا في الموقع العسكري، عندما زمجر الجبل، بأصوات رهيبة. «هربنا امام البحر، ونبعنا 7 أفراد، 4 ماتوا وأنا أراهم، وبقينا 3 نحاول الفرار من الحرارة الملتهبة في البحر»، يقول أحمد، ابن الـ23 عاماً، وهو يروي لـ«النداء» بشيء من المرارة هول الكارثة التي باغتتهم على حين غرة.

ثمة تباين في تقدير الزمن الذي بدأ فيه البركان يزاول نشاطه، بعنفوان وفتوة.

فلئن كان يعتقد أحمد أن الساعة كانت الـ1 بعد الظهر، قال الناجي الآخر علي سريع، أنها كانت الـ2:3.

عندما خيم الليل، بدا البحر الأحمر كمتاهة موحشة، لكنها مترامية الأطراف.

«طوال الليل، وأنا أسبح قبالة الجزيرة، كنت أميزها بنار البركان، حاولت العودة إليها لكن دون فائدة»، يواصل الحديث بتقطع. إنه يلوح كمن يحاول لملمة صورة درامية محزنة مزقها طفل عابث.

في الواقع، كان أحمد يجابه بجسارة أكثر من قاتل. فإلى الأمواج المتلاطمة، استطاع تبديد مشاعر أخرى مدمرة، كانت تتلاطم في أعماقه من قبيل: اليأس، الاستسلام للقدر. لقد احتفظ جهازه العصبي بما يلزم من التماسك.

«المقاومة، مقاومة الموت لا أدري أين أتجه.. أنظر شرقاً وغرباً. كنت أرى الجزيرة المشتعلة بالنار، وكنت أتوقع أنها قريبة. وجاء الصبح وأنا لم أبارح مكاني»، يرسم أحمد تلك اللحظة بشيء من الإنقباض، لكأنه يخشى حتى استحضارها.

المؤكد أنه رجل بحر من الطراز الرفيع. «هربت الساعة1 بعد ظهر الاحد، وأنقذت الـ10 صباح الاثنين»، أي أنه استغرق من الوقت نحو 22 ساعة من العوم في المياه بعيدة الأغوار.

● الجلال

أحمد متزوج. وقد أنجب طفلاً أسمه نواف، لم يكد يكمل عامه الأول. يقول بلكنة حاشدية: «كان اذكر ابني وزوجتي وأبي وأمي، واخواني وأصحابي.. كنت أقل لو يدروا اين انا لأتوا لإنقاذي».

حين شرع في الهرب، بمعية زملائهالـ7، كان في المقدمة. وفيما ظلت الحمم تطاردهم بدأب مخيف، سبقه زميله علي سريع.

لحقت النيران 4 من زملائه، بعدما أبتعد قرابة 50 متراً عنهم.

جزيرة جبل الطير قطرها 3 كيلو مترات، وتبعد عن مدينة الحديدة زهاء 100 كيلو متر. إنها مساحة جيولوجية غير مأهولة. كان يتمركز فيها 60 جندياً، طبقاً لأحمد. في حين أن علي سريع يعتقد، في حديثه للسياسية، أمس، أن عددهم كان70 جندياً.

وعلى كل، فلا شك أن أحمد يقول ما يعتقده تماماً. ففجائية اللحظة أضفت أجواء مربكة للغاية، لم تمكنه من التقاط التفاصيل بدقة.

يقول: «عدد الجنود 60، كحامية عسكرية. 50 اتجهوا صوب موقع آخر، ونحن قفزنا البحر». ووفقا لرواية علي سريع، فإن الجميع امتطى البحر، ساعة انفجر البركان.

● عن «الثورة»

غير أن 50 قفلوا راجعين بعد فترات وجيزة، وانتهى بهم المطاف في بقعة آمنة، حتى تم إخلاءهم لاحقا.

في الجزيرة 6 مواقع عسكرية. وجبل الطير يطل على كامل مساحتها بوجه عابس ومكفهر.

يقول الفريق الفني الذي كلف بزيارة موقع الكارثة: «من خلال الإستقصاء عن بدايات النشاط وما صاحبه من نشاط زلزالي تبين أنه تم رصد إشارات زلزالية (بحسب تقارير مركز الرصد في ذمار)، بتاريخ 22 سبتمبر 2007، وقد استمر هذا النشاط الى يوم انطلاق البركان».

ما يبدو أنه مؤكد، هو أن القيادة البحرية تباطأت أكثر مما ينبغي، في الاستجابة لنداءات الجنود، الملقون في مكان قصي.

يتذكر احمد :«كنت ألاحظ كل يوم 3 هزات، من قبل رمضان». وأردف بنبرة حذرة: «كنا نبلغ القيادة البحرية، وهم يقولوا: تواصلوا معنا!!».

فكرة الإقامة في جزيرة قافرة، بشوبها الكثير من المجازفة. لكنهم «حماة التراب الوطني»، وما من خيار آخر. كل ما في الأمر أنه كان يتوجب على القيادة البحرية أن تتمتع بحس عال، من شأنه الحؤول دون الإنتظار، حتى تتفاقهم المخاطر.

«حدثت 13 هزة خلال 10 دقائق. حاولنا الإتصال بالقيادة وفجأة انفجر البركان». يقول احمد مرتباً، هذه المرة، المشهد من البداية.

لا ريب، تحتاج مجاورة البحر إلى ما يكفي من العتاد: قوارب نجاة، تدريباً فائقاً، أدوات سباحة للطوارئ. إن شيئاً من هذا العتاد لن يعثر عليه في جزيرة جبل الطير.

أحمد نشأ في ظليمة، التابعة لمحافظة عمران، وبالتالي ظل البحر مجالاً غير مألوف بالنسبة له. وحينما بدأ مشوار الخلاص من ميتتين محققتين كانتا تلاحقانه: البركان والبحر، كانت عضلاته وحدها، هي طوق نجاته، ولهذا أفلح في اجتياز المسافة التي كان يجب أن يقطعها كي يعثر على القشة التي ستنجيه من الغرق.

«كنت أسبح وأسبح، وأستغفر، وكنت أقول: يارب أنقذني كما أنقذت يونس»، أضاف.

يبدو أنه استحضر كل حكايات البحر. بما في ذلك القصص القرآنية..

في الـ10، صباح الاثنين، التقط بصره سفينة تعبر بالقرب منه. لقد كانت قشته من الغرق: «أنقذوني الكنديين، طلعوني لفوق زورق صغير، ومنه الى متن السفينة، واعطوني ملابس وماء وأكل، ثم استحميت».

المفارقة، أن الفوهة التي تطايرت منها كتل الموت، كان يرتادها الجنود للاستشفاء من أمراض جلدية كالبهاق والحساسية.

وكانت الأبخرة الكبريتية تتصاعد منها على الدوام. علاوة على أن الجزيرة برمتها «منطقة حارقة لا يلبث فيها النعل أن يتمزق»، حسب أحمد.

لكن الأمر المثير للدهشة، هو أن الفريق الذي كلفه الرئيس بزيارة الموقع لم ينس أن يختتم تقريره ببند يخلو من اللياقة العلمية، فضلاً عن الدقة «تبين بعض المؤشرات عن احتمالات وجود ثروات طبيعية بالجزيرة والمياه المغمورة المجاورة لها». (الراجح أن هذا البند ستنفتح له أسارير الرئيس، لهد ألحق بالتقرير).

تلزم الإشارة هناك إلى أن قطر فوهة البركان 10 كيلو مترات، و«تنبثق الحمم البركانية من أعلى الجبل بارتفاع يقدر بـ230 متراً تقريباً، وبانسياب يصل إلى البحر قاطعاً مسافة تقدر بحوالي 1000 متر»، طبقاً لتقرير الفريق.

لم يتضح العدد الحقيقي للقتلى والمفقودين بعد. ففيما تتحدث أنباء عن 4 قتلى، رجحت أخرى أن العدد الحقيقي 8 قتلى. (الشيء الثابت هو أن الرئيس ساهم في عملية الإنقاذ، والإخلاء!).

الضالع.. مدرسة وطنية

نايف صالح حيدان

إن ما يقوم به المجلس المحلي بمحافظة الضالع من إصلاح للإختلالات الإدارية وتجفيف منابع الفساد لعمل عظيم يحسب لمن فازوا بالمجالس المحلية ولأبناء الضالع على حسن إختيارهم، فقد صوتوا في الإنتخابات وصوبوا مهامهم ضد الفساد وطردوه من المحافظة ليسرح ويمرح في محافظات أخرى ويتغذى من ثدي السلطة الحاكمة.

إني والله أشهد لأبناء الضالع بالوطنية الحقة والصادقة، فلم نلحظ أي تصحيح أو إقالة حتى لمدير إدارة في أي محافظة أخرى منذ الانتخابات المحلية حتى الآن إلا في الضالع. وهذا دليل على أن هناك حراكاً وعملاً رغم محاربة السلطة الحاكمة لهذه المحافظة وإفقارها من مشاريع كثيرة وهامة (خذوا مثلاً مدينة دمت وتخيلوا لو كانت في سنحان كيف ستكون؟) وسر هذه الحرب؛ لأن أبناء الضالع مواطنون وحدويون خالون من النفاق. لقد أعطوا أصواتهم لمن يستحقون حتى على مستوى الرئاسة، وحافظوا على الأصوات لتظهر بشكلها الصحيح، عكس معظم المحافظات التي ظهرت نتائجها مخالفة لإرادة الموطنين. وما نواجهه الآن من إنتقام من السلطة على المواطنين في جميع انحاء الوطن والمتمثل في سياسة التجويع والارهاب والتجهيل، ماهو إلا رد وغضب من السلطة بسبب التفاف الشعب ووقوفه مع مرشح اللقاء المشترك للرئاسة المهندس فيصل بن شملان، رمز التغيير، ومع هذا لم تتحرك أي محافظة مثلما تحركت الضالع ونادت بصوت عال: كفاية ظلم، كفاية جوع، كفاية جهل، نريد حياة آمنة وعلم ورغيف يستطيع المواطن شراءه، أما اللحوم والاسماك والفواكه فالعافية من الله متنازلين عنها لـ«حمران العيون».

إني أنادي وبأعلى صوت جميع أبناء وطن الثاني والعشرين من مايو أن يتعلموا الوطنية من «مدرسة الضالع»، فالوضع لا يحتمل السكوت بعد أن طغت كل المفاسد، وأصبح الفاسد يفتخر أنه فاسد، ولم تتحقق أي وعود منذ سنة بعيداً عن العقدين وما بعدها.. نريد الآن رص الصفوف والسير بالطرق السلمية والقانونية نحو إرغام السلطة الحاكمة بأن تعترف بفشلها في إدارة البلاد، ونطالب بالدعوة الى انتخابات مبكرة، في ظروف آمنة واجرات نزيهة. وعلى الشعب أن يقتدي بأبناء الضالع ويعرف الطريق الصح، «شبعنا كذب».

الوحدة غالية وهي ملك للشعب بأكمله وعلى الشعب المحافظة عليها وذلك بإزالة كل المنغصات التي ظهرت ومقارعة وتعرية الفساد والمفسدين الذين ينخرون جسد الوحدة، وعلى السلطة الابتعاد قليلاً عن الدان الشطري، فليس كل من قال: «لا للغلاى لا للجوع، نريد عدل». هو ضد الوحدة.

هذه الادعاءات هي التي توجد أعداء للوحدة. الوحدة تمت في 1990/5/22 وهي راسخة وثابته، ولكن يجب تصحيح أي اختلالات طرأت بعدها، وبالذات ما بعد 1994 يجب إصلاحه به بشكل عام. وفي الأخير أعود الى الضالع وأقول: «يا أبناء الضالع أنتم نور هذا الوطن وبإذن الله ستصبح كل اليمن.. «ضالع».

محلي عدن يفرض زوجاً وثلاثة أبناءٍ للموظفين والموظفات العازبين

في عدن أصبح ليس بالضروة أن تقيم مراسيم زواج، وتتحمل تكاليف أعباء مصاريفه.. كي يصبح لديك ابناء وبنات؛ فالمجلس المحلي بعدن وبمناسبة الشهر الكريم وخواتمه المباركة وفّر على أبناء عدن كل ذلك. بإصدار قرار بمنح كل موظف من موظفي المحافظة زوجه وثلاثة أطفال «عالجاهز» وكذلك بالنسبة للموظفات.. زوج وثلاثة ابناء.

هذه المكرمة لم تستثن أحداً فقد شملت الجميع، متزوجين وعُزاباً وارامل ومطلقين.

بدون سابق إنذار ودون علم الموظفين في عدن، اكتشفوا عند استلامهم معاشات شهر سبتمبر أنه أصبح لدى كل موظف وموظفة زوج وثلاثة أبناء. وتم على إثر ذلك خصم مبلغ الزكاه بمعدل مائة وخمسين ريال للفرد، بإجمالي خصم سبعمائة وخمسين ريالاً عن كل موظف.

ووثق ذلك في وثائق مكتب الواجبات ان لدى كل موظف زوجاً وثلاثة أبناء.. فقد يصبح من حق الموظفين هؤلاء ووفق وثائق الواجبات المطالبة والحصول على زوجاتهم وأبنائهم، بحسب هذه الوثائق.

ففي احدى المدارس عدن نسبة العزاب، من قوام الهيئة التعليمية فيها تصل إلى ما يقرب من 70٪. هذه النسبة المرتفعة من العزاب ترجع اسبابها الى عزوف الشباب عن الزواج، بسبب ارتفاع تكاليف الزواج، وكذا ارتفاع إيجارات المساكن بعدن، ناهيك عن أن معاشات الموظفين عامة لا تمكنهم من الادخار لتوفير تكاليف الزواج، وبناء المساكن،و«وفتح بيوت».

يواجه رئيس النيابة الجزائية المتخصصة مأزقاً قانونياً واخلاقياً جراء طعنه في قرار الإفراج عن هاشم

قصة موت معلن

■ بشير السيد

محض إجراء قضائي مشكوك في سلامته، كان كفيلاً بإزهاق حياة الشاب هاشم حجر، 25 عاماً. فجر الأحد الماضي.

قبل قرابة 4 أشهر اعتقل الشاب المثابر. كانت صحته معتلة، بحسب تقرير طبي صدر من مستشفى الكويت بالعاصمة، اوصى بمراقبة حالته باستمرار وعدم تعرضه للإنفعالات: يعاني من اضطرابات الجهاز الهضمي والتهابات الكبد المزمن وتضخم في الطحال.

كان من المفترض أن يغادر السجن قبل 72 يوماً حين قررت المحكمة الابتدائية المتخصصة الإفراج عنه بالضمان نظراً لحالته الصحية، لكنه مكث في السجن المركزي حتى ازدات حالته تفاقماً.

مساء السبت الماضي نقل هاشم المتهم ضمن «خلية صنعاء الثانية» على متن سيارة السجن المركزي الى مستشفى الثورة رفقه ضابط و6 جنود، ساعتها كان في الرمق الأخير.

أمضى 8 ساعات في المستشفى، 6 منها في قسم الطوارئ وساعتان في العناية المركزة، ثم فارق الحياة عند الساعة 5 فجر الأحد. وبحسب إفادة الدكتور عقيل شمسان في تصريح الدفن فإن سبب الوفاة كان جراء نزيف حاد في الجهاز الهضمي وإصابته بفشل كلوي.

لم يكن الشاب المثابر يتوقع وأسرته المصير المأساوي الذي آل اليه.

حين غادر هاشم دياره في محافظة صعدة أواخر 2001 قاصداً العاصمة صنعاء يحمل حقيبة ملابس وملفاً يحتوي على وثائق نجاحه في الشهادة الثانوية وإلى الحقيبة والملف كان يحمل هدفاً نبيلاً ويرى أنه سيتحقق «مسؤول مالي في إحدى الشركات العملاقة» ،بحسب إفادة شقيقه الأكبر يحيى حجر (38 عاماً).

التحق مطلع العام 2002 بكلية التجارة بجامعة صنعاء. عُرف الشاب منذ طفولته بحبه للتعليم. وخلال سبع سنوات دراسية كان ترتيبه ضمن العشرة الأوائل. والى تفوقه في التعليم كان ميالاً بالوراثة للنشاط التجاري مثل والده الذي يمتلك 8 محلات متعددة الأنشطة في صعدة.

في المرحلة الثانوية كان هاشم يدير محلاً لبيع اكسسوارات الهاتف النقال في مدينة صعدة وكان شريكاً بالثلث وفي مطلع دراسته الجامعية استقل وفتح محلاً لخدمات الكمبيوتر أيضاً في مدينة صعدة استمر في ادارة تجارته وفي الوقت ذاته كان يكافح لنيل شهادة البكالوريوس محاسبة- وبدت أعراض المرض تظهر على جسمه. زد على ذلك أنه التحق بالمعهد الكندي للغات على اعتبار أن الانجليزية غدت من الشروط الاساسية للوظائف المهمة.

وطبقاً لرواية شقيقه يحيى تقدم هاشم بملف الى شركة هنس يونتل لخدمة الاتصالات مطلع العام الحالي للعمل لديها كمحاسب.

انذاك كان في المستوى الرابع في الجامعة ويفصله عن شهادة بكالوريوس 3 أشهر لكنه لم ينهها وخمسة أشهر على حفل زفافه.

ففي مساء الخميس7 يونيو الفائت تلقى يحيى حجر اتصالاً من مدير أمن محافظة صعدة اخبره أن والده محتجز لديهم ولن يخلى سبيله إلا بعد أن يثبت أنه وهاشم يتواجدان في العاصمة ومن أجل ذلك طلب منه التوجه وشقيقه الى أقرب قسم شرطة والاتصال به لدحض المعلومات التي تلقتها ادارة أمن صعدة التي تفيد أنهما (يحيى وهاشم) انظما الى صفوف الحوثيين في منطقة النقعة لمواجهة قوات الجيش «اتصل الضابط المناوب بقسم شرطة الأحمر -الحصبة- واكد له تواجدنا»، قال يحيى لـ«النداء». عقبها طلب الضابط المناوب من الشقيقين الانتظار لتصوير بطاقتهما الشخصية وبعد خمس دقائق دخل ضابط كبير برفقة مجموعة من الجنود كان الضابط هو هشام الغزالي مدير الادارة العامة لمكافحة الارهاب بأمانة العاصمة. واصطحب الشقيقين إلى ادارة الارهاب تم احتجاز كل واحد منهم في غرفة منفردة.

بعد يومين من الاحتجاز افرج عن الشقيق الأكبر يحيى وظل هاشم رهن الاحتجاز وبعدها بأسبوعين كان هاشم متهماً ضمن 17 آخرين في خلية اطلق عليها «خلية صنعاء الثانية». وبحسب عبدالرب المرتضى محامي هاشم فإن التهمة التي وجهت لـ«هاشم» من قبل النيابة الجزائية. هو أن هاشماً باع جهاز كمبيوتر لجماعة الحوثيين ونقل ثلاث شرائح يمن موبايل... إلخ».

في جلسات المحاكمة طالب محامي هاشم من المحكمة الافراج عن موكله بالضمان نظراً لحالته الصحية وفق تقرير طبيب صادر من مستشفى الكويت التعليمي يؤكد أن حياة موكلة معرضة للخطر ويتطلب الافراج عنه.

في جلسة 18 يوليو أصدرت المحكمة الابتدائية المختصة قراراً بالافراج عن هاشم حجر وعبدالكريم الخيواني بالضمانة نظراً لحالتهما الصحية.

أفرج عن الخيواني فيما بقي هاشم في السجن. وطبقاً لمحاميه فإن رئيس النيابة الجزائية سعيد العاقل امتنع عن تنفيذ قرار المحكمة بالافراج كما وقدم طعناً بقرار المحكمة لدى الشعبة الاستئنافية بعد إنتهاء مدة الطعن القانونية.

هو يقول إن اجراء النيابة مخالف لنصوص القانون التي لا تجيز الحبس الاحتياطي لأي متهم عنوان سكنه معروف سيما وأن موكله يعاني من تدهور في صحته.

عقب وفاة هاشم فجر الاحد الماضي حرر المرتضى شكوى تقدم بها الى النائب العام يتهم فيها كلاً من سعيد العاقل رئيس النيابة الجزائية وسعيد القطاع رئيس الشعبة الاستئنافية ومطهر الشعبي مدير السجن المركزي بالقتل العمد لموكله هاشم، وطالب النائب العام بمباشرة التحقيقات في جريمة القتل ورفع الحصانة القضائية عن المتهمين.

لكن يحيى حجر أفاد أن مدير السجن المركزي اتصل به عصر السبت واخبره بتدهور حالة هاشم الصحية وأثناء تواجده في السجن اتصل يحيى الشعيبي برئيس النيابة الجزائية يطلبان منه الموافقة على اخراج هاشم من السجن لتلقي العلاج، لكنه رفض خوفاً من هروب هاشم.

قرر الشعيبي تالياً نقل هاشم الى مستشفى الثورة تحت مسؤوليته بصحبة 7 مسلحين.

وطبقاً لرواية يحيى فإن هاشم اخبر الطبيب في مستشفى الثورة أنه مضى عليه يومان بهذه الحالة.

كانت بطن هشام قد تورمت بشكل لافت جراء عجزه عن التبول وقضاء حاجته وتعطل جهازه الهضمي.

قبل وفاته اطلع هاشم شقيقه يحيى برغبته «اشتي أشوف والدي وأمي» لكنه أجل رغبته الى ما بعد شفائه كما أخبر شقيقه.

حينها كان والد هاشم «عبدالله يحيى أحمد حجر» (61 عاماً) قد وصل رفقة والدة هاشم وسبعة من اشقائه وشقيقاته من صعدة كانوا يريدون زيارته في السجن. لم يبلغهما أحد بالوضع الذي وصلت اليه صحة هاشم.

بالنسبة لوالده كان آخر مرة زار فيها هاشماً في منتصف شعبان. أما والدته لم تره منذ اعتقاله في الـ7 من يونيو الفائت «فجعت بخبر وفاة ابني هاشم هو محبوس ظلم ومنع من العلاج».

في الساعات الأولى من فجر الاثنين الماضي كان والد هاشم علي عتبات باب منزل ابن عمه اسماعيل في حي الروضة بجوار الجامع الكبير متأهباً للسفر الى صعدة وأبلغني: «نحن طالعين ذلحين صعدة لاستقبال العزاء في هاشم». وعرفت منه أن والدة هاشم دخلت في غيبوبة عقب معرفتها خبر وفاة ابنها التي لم تتمكن من زيارته. وبحسب يحيى حجر فإن جثة شقيقه سيتم دفنها بعد صدور تقرير الطبيب الشرعي عن سبب الوفاة.

رجُل واحِم..

فكـري قاسـم
fekry19@hotmail.com

● ليس من واجب الفن أن يصور الواقع كما هو بكل تفاصيله.

إنه بذلك لا يُصبح فناً، بل آلة ناسخة شديدة الرتابة. كما وأن النظرة الضيقة للفن، لا تقدم فناً على الإطلاق.

● مطلع الاسبوع الثاني من شهر رمضان، أوقف الاستاذ حسن اللوزي- وزير الاعلام - بث السلسلة المحلية «شاهد عيان» بسبب أن هذه الأخيرة أظهرت جُملة من الرجال (الممثلين) ببطونَ منتفخة يعانون من حالة «وحام».

● المنطق، وكذا مشاعر الفحولة الضاربة رؤوسنا، أن الرجال لا يحبلون. هذا صحيح.

لكن حينما يكون الأمر متعلقاً بالفن، بالخيال الفني، فإن مساحة من المغُايرة ينبغي لها أن تتوافر.

خيال المؤلف والفنان القدير/ يحيى السنحاني أراد للرجال أن يحبلوا فما العيب في ذلك: ليلة عرض تلك الحلقة إتصل بي زميل عزيز مُغتاظاً، وبشدة: «هيا شُفت حقنا الدراما كيف هي، قد الرجال يحبلوا ويولدوا!! هذا قدهو جنس ثالث!!». وأنهى مهاتفته لي حَنقاً كما لو أنهُ كان يتعين عليَّ أن أصرف لممثلي الحلَقة روشتة تنصح باستخدام حبوب منع الحمل قبل عرض الحلقة إياها على مشاهدين مشحوطين ولا يقبلون العيش إلا كـ«فحول»!!

● لا أحد يحاكم الخيال غير سُلطة الكنيسة، ولا أعتقد أن محاكم التفتيش عادت لتظهر مجدداً في اليمن.

ثم أن المودف- عفواً المؤلف- أنهى حلقته تلك بمشهد يستفيقَ فيه الرجل من حلمه المزعج (رجل واحِم) عًلى زوجته الحبلى إذ كانت تتألم من اعباء الحَمل.

● الرجال لا يعيشون آلام النساء «الواحمات» ليشعروا كم ذلك موجع.

عند ذاك كان تدخل خيال المؤلف وقدم في الحلم رجلاً واحماً عاش آلام الـ9 شهور في غمضة عين ولما استيقظ انعكس ذلك الحمل في الواقع إلى معاملة حسنة، والى إحساس عال حوط به زوجته تباعاً.

فين الخطأ إذن؟

إن الدراما التي تنمو تحت الأظافر- عموماً- يُصبح خدشها سهلاً جداً، ولا تنقصنا المبررات لبطحها أرضاً، أقلها تحت ذريعة المساس بالذوق العام! أو.. بالفحولة العامة التي نحاول- بوعي ومن دونه- أن نُصدرها حتى للإطفال.. إذ لا يكف الآباء المشحوطون عن تشجيع ابنائهم الصغار بعبارة «رجّال».

● إيقاف «شاهد عيان» لسبب كذاك، أرضى مشاعر الفحولة بامتياز. يا ساتر كم في هذا البلد المهُترئ رجاااااال!

● مسلسل «دحباش» تحول بعد عرضه- مطلع التسعينيات- من دراما تلقائية إلى سياسة، وانتهى للأبد!!

مسلسل «طاهش وناهش» لنفس الممثل الكوميدي «آدم سيف» تم إنتاجه وبدأ الاستعداد للبث، وقبل أن يعُرض تم إيقافه والسبب هذه المرة أن اسم «ناهش» يرمز إلى لقب إحدى القبائل في اليمن.

أيهما كان أجدر، أن تتوقف أفكار القبيلة أم يتوقف المسلسل؟! يا ساتر كم في هذا البلد أعفاااااااط؟!

خيرة الله

ثمة أشياء ينبغي أن تكون ذرائع مهمة لإيقاف أكثر من مسلسل تبثه الفضائية اليمنية، هذا لو أن هناك حمران عيون صحيح.

الافكار تكاد تكون قريبة ومتشابهة، تغليب لهجة محلية واحدة على بقية اللهجات؟! يتعين أن توجد لهجة وسط تأخذ المفهوم من الجميع.ورغم هذا، أنا لست مع إيقاف أي عمل.

● لست معنياً الآن بمناقشة الجيد وغير الجيد.. أنا فقط أسجل تعاضدي مع جميع طاقم المسلسل.

مديرة رابعة العدوية ترفض استيعاب طلاب من حي الكضمة المجاور للمدرسة

قال مجموعة من أهالي حي الكضمة التابع لمديرية الوحدة بأمانة العاصمة، إن مديرة مدرسة رابعة العدوية، الواقعة في الحي نفسه، ترفض بشدة تسجيل أبنائهم الطلاب تحت ذريعة أن المدرسة باتت مزدحمة.

وأعربوا، في رسالة احتجاج الى مدير عام المديرية، عن استيائهم البالغ، من التعنت الذي تبديه المديرة.

وقالوا: «مديرة المدرسة رفضت تسجيل أبنائنا في المدرسة، مع أننا من السكان المجاورين، إلا أن المديرة تمانع بإصرار، وتسجل طلاباً وطالبات من خارج المديرية».

وفي مسعى لإثبات مصداقيتهم، دون عقال الحارات المتاخمة توقيعات تؤكد ما جاء في مناشداتهم ومطالباتهم.

واتهم الأهالي في رسالتهم، مديرة المدرسة بأنها تتقاضى نظير تسجيل الطالب التمهيدي مبلغ 21500 ريال. ولقاء تسجيل طلاب الصف الاول الابتدائي مبلغ 1500 ريال.

مدير الخدمة في الجوف يتعرض للسطو

■ الجوف - مبخوت محمد

نصب مسلحون مجهولون كمينا لمدير عام مكتب الخدمة المدنية بمحافظة الجوف يوم أمس أثناء عودته من صنعاء باتجاه الجوف بالقرب من مدينة براقش الأثرية. حيث تعرض مع مرافقيه لعملية نهب كل مابحوزتهما من مال وأسلحة وهواتف نقالة في حين بقت سيارته الخاصة.

وذكر المدير أنه تعرف على المسلحين لكنه يتستر عن الدوافع. وأوضحت مصادر مطلعة على القضية أن سبب التقطع هو مشاحنات على الدرجات الوظيفية. فقبل شهر رمضان وجه رئيس الجمهورية بتعيين ربيع الفاعي مديرا للخدمة المدنية بدلا عن احمد غالب الذي تعرض للسطو.

الصحافة المغضوب

(تتمة الصفحة الأولى)

وأهلها من ذوي الاحتياجات الخاصة الذين لا يأبه إليهم الأشداء، وإذا تم تمييزهم، فسلبياً كغيرهم من الفئات المهمشة في دولة الغلبة.

الصحافة الحرة والمستقلة التي تواصل تقدمها حثيثاً لتكون فاعلاً ذا وقع وصدى، تخوض في اللحظة الراهنة حرباً على جبهتين: من أجل تأمين ما بقي من المكاسب التي تحققت لها غداة الوحدة اليمنية، وفي سبيل صد الغزوات المتلاحقة التي تستهدف أمن وسلامة الصحفيين.

تفتقر الصحافة إلى سند حقيقي ومستدام داخل المنظومة السياسية. ولا عجب أن تخلو المبادرات والمبادرات المضادة من أية إشارة تفيد بأن أهل الحل والعقد يأخذون الصحافة في حسبانهم إذ يتوسلون تقديم أنفسهم في هيئة رجال دولة إصلاحيين.

وإذ يحشد هؤلاء الدعاة الأدعياء ما بوسعهم من أزمات للتوكيد على أولوية الإصلاح، يتعامون عن الحصار المضروب على الصحافة وأهلها، ولا يبدر عنهم ما يفيد إدراكهم للميزة النسبية (الوحيدة على الأرجح) التي توفرها الصحافة المستقلة والمعارضة لليمن في محيطها الاقليمي.

الأنكى أن حديث المبادرات الرائج في سوق السياسة يأتي بعد انتهاكات غير مسبوقة تؤشر على مشهد كابوسي قادم مستوحى من فظاعات الأنظمة العسكرية في امريكا اللاتينية خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

محنة الزميل عبدالكريم الخيواني شاهد على ذلك، فعلاوة على حالة الحصار التي يحياها منذ شهور، داخل السجن وخارجه، فإنه يواجه أحكاماً رهيبة في حال استمرت محاكمته الاستثنائية كإرهابي لا يتردد مطاردوه في التلويح بإمكان إعمال قانون «القتل المستهدف» الرائج في عالم ما بعد 11 سبتمبر.

وبالمثل ينتظر الزملاء في صحيفة «الشارع» بعد عيد الفطر محكمة استثنائية سيمثلون أمامها بوصفهم متورطين في جرائم ضد أمن الدولة، لا باعتبارهم صحفيين وأصحاب رأي. وهذه سابقة خطيرة تقوض مصداقية أية مبادرات مشهرة، وتستجلب نقمة المجتمع الدولي على الدولة اليمنية.

تجاهل الرئيس الصحافة، وتقاصر معارضوه في بيانهم عن الظهور -مجرد الظهور- كأنصار حقيقيين لحرية الصحافة المطوقة بالأحكام القضائية والحملات الأمنية، وهواة تكسير الأصابع!

هذا التغاضي وذيّاك التجاهل يقرران سلفاً مآل المبادرات، وبالأخص المبادرة الرئاسية.

بكلمة واحدة فإن مصداقية حديث المبادرات رهن برفع الحصار عن الصحافة، وهذا يبدأ بإلغاء المحاكمات الاستثنائية التي تنتظر الزميل عبدالكريم الخيواني والزملاء في صحيفة «الشارع» المستقلة. ذلك ما ينتظره الصحفيون من رئيس الجمهورية فلعه يستدرك ما فاته في لقائه بمنظمات المجتمع المدني مساء غدٍ في مدينة تعز

أسرة هاشم

(تتمة الصفحة الأولى)

الصحي يتطلب رعاية خاصة وأن حياته معرضة للخطر إذا لم يخضع لإشراف مستمر من أطباء متخصصين.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
مدير التحرير
جلال الشرعبي
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 777799582 - 733799063

عبدالرب المرتضى محامي عن هاشم اتهم كلاً من سعيد العاقل رئيس النيابة الجزائية وسعيد القطاع رئيس الشعبة الاستئنافية ومطهر رشاد الشعيبي مدير السجن المركزي بالقتل العمد لموكله.

وطالب في الشكوى التي تقدم بها الى النائب العام ظهر الاحد الماضي بمباشرة التحقيقات مع من أسماهم الجناة ورفع الحصانة القضائية عنهم لتقديمهم للعدالة.

مقبل: القوى

(تتمة الصفحة الأولى)

وأضاف: "إنها مناسبة عظيمة أن أوجه التحية باسمكم من قلب العاصمة صنعاء.. صنعاء الوحدة والصدق والشعب المكافح من أجل الحرية والتقدم، إلى حركة الاعتصامات الاجتماعية في المحافظات الجنوبية".

وتابع أن الذين انخرطوا في حركة الاعتصامات في الجنوب "عز عليهم أن يشاهدوا وحدة اليمن التي كافحوا من أجل تحقيقها ونذروا حياتهم في سبيل رفع رايتها، تتحول إلى مغانم تتقاسمها شراذم الفساد، وأن يتحول مشروع الوحدة الديمقراطي على يد قوى الهيمنة العسكرية إلى أدوات للقمع والقهر ونهب الثروة الوطنية.

كما ألقى الأمين العام لحزب التجمع الوحدوي الدكتور عبدالله عوبل ود. محمد علي السقاف محامي النوبة ورفاقه، كلمتين أكدتا على القضايا ذاتها، فيما كان المحتشدون يرددون الهتافات التي تحيي العميد ناصر النوبة رئيس جمعية المتقاعدين العسكريين، وحسن باعوم عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، المعتقلين منذ بداية سبتمبر الماضي، لقيادتهما الاحتجاجات في عدن والمكلا.

لجنة للتحقيق

(تتمة الصفحة الأولى)

قدرات الهيئة، والتهرب من أي مساءلات أورقابة مالية رغم أن 20٪ من عائدات الشركة الفرنسية سنوياً ستذهب لهيئة المواصفات.

ويأتي توجيه الوزير بتشكيل لجنة قانونية للتحقيق إثر قيام هيئة المواصفات بتمويل نفسها للتوقيع مع الشركة الفرنسية رغم توجيهاته السابقة بعدم توقيع العقد وتعليق الموضوع في الوقت الراهن. واستمرار قيام الهيئة بمهامها الفحص والاختيارت لكافة السلع والمنتجات بفاعلية أعلى.

وتثير الإتفاقية جدلاً في الاجراءات التي اتبعتها هيئة المواصفات الأمر الذي دفع شركات منافسة إلى تقديم شكاوى لوزير لصناعة بعد استبعادها والتفاوض مع الشركة الفرنسية التي لم تكن ضمن الشركات المرشحة للتنافس على مشروع البرنامج الدولي لإصدار شهادات المطابقة من بلد المنشأ.. وكانت لجنة فنية قد رشحت ثلاث شركات إلا أنه تم استبعادها والتفاوض مع الشركة الفرنسية.

وكشفت وثائق حصلت عليها «النداء» عن توجيهات عديدة وعاجلة من وزير الصناعة لهيئة المواصفات بايقاف توقيع العقد غير أنها جميعها تم تجاهلها من هيئة المواصفات والتي قامت بإبلاغ وزير الصناعة بتوقيعها للإتفاقية مع الشركة الفرنسية بعد يومين.

غضب عارم

(تتمة الصفحة الأولى)

جريمة القتل قام بها أفراد عصابة معروفة في الحارة بأعمال الفوضى والمضايقات للمواطنين وجهت لصدام البالغ من العمر 20 عاماً، ست طعنات من خنجر توزعت ما بين رأسه وكتفه وظهره سقط على إثرها جثة هامده.

أحد أفراد العصابة التي اعتدت على صدام شارك زملاءه في جريمتهم بأن وجه ضربة بقارورة زجاج على رأسه عندما لم يكن لديه خنجر.

«عصابة الخناجر» الاسم الذي يطلق على العصابة والتي يبلغ عددها عشرة اشخاص اعمارهم تتراوح بين 20-25، حاولت استمالة صدام الى صفوفها الا أنه كان يرى أن الدراسة وصولاً الى الجامعة والتخرج هدف أنبل من الانضمام الى العصابة.

صدام صاحب الجسم النحيل الذي أنهى دراسته الثانوية العامة هذا العام معروف داخل الحارة بتدينه وحبه للخير ويسكن مع والدته واخوه فيما والده مغترب في الخارج.

من حادثة شجار وقعت الخميس بين أحد أخوة المجني عليه (طفل) وآخر في سنه تدخل صدام وآخرون في الحارة بفض الشجار وإنهاء المشكلة معتبرينها بين جهال سرعان ما يصطلحوا، هذا الوصف للخلاف كان عند العصابة عكس ذلك رأو منها فرصة لتأديب صدام الذي لم يطاوعهم في الانظمام اليهم.

قائد العصابة الذي يطلق عليه «الزعيم» أرسل واحداً منهم الى صدام وعندما التقاه وهو عائد من المسجد اخبره بأن يجاوب الزعيم. صدام واصل سيره ولم يعره أي اهتمام الأمر الذي أغضب الجناة وماهي الا لحظات ويشكل أفراد العصابة دائرة على صدام وهو على بعد أمتار من منزله.

زعيم العصابة (ش. ع. هـ) خاطب صدام بقوله: «والله جاء اليوم الذي تدفع فيه الثمن». ثم أشهرو خناجرهم وغمسوها في جسم صدام.

عشرات المواطنين في ثاني يوم من الحادث تجمعوا في حوش البحث عندما رأى تقاعس أجهزة الامن في القبض على الجناة وخوفهم أن يذهب دم صدام هدراً وطالبوا إدارة البحث سرعة القبض على أفراد العصابة.

عزيز الحلقي، خال المجني عليه، قال لـ«النداء» إنه يخشى من تمييع قضية ابن شقيقته مطالباً البحث والأمن القيام بواجبه وسرعة القبض على الجناة خاصة وأن أفراد العصابة معروفين.

وأضاف أن البحث ألقى القبض على اثنين من أفراد العصابة فيما البقية لا يزالون فارين.

أمام تزايد مضايقات واعتداءات العصابة أعرب عشرات من مواطني حارة أبلان لـ«النداء» عن رغبتهم في بيع منازلهم ومحلاتهم والانتقال للعيش في مكان آخر بعد أن ضاقوا من المشاكل والمضايقات التي يتلقونها بشكل يومي ممن اسموهم بالبلاطجة، ولعدم استطاعة الأمن وضع حد لهذه التصرفات.

النيابة تشترط

(تتمة الصفحة الأولى)

الحوادث المرورية في مختلف المحافظات، بالاضافة إلى بعض الحالات في قضايا أخرى.

ومن بداية رمضان الجاري وحتى اليوم بلغ عدد المفرج عنهم بمساعدات من فاعل الخير حوالي 210 سجناء بكلفة مالية قيمتها 90 مليون ريال.

ويتعذر على الصحيفة الحصول على الرقم الإجمالي للمفرج عنهم، من ذوي الحقوق الخاصة، على امتداد حملتها منذ سنة- كما يصعب الوصول اليها في كشوفات ذوي الشان بسبب العطلة القضائية وحسابات أخرى لدى تلك الجهات.

وعلمت «النداء» من مصادر مسؤولة في النيابة العامة، أن النائب العام الدكتور عبدالله العلفي، وجه هذا الأسبوع النيابات المختصة، بـ أمانة العاصمة، بالإفراج عن 20 سجنياً معسراً من مركزي صنعاء، بعد أن ثبت فقرهم لدى القاضي المكلف بهذا الشأن.

ومن بين هؤلاء المهندس الميكانيكي صالح علي صالح المحمي (60عاماً) المحبوس منذ العام 96 في مليون و600 ألف ريال من محكمة جنوب غرب الأمانة التي لم ينص حكمها سوى على حبسه سنة ونصف في الحق العام، وأيضاً الدكتور العراقي عبدالمجيد محمود كاظم القيثاري، عراقي الجنسية، الذي أمضى 3 سنوات في السجن المركزي على ذمة حكم لم يقضى بحبسه، وإنما بتسديد مليون و 300 ألف ريال، وسواهم.

وزارت الصحيفة، يوم أمس بعض من شملهم أمر الإفراج إلى السجن للتأكد من سير إجراءات الإفراج، فتبين لها أنه لم يفرج سوى عن 6 من الـ 20 الموجه بهم فيما 14 لا يزالون عالقين بضمانات تجارية حضورية تشترطها النيابات التابعين لها رغم أوامر النائب العام.

وأبدا عددٌ منهم استياءً شديداً من تلك الإشتراطات إزاءهم. وقال صالح المحمي، وهو الذي كان يحلم بصوم رمضان وقيامه بين أولاده الذين يستأجرون بيتاً بمحاذاة الجدار الشرقي للسجن: «إنني أطلب من النائب العام أن يتدخل مرة أخرى لإنقاذنا». وأضاف المحمي، وهو يسرد عدداً ممن أُفرج عنهم بموجب أحكام الإعسار فقط: «هؤلاء حكموا بعدنا وأطلقوا قبلنا بدون أي ضمانات. لا نريد سوى المساواة». مشيراً الى أنه تقدم بضمانة حضورية أكيدة الى نيابة جنوب غرب الامانة، إلاّ أنها رفضت؛ مشترطة تجارية وتساءل ومستغرباً: «أنا لي في السجن سنة بمبلغ زهيد ولو كنت أعرف تاجراً لسدده عني زمان، ولخرجت من حينه. لكن ما فايدة أحكام الإعسار اذا كان هذا شرطهم؟!».

وجاء الى مكتب الصحيفة، وهي ماثلة للطبع مساء أمس، العراقي عبدالمجيد كاظم بعد أن كان هاتفها لحظة مغادرته السجن بداية الأسبوع، وقال إنه سُجن ظلماً: «حيث لم ينص القاضي على حبسي». وكان يشكو، وهو يحاول حبس دموعه: «حبسوني بهذا الشكل وأنا أحمل الدكتوراه في القانون الدولي من جامعة بغداد، و كنت المحامي العام الأول في دائرة الشؤون القانونية في مكتب رئاسة الجمهورية، بقرار رئاسي من صدام نهاية الثمانينيات».

وأفاد أنه غادر السجن رفقة خالد سلطان نعمان الأصبحي (أحد المعسرين).

ويعتبر عبدالمجيد كاظم (51عاماً) ثالث حالة من غير اليمنيين تغادر السجن حتى اليوم منذ إبريل الفائت. فإلى الفلسطيني محمود شرقاوي، الذي أفرج عنه قبل ثلاثة اسابيع، أفرج عن عراقي آخر (تفيد المعلومات أنه أصيب بجلطة) وكانت «النداء» كشفت في عددها المائة عن وجود ما يزيد عن 12 حالة (غير يمنيين) يمضون في السجن منذ سنوات بأحكام بعضها لم تقل بحبسهم. وعرضت الصحيفة حينها مأساة عائلة عبدالمجيد التي تسكن لوحدها أحياء صنعاء القديمة (زوجته وطفلته)، دون عائل.

وطبقاً للمعلومات الآتية من سجن صنعاء المركزي ومن سجون مركزية أخرى، فإن حالات كثيرة ما زالت في السجن رغم أحكام الإعسار التي كسبوها، بل وبعضهم رغم أوامر النيابة العامة، بسبب اشترطات النيابات المحبوسين بأوامرها.

وتبلغ عدد الأحكام القضائية التي وصلت إلى مكتب النائب العام منذ تكليف قضاة للنظر في دعاوى الإعسار، منتصف مايو المنصرم، 194 حكماً من محافظات يمنية هي: الأمانة 67، عدن 50، المكلا 20، إب 50، الحديدة 1، أبين 4، المحويت2. في حين لم تصل من سجون المحافظات الأخرى، بما فيها تعز وعمران وذمار، أي حكم حتى الآن- طبقاً لمصدر مسؤول في شعبة السجون.

وكانت هيئة الدفاع عن سجناء الحقوق الخاصة اتفقت في 13 مايو الماضي مع رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي عصام السماوي، والنائب العام، على وضع حد لمعاناة السجناء المعسرين، خاصة موكلي «الهيئة» الذين يربون على الـ250 سجيناً. ونص الإتفاق المشار إليه، طبقاً لبيان صادر عن هيئة الدفاع يوم ذاك على يقوم النائب العام بدراسة وفرز حالات الاحتجاز، والتوجيه إلى النيابات المختصة بالإفراج والإحالة الى قاضي التنفيذ المختص، وفقاً للقانون.

وفي اليوم التالي للاتفاق تداولت وسائل الاعلام خبراً مفاده أن مجلس القضاء اتخذ قرارا يكلف فيه هيئة التفتيش القضائي في وزارة العدل بتعميم توجيه الى قضاة التنفيذ في المحاكم بالسير في إجراءات التنفيذ المدني بالجانب الجنائي وبصفة مستعجلة وفقاً للقانون، وذلك بناءً على مذكرة النائب العام بشأن السجناء المحكوم عليهم في حقوق خاصة وانتهت فترة عقوباتهم.

وتتلقى الصحيفة هذه الأيام رسائل عديدة ومناشدات من مختلف سجون الجمهورية، خاصة المحتجزون على ذمة حقوق خاصة ومن انتهت مدد عقوباتهم، وحتى من اولئك المسجونين دون أحكام قضائية أو دونما مبرر قانوني سليم، وهو أمر يحتم على الصحيفة تكثيف جهودها ومواصلة حملتها.

"الشقائق" يطالب

(تتمة الصفحة الأولى)

وأكد احتفاءه بهذه المبادرة، واعتبرها "خطوة تتحسس المطالب النسائية". وقال في بيان وزعه الاثنين "إن منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان يعلن ترحيبه الكامل بهذه الخطوة الإيجابية، باعتبارها تشكل مؤشراً على تقدم مهم نحو مستوى تمثيل النساء في المؤسسات العامة وتعزيز مشاركتها السياسية، وتعمل أيضا على ردم الفجوة القائمة بين مستوى تمثيلها الحاصل الآن ونسبتها في المجتمع".

واعتبر البيان أن نسبة الـ30% التي أقرها مؤتمر بكين، وهي ضعف الحصة الرئاسية "أقل تقدير ممكن ليصل تمثيل النساء إلى مستوى مقبول".

وجاء هذا الترحيب المتحفظ بعد أسبوع من إعلان المبادرة الرئاسية للتعديلات الدستورية، مطالبا باعتماد نظام القائمة النسبية، وهو ما يتفق تماما ومطلب أحزاب اللقاء المشترك، التي أكدت عليها مطلع الشهر الفائت، في فعالية للشقائق، واعدة بتخصيص نسبة للنساء، في حال اعتماد نظام القائمة، والذي اعتبره بيان الشقائق الخطوة الأسهل لتطبيق الكوتا، التي تعد إجراء مؤقتا كفيلا بإلغاء التفاوت الهائل بين الكتلة الكبيرة للنساء في المجتمع، ومستوى تمثيلهن السياسي.

ولم يشدد على نظام القائمة باعتباره النظام الوحيد الذي تطالب به النساء، ولكنه أكد على ضروة اعتماد الكوتا في أي نظام انتخابي آخر.

وظهر تخوف البيان من أن يتم التفاوض على هذا البند، او إخضاعه للمساومة السياسية، منسجما مع الحذر الذي أبداه من احتمال تجاوب سلبي من قبل الأحزاب في اللقاء المشترك. وطالب بدعم الصحافة والمنظمات.

ووجد الشقائق أن تمثيل النساء في المؤسسات المعينة سيكون الأسهل، خاصة في حال تعرض هذا التمثيل للعراقيل التقليدية، خاصة في الهيئات المنتخبة. مشددا على أهمية ان تشمل (الكوتا) النسائية مجلس الشورى والسلطة المحلية والجهاز التنفيذي للدولة.

وكان تحالف "وطن" الذي يضم عددا من المنظمات النسائية أعلن ترحيبا بالمبادرة لم يخل من التحفظ ذاته، مؤكدا على أهمية توسيع الحصة النسائية لتشمل بقية الهيئات المنتخبة والمعينة.

المحامي والحقوقي يحيى غالب الشعبي لـ«النداء»:

ندعو إلى الوحدة لأننا في حالة انفصال منذ 94

يقدم هذا الرجل تشخيصاً قوياً لما يسمى بـ«القضية الجنوبية»، يتسم بالجدة والذكاء. يتحدث بلباقة مفرطة، وهو لا يبدي قدراً من التحفظ.

المحامي والناشط الحقوقي يحيى غالب احمد الشعبي، أحد أبناء محافظة الضالع حين زج بالعميد ناصر النوبة، وحسن باعوم الى السجن، تطوع يحيى غالب للترافع عنهم بصوت عال، يحمل الكثير من المنطق.

إنه يحمل اكثر من صفة. فإلى جانب كونه محامياً وناشطاً حقوقياً، هو أيضاً عضو في اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي، وسكرتير لدائرة الحزب القانونية في عدن. فوق ذلك، هو عضو في جمعية المتقاعدين والمبعدين قسراً، وله علاقة بمجلس تنسيق المتقاعدين هي « امتداد لعلاقتي بقضية الجنوب».

«النداء» أجرت معه يوم السبت الفائت، مقابلة هذا نصها:

● الشعيبي

■ حوار: فؤاد مسعد ضيف الله - عبد الرقيب الهدياني

■ باعتبارك أحد أبناء الضالع، كيف تقيم ما يدور فيها خصوصاً في الآونة الأخيرة؟

– السؤال هو جزء من ثقافة فرضت علينا في الجنوب منذ 13 عاماً، ثقافة قديمة موجهة تم إنتاجها لكي تعيدك إلى الانتماء الضيق المناطقي، وسلبت منك ثقافة الانتماء إلى العصر والى الوحدة، وأجبرتنا على إعادة صياغة أفكارنا لحماية أنفسنا بعد أن أصبحت الجنوب ساحة فيد ونهب وغنائم، مستباح مالها ودماء أبنائها وغياب سيادة القانون وفرض قانون القوة.

أما ما يدور في الضالع منذ 7 يوليو 94، فهو لا يختلف عما يدور في محافظات الجنوب من عسكرة الحياة المدنية والتسريح الجماعي القسري والتنكيل والمضايقة وكل أصناف القهر. هذه الأساليب التي تتنوع أشكالها سرياً وعلنياً، وما أقدمت عليه السلطة صباح 10 سبتمبر الجاري من جرائم قتل وعنف وجرح للمواطنين العزل، يكشف جلياً نفسية السلطة وإرادتها القمعية التي تعبر عن الفشل الذريع للسلطة ومشروعها الديمقراطي المفرغ من محتواه. والاعتصامات السلمية في الضالع أحرجت السلطة كما أحرجتها اعتصامات الجنوب قاطبة.

■ انتم تدعون للانفصال.

– بل نحن دعاة وحدة.

■ لكن معظم فعالياتكم تتخذ الحقوق كواجهة بينما تحركها أجندة خارجية تستهدف الوطن ووحدته وأمنه واستقراره.

– نحن ندعو إلى الوحدة؛ لأننا في حالة انفصال منذ 4 مايو 94، يوم صدور قرار الحرب على الجنوب وفض الشراكة الدولية للوحدة بعزل علي سالم البيض وحيدر العطاس، بقرار رئاسي بتاريخ 5 مايو 94م ورفع الشرعية الدستورية عنهم. نحن دعاة الوحدة السلمية وسلمنا ارض الجنوب كاملة غير منقوصة، قرباناً للحلم العظيم الوحدة ونرفض الوحدة بالقوة والضم والإلحاق ولا يحتاج أبناء الجنوب إلى صكوك غفران وشهادات انتماء للوحدة والتاريخ كفيل بذاكرته أن يشفع لأبطال الجنوب بالدفاع والتضحيات في جبال المحابشة والدفاع عن صنعاء والنظام الجمهوري وحصار السبعين يوماً الذي تناست السلطة ملحمة فك الحصار عن صنعاء وذهبت تسجل وتستنسخ تاريخ حصار الجنوب سبعين يوماً في عام 94م.

أما استهداف الوطن ووحدته وأمنه واستقراره، حسب سؤالك فإن الاستهداف هو من زعماء وقيادات الحزب الحاكم وآخرهم أمين عام المؤتمر الشعبي العام، الذي قال إنه سيقوم بتسليح المواطنين ويقوم بالتحضير والإعداد لحرب جديدة. هذا الخطاب الذي أصبح على صدارة الأخبار العالمية والدولية.

أما الأجندة الخارجية فهي من مفردات وألفاظ تتصدر بيانات وخطابات السلطة تجاه من لا يقول نعم لسياستها. وبعد اعتراف السلطة بقضية الجنوب، أرضاً وإنساناً، واعترفت بالآثار السلبية لحرب 94م وقيامها بإصدار القرارات المتوالية لإعادة المسرحين قسراً، وتشكيل لجان للأراضي المغتصبة خلال 13 عاماً، كل هذه الإجراءات أغفلتها السلطة في الفترة الماضية ولكن حركة الاعتصامات السلمية ومجلس تنسيق المتقاعدين العسكريين أجبرت السلطة على الاعتراف بالقضية الجنوبية.

■ في أكثر من موقف تتصدى أنت دائما للدفاع عن المعتقلين، واتهام أجهزة الأمن بالاعتداء عليهم، هل لديك توكيل من أي منهم؟

– شرف كبير أن أقوم بعمل إنساني حقوقي لأن هذا من صلب مهنتي كمحامي وأنا أدافع عن شرفاء ومناضلين، ولم اتهم أجهزة الأمن بالاعتداء على المعتقلين إلا بأدلة دامغة، بعد أن أصبحت أنا واحد من هؤلاء المعتقلين..أما بالنسبة للتوكيل من المعتقلين فمن المعروف دولياً وحقوقياً أن قضايا انتهاكات الحقوق والحريات الإنسانية لا تحتاج إلى توكيل للمحامي لأنه يدافع عن مبادئ إنسانية محل إجماع دولي، خصوصا واليمن موقعة على جميع هذه المواثيق. بعكس القضايا الشخصية، كجرائم القتل والقضايا المدنية العادية التي تحتاج إلى توكيل.

■ أنت سكرتير الدائرة القانونية للحزب الاشتراكي في عدن، وعنصر فاعل في تصعيد هذه الفعاليات في أكثر من محافظة،هل يعني هذا أن حزبك هو الذي يحرك الفعاليات؟

– شرف كبير أن أكون واحدا من المشاركين في إنجاح الفعاليات التضامنية السلمية. ولا أكون قيادياً فاعلاً لا بتصعيد الفعاليات، حسب سؤالك، ولا حتى بإدارتها، أريد أن أكون جنديا بين صفوف هذه الجماهير المقهورة. ولا يوجد من يقوم بالتصعيد لهذه الفعاليات سوى السلطة، وقمعها، وذخائرها الحية والدخانية، ومعتقلاتها. والحزب الاشتراكي لا يدعي تحريكه وإدارته لهذه الفعاليات. وبيان اللجنة المركزية في دورته الأخيرة واضح وعبر عن موقف الحزب التضامني مع هذه الفعاليات السلمية الاحتجاجية، وكما قال الدكتور ياسين سعيد نعمان أمين عام الحزب في كلمته في دورة اللجنة المركزية بأنه لا وصاية على المتقاعدين وجمعياتهم واعتصاماتهم.

■ قال الرئيس إن ما تقومون به من فعاليات مجرد فقاعات يثيرها من فقدوا مصالحهم.. كيف يرد المحامي يحيى؟

– نحن لا ندعي البطولات والانتصارات والأمجاد الوهمية. ولا يعتبر اعتقالنا وقتلنا وقمعنا هزائم لقضيتنا، بل تعد ضرائب ندفعها لقناعاتنا وخياراتنا المشروعة. أما إذا كانت مجرد فقاعات فالأمر لا يحتاج إلى رصاص وقتل واعتقالات. وأجدها فرصة أن أطلب من سيادة الرئيس التوجيه بالإفراج عن كافة المعتقلين، ومحاسبة من قام بإطلاق النار وقتل وجرح المواطنين العزل، وإنهاء حالة الطوارئ في الجنوب، والسماح بالتعبير بالاعتصامات السلمية لاستعادة حقوقهم المفقودة.

■ لكن ما يجري ليس مقتصرا على المحافظات الجنوبية؟

– ما يجري في محافظة عدن من ممارسات قد لا يصدقها البعض، من مصادرة ونهب للأموال العامة والخاصة وممتلكات الأحزاب والاتحادات والمنظمات والقطاع العام. وهذا تم التحدث عنه كثيراً، لكن الجديد أن قيادة المحافظة تنصب نفسها فوق القانون. وأنا كمحامي وجدت أن السلطة المحلية منعت المحاكم من النظر في قضايا مدنية، كنت موكلاً فيها، بل قامت بسحب هذه القضايا والتدخل في شؤون القضاء. وهناك واقعة مشهودة لأول مرة في تاريخ عدن، حيث قام المحافظ السابق، وأمين عام المجلس المحلي عبد الكريم شائف بمصادرة أراضي آل المصعبين وعدم تنفيذ قرار رئيس الجمهورية، بل قاموا بتوجيه محاكم عدن بعدم السماح للشيخ حسين صالح المصعبي وأولاده وإخوانه باللجوء إلى القضاء أو قبول أي دعوى وهذا القرار معمول به ومعلق في لوحات المحاكم. فلم يشهد التاريخ أي حالة لمنع المواطنين من اللجوء إلى القضاء إلا في عدن.

أما ما تمارسه السلطة في عدن مؤخراً من قمع وإطلاق نار واعتقالات وإغلاق المدينة بالكتل الخرسانية ونشر فرق التحري ومراقبة تحركات المواطنين والناشطين السياسيين ومقرات أحزاب المعارضة وتحويل المدينة إلى ثكنة عسكرية، كل هذه الإجراءات تعتبر جرائم واقعة ضد الإنسانية. فالسلطة العسكرية والمحلية تقوم مقام النيابة والقضاء، والشواهد كثيرة على ذلك، وما يجري في عدن هو نموذج لما يجري في المحافظات الجنوبية وسيترتب عليه مزيد من التعقيدات بعد أن أصبحت الانتهاكات بالجنوب محط اهتمام المنظمات الحقوقية الدولية ومنها منظمة العفو الدولية التي ابتعثت ممثلها إلى اليمن لمراقبة ما يجري من انتهاكات لأبناء الجنوب.

■ تتحدث عن انتهاكات في الجنوب تطال الجنوبيين، هل هذا يعني أن أبناء المحافظات الشمالية يعيشون في النعيم؟ ألا تشملهم هذه الممارسات!؟

– ما يمارس في المحافظات الجنوبية من انتهاكات هي امتداد لقهر وظلم وقمع مورس منذ عقود في المحافظات الشمالية. وحديثي عن الظلم في المحافظات الشمالية بهذا الوقت قد يكون تذكير الحزين البكاء، ولكن الفرق في الجنوب انعدام المواطنة والمساواة.. لاحظ: أحمد الكحلاني محافظ عدن خرج يقود مسيرة وليس اعتصاماً، بل مسيرة بدون ترخيص في الشيخ عثمان مساء يوم أمس تأييداً لمبادرة الرئيس وهذا الحق ممنوح للكحلاني وأمثاله فقط في الجنوب. أما العميد ناصر النوبة والمتقاعدون الجنوبيون يكون عقابهم السجن إذا اعتصموا سلمياً! فهذا مثال حي على استمرار نهج قانون القوة والنفوذ وانعدام المواطنة المتساوية. وأنا عضو في الحزب الاشتراكي وملتزم ببرنامجه السياسي الذي يتحدث بتفصيل وتشخيص واف للأزمة في عموم اليمن.

■ ما الوضع القانوني لناصر النوبة؟ وكيف تتوقعون أن تسير إجراءات محاكمته؟

– ناصر النوبة مواطن جنوبي انتهكت حقوقه وتم اعتقاله ومداهمة منزله والوضع القانوني للنوبة بأنه معتقل بطريقة غير قانونية وأمام نيابة ومحكمة غير مختصة وهي النيابة والمحكمة العسكرية باعتبار النوبة مقاعد قسراً، ولم يعد ضابطا في القوات المسلحة.

■ هل يؤثر ذلك على المتقاعدين أو القضية الجنوبية؟

– اعتقالات النوبة المتتالية كرئيس لجمعية المتقاعدين قسراً، لم ولن تؤثر، بل أعطتها صدى اكبر وأوسع شعبياً وإقليمياً ودولياً. ويعتبر حسن باعوم والنوبة وأحمد القمع الصفحات الأولى في ملف القضية الجنوبية الذي بدأ يتحرك. وأتوقع الإفراج عنهم وعن كافة المعتقلين إذا كان هناك باقي شعور بمسؤولية ناحية الوطن.

■ ما علاقتك بمجلس تنسيق المتقاعدين؟ وما الجديد بالنسبة له؟

– علاقتي بمجلس تنسيق المتقاعدين، بصفتي عضواً في جمعية المتقاعدين والمبعدين قسراً، وعلاقتي بالمجلس هي امتداد لعلاقتي بقضية الجنوب.

وبالنسبة للجديد في المجلس رغم عمليات ومحاولات الاحتواء والتفريخ والترهيب واعتقال رئيس المجلس ناصر النوبة، وملاحقة أعضاء المجلس في مختلف المحافظات، إلا أن ذلك لم يثن جمعية المتقاعدين العسكريين والمدنيين والمتضامنين معهم من مواصلة الاعتصامات والفعاليات في مختلف المحافظات. والمجلس في حالة انعقاد دائم بقيادة نائب الرئيس حسن البيشي.

■ ما حقيقة لقاء وفد أمريكي بقيادات أحزاب اللقاء المشترك في عدن؟

– نعم زار وفد أمريكي محافظة عدن والتقى بأحزاب اللقاء المشترك، وكما تابعنا أيضا في وسائل الإعلام، التقى الوفد نفسه بقيادات أحزاب اللقاء المشترك في محافظة حضرموت.

■ المشترك في عدن وحضرموت يلتقي بوفد أمريكي، في الوقت الذي رفضت قيادة المشترك لقاء رئيس الجمهورية؛ كيف تفسر الأمر؟

– الوفد الأمريكي قام بزيارة فروع المشترك في عدن وحضرموت، بعد زيارته ولقائه بالسلطات المحلية بهذه المحافظات، وقيادة المشترك لم ترفض لقاء الرئيس، بل اعتذرت عن الدعوة لأسباب أوضحتها وسببتها قيادة المشترك رسمياً.

حنايا

هدى العطاس
hudaalattas@yahoo.com

عطفاً على ما سبق...

الضلع الثاني: حينما أنخرط في نقاش ينتظم داخل الاحتداد السياسي، فعادة يقال لي إن طرحي عاطفي لاينتمي الى طرح المطبخ السياسي وأقانيم الأطراف الفاعلة فيه. لن أتطرق في حديثي الى المطبخ السياسي وأطباقه التي أثبتت رداءتها وتواضع مستوى طابخيها،...

وأستطرد أنه لاضير أن يكون طرحنا في قضايا الوطن طرحا عاطفيا، فلا نستطيع أن ننفي أن الوطن في جوهر علائقه وبعده الفلسفي موضوع عاطفي صرف.

ويفضي بنا التأصيل الى موضوع الوطن اليمني الموحد... وعليه لانستطيع أن نتناسى أن الوحدة حينما بزغت كهدف وغاية في أدبيات السياسي، كانت حلما طوباويا عاطفيا، سكن هواجس الأدباء والمثقفين والمناضلين، كيوتيبيا محلوم بها، وكتبت ضمن ثوابت الثورتين، ورددتها حناجرنا مع شعارات الصباح المدرسية.

حين النظامان السياسيان في شطري الخريطة اليمنية، يزجان بالإخوة في حرب ضروس على الحدود، ويتبادلان المتفجرات والاغتيالات والذبح،... هل ظللنا كشعب؟... أفترض لا... لقد كانت الوحدة محلوما ذهنيا، لم يؤصل له سياسيا، ولم يؤطر داخل مشروع سياسي استراتيجي لايغفل غايات الواقع، وينتظم داخل أطره الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مدفوعا بمظلة السياسي.

غير أن مشروع الوحدة بني على خلفية يتمركز فيها الطابع الفروسي على حساب مفردات الواقع وبناياته السياسية الاجتماعية... الخ، هل كانت الوحدة قفزة دينكشوتية في فضاء ملغوم بالمطبات؟ يحضرني الجانب الدعابي الذي رافق قيام الوحدة، والذي مفاده أن أسواق الجنوب أغرقتها منتجات عصائر المنجه (المانجو)، وأن الجنوبيين تلقوا هذه المنتجات باحتفاء وبهجة، وعدوها أحد منجزات الوحدة لمصادرة ميولهم الاستهلاكية في ظل النظام البائد. وحينما تداعى الصرح الوحدوي في نفق الخصومات والمماحكات، ومن ثم حرب دامية، وسقطت الهالة عن المشروع المحلوم به، علق أحد مجانين حضرموت وحكمائها كالتالي: إن الوحدة أولها منجه ووسطها حنفه وآخرها خنقه... والأخيرة مازال يعانيها الشعب والوطن الى يومنا هذا.. وكانت نبوءة حكيم. وعليه، بالنتيجة، لقد خنقت الوحدة، وخنقنا بها كشعب، طرحا على المعطى السياسي. إذن، لمَ لانجرب المعطيات العاطفية؟

لقد ربي فينا تسفيه المنحى العاطفي للأمور، والتقليل من أهميته، حيث ارتبطت العواطف معطوفة على الضعف في نفوسنا، وما هذا إلا مرض عصابي علينا العلاج منه، وتبجيل واحترام الجانب العاطفي في كل قضايانا؛ ما كبر منها وما صغر. أذكر أنني كنت في لندن حينما كانت تجري مباريات كأس العالم 2002 م، وهزمت إنجلترا حينها، وخرجت من المنافسة، في اليوم التالي كانت كبريات الصحف البريطانية تضع صفحة كاملة للعلم البريطاني بإخراج قشيب، ودونما تعليق، وكأنما رسالتها كالتالي: "ربما هزمنا في المباراة، ولكننا نظل الدولة التي لاتغيب عنها الشمس"، وما هذا سوى سلوك عاطفي يلعب على الانتماء، ويشد أزر الهوية التي بالضرورة ستؤثر على مجمل مسلكيات الشعب البريطاني. إنه الدور الإيجابي للسلطة الرابعة.

ويحكي لي أحد الأصدقاء أنه كان في زيارة للقاهرة، فحدث أن حضر جنازة أحد الفنانين المصريين، وحينما رفع الجثمان تنادى المشيعون بهتاف: تحيا مصر.. تحيا مصر.. والحديث لزميلي أنه شعر حينها كم هو مترسخ حب مصر في نفوس أبنائها، وكم حجم الانتماء إليها، بينما نحن اليمنيين نقدم انتماءنا على استحياء، خجلين من جنسيتنا غالبا لشعورنا أنها لصيقة الجهل والتخلف والفقر. سيقول البعض: كيف يمكن لنا أن نحب وطنا يمنحنا الجوع والمرض والجهل واستبداد الحكام؟! سنقول: ما هذه سوى قضايا عرضية فرضها واقع الحكم السيئ. إننا نحتاج إلى تأصيل انتمائنا وحبنا لوطنًا، ليس كما يطرح أو يفرض الخطاب الممجوج للحاكم، بل عبر خطاب يقاوم من يريد سلبنا دفقنا الشعوري وحبنا لوطنًا كمعطى عاطفي لايملي المطبخ السياسي علينا مكوناته. علينا الفصل بين اليمن وبين حكامها، والمراهنة على ذواتنا. وهذه مفردة عاطفية.

إن تحركات الشارع الجنوبي تأخذ في إحدى زوايا تفسيرها، المسافة العاطفية التي خلقتها تدابيرالشمال على الجنوب ما بعد الوحدة وحرب 94م التي أعادت تكريس معنى الإخوة الأعداء، وترتب على ذلك شقاق عاطفي دفع بتصعيده مبدأ القوة والفوقية عند نظام الشمال. إن ألفاظا مثل القوة الغطرسة الهيمنة الانتهاك... الخ، هي معان شعورية تحتدم بإفرازات وردات فعل المسلك السياسي وتدابيره. وحديثنا ممتد.

■●■

طق... طق

منى صفوان
monasafwan@hotmail.com

... بعد أكثر من أربعين سنة ثورة، تنبهت نساء الجمهورية أن لا مكان لهن في الشرفة..!

سنوات وهن يتزاحمن على أماكن صغيرة في.."قاع المجتمع"، مرات قليلة حاولن الصعود لرؤية الأمور من أعلى، كنوع من المشاركة..

لكن بعنف ثوري منظم دحرج بهن، وأحيانا .. "دهف"، وكل مرة كن ينهضن وهن يتفقدن كسورهن قائلات: "معليش.. معليش.. خلونا الأحسن..".

... كن يعتقدن أن الثورة والجمهورية، تحوي مطالبهن للحضور في الشرفة، حاولن دون ضجيج، أو مضايقة، ودون أن يزاحمن أحدا، او يأخذن مكانه، وبطريقة لطيفة ومؤدبة.. وكتبن الرسائل المنسقة والرقيقة، يطلبن العطف والتكرم بالنظر ولو مرة من أعلى.

لكن جنرالات الثورة وحراس الثورة، وخدامي عيون الثورة، وكل الذين لم يشاركوا في الثورة، اعتذروا بأدب. فالطقس هناك سيئ، وهذا مزعج لهن ومتعب. واعترض شيوخ الثورة؛ فالشرفة جد ضيقة، وهذا يولد الاحتكاك المحرم، ولا يجوز لهن ذلك.

أما انتهازيو الثورة فقد وجدوا في الطيبات، لحد السذاجة، غير القادرات على تمرير مصالحهن، نموذجا فاشلا لتمرير مصالحهم. لذا اتفقوا جميعا على أن مكانهن المناسب هو... قاع المجتمع، وأن دورهن الثوري يبدأ من هناك.. ولم يزلن في القاع حتى ثوره أخرى.

سلام

بن هامل: منعت بيع مبنى الميليشيا الشعبية في خور المكلا فاعتقلني مديرا الأمن والاستخبارات

■ عصام الذيفاني، نيوزيمن:

لا يرى عضو المجلس المحلي بمدينة المكلا صلاح بن هامل أن اعتقاله مرتبط بالأحداث التي شهدتها المكلا في 1 سبتمبر، ولكنه يتهم مديري الأمن والاستخبارات العسكرية بمحافظة حضرموت، بالوقوف وراء اعتقاله لمدة 15 يوما، لأنه -وفقا لما قاله لـ"نيوزيمن"- "منعهما عن طريق المجلس من بيع مبنى المليشيات الشعبية الواقع على خور المكلا، بمبلغ 700 مليون ريال لأحد رجال الأعمال".

بن هامل أضاف لـ"نيوزيمن" أن التهمة التي تم اعتقاله بها كيدية "حتى يتمكنوا من بيع مخلفات الدولة والحزب الاشتراكي في حضرموت من المباني والأراضي العامة"، قائلا إن على رأس المباني المعروضة للبيع "مبنى القنصلية الروسية، وحرم المعهد الصحي في المدينة" الذي قال إن محافظ ريمة "استولى عليه"، مشيرا إلى وجود أخبار تفيد ببيع أرض ملعب بارباع الرياضي.

العضو المستقل في محلي مدينة المكلا بن هامل، الذي يحمل دبلوم علوم شرطة من ألمانيا الاتحادية، شارك في الاعتصام والمسيرة التي نفذها اللقاء المشترك في الأول من سبتمبر الفائت، والتي خلفت قتيلين و3 جرحى، اعتقل للمرة الأولى لمدة 4 أيام في سجن البحث الجنائي بالمحافظة، وقال إن السجن هناك "لا تتوفر فيه أبسط الحقوق الإنسانية".

يشير بن هامل الى أنه تم إيداعه "في سجن واحد مع المجرمين"، دون أن يكون له أي احترام بصفته ممثلا عن دائرة انتخابية في محلي المكلا، وحتى عمله كضابط برتبة رائد في أمن حضرموت لم يشفع له أيضا حتى أثمرت الضغوط التي مارسها المجلس المحلي والقيادات السياسية بتوجيهات المحافظ الإفراج عنه.

المسؤول المحلي يتهم مدير أمن حضرموت أحمد الحامدي باستهدافه منذ عام 2003م، حين كان بن هامل يعمل حينها في الأحوال المدنية ثم في فرع مصلحة الجوازات، قبل أن يشغل موقع نائب مدير شؤون الأفراد بأمن المكلا. ويقول إن الحامدي تسبب في إبعاده عن المحافظة لمدة سنتين و6 شهور، ونقل عمله إلى أمن محافظة صنعاء حتى أغسطس 2006م، حينما عاد عمله الى المكلا بموجب أمر وزير الداخلية.

المادة 170 من قانون السلطة المحلية - كما يقول - منحت السلطة المحلية صلاحية التصرف بالأراضي والمباني العامة التابعة للدولة، وقال إنه أثار قضية بيع مخلفات دولة الحزب الاشتراكي لدى قيادة السلطة المحلية في المحافظة، "وهو ما أثارهم ودفعهم (لاعتقاله) مرة ثانية لمدة 11 يوما في سجن وزارة الداخلية بصنعاء". كما أنه لم يفرج عنه الأربعاء الماضي إلا بشرط العودة إلى سجن الداخلية لمواصلة التحقيق في السادس من شوال القادم.

ونفي صلاح بن هامل أن يكون تعرض لأي نوع من أنواع التعذيب النفسي أو الجسدي، وبحسب حديثه فقد خضع "للتحقيق مرتين لمشاركته في المظاهرات والاحتجاجات التي شهدتها المكلا من قبل الإدارة العامة للرقابة والتفتيش والتحقيق"، على اعتبار أنه "محال إلى مجلس التأديب العسكري بتلك التهمة".

لكنه يستدرك بالإفصاح عن تهمة أخرى وجهت له، وهي "التضامن مع أحزاب المشترك" التي قال إنها دعمته في الانتخابات ويشكل معها النسبة الكبيرة في محلي المكلا. ولفت إلى وجود "العديد من قيادات السلطة المحلية المنتخبة من حزب المؤتمر، هم في الأصل عسكريون"، ويسأل: "لماذا لايتم محاسبتهم؟".

ورغم أن صلاح بن هامل (45 سنة) وله 3 أطفال (ولد وفتاتان) يؤكد على دعم المطالب الحقوقية، فإنه حريص على التوضيح أنه ضد من يمس بالوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي.

ويرى أن "دور السلطة المحلية في توفير الخدمات الاجتماعية والتنموية ضعيف جدا"، بالإضافة إلى أن "المشاريع والدعم الذي يتم الإعلان عنه موسمي مرتبط بمرحلة الانتخابات، وأن هناك ما يزيد عن 60 قرارا وتوصية من المجلس المحلي لمديرية المكلا لم تنفذ بسبب رفض فروع أربعة مكاتب تنفيذية التعامل معها".

وقال إن "المكاتب التنفيذية تتعامل بشكل شخصي فقط مع أعضاء محلي المكلا، وترمي بقرار المجلس عرض الحائط".

يتمنى بن هامل في حديثه القصير لـ"نيوزيمن" أن "تأخذ اليمن تجربة أي دولة قريبة وتطبق 50% منها"، ويرى واقعية "مبادرة رئيس الجمهورية بتحويل نظام السلطة المحلية إلى حكم محلي وإنشاء جهاز شرطة محلية"، إلا أنه يستدرك "الكلام كثير والمهم التطبيق وتحويله إلى واقع".

ويعترف بأنه "متعاطف مع حزب الإصلاح"، رغم أنه يرى أن "النشاط الحزبي في محافظة حضرموت يتأرجح، كما أنه موسمي"، ويعود للتأكيد أن "الحراك الحزبي في حضرموت ممكن أن يؤسس لعمل ديمقراطي ولو بعيد المدى"، إلى جانب ما يعتقده أن "حزب الإصلاح أكثر تنظيما من غيره"، ويستدرك "لكن الحزب الاشتراكي أصبح الآن يستطيع تحريك الشارع". وينتقد أداء المؤتمر الشعبي العام الذي "يتسم بالطابع الرسمي والموسمي"، ويرجع ذلك إلى أن "ما يحركهم هو المصالح الشخصية".

ويستنكر "إجبار المواطنين وطلاب المدارس للخروج إلى مظاهرات تندد بحمل السلاح على رغم أن الأخيرة لا تشكل مشكلة في حضرموت".

وعبر عن استيائه من الخمول الذي جثم على النشاط النسوي، وقال: إن "نشاط المرأة الحضرمية مغمور ومتأثر بالقطاعات الحزبية"، ويتمنى أن "تصل امرأة إلى عضوية المجلس المحلي، رغم أن واحدة فقط ترشحت في الانتخابات الماضية ولم تفز".

يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي

بمزيد من الرضى والتسليم بقضاء الله وقدره
وبقلوب ملؤها الأسى والحزن نتقدم بخالص العزاء
وعظيم المواساة إلى الأخ العزيز

المهندس/ أحمد قايد الصبري

في وفاة المغفور له بإذن الله تعالى شقيقه

سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع الرحمة
والمغفرة ويتقبله قبولاً حسناً ويسكنه فسيح الجنان
ويعصم قلوب أهله وذويه بالصبر

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيفون:

علي المعمري، عبدالرحمن المسني، وسامي غالب

كوتا سي السيد

إلهام الوجيه

كوني امرأة (اللهم لا شماتة ولا استخفاف) لا بد وأن أتحدث قليلا عنا نحن النساء. وإن كان الحديث عنا هو الموضوع الأكثر ثراء على مر العصور، إلا أن الواجب يحتم عليّ أن أدلي بدلوي، لا لأغترف ولكن لأسكب ما فيه.

ولأنني امرأة، وأنتمي إلى حيث أصبحت الديمقراطية شعارا والحرية شعارا والـ"كوتا" شعارا، وليس لنا من كل ذلك سوى الشعير؛ أحببت أن أسجل رفضي لهذه الـ"كوتا" التي لا تظهر أمامي إلا كما يظهر "سي السيد" المصري أو "أبو العيال" في مجتمعنا اليمني، وهو ممسك تلك الـ"كوتا" بيديه يمنعها ويمنحها وقتما يشاء وبالقدر الذي يريد؛ فهو الآمر والناهي والقادر والعالم والأول والأخير...! مهلا، قبل أن يتسرع أحدكم أو إحداكن بإطلاق النار عليّ والأحكام جزافا وإمطاري بصفات الظلامية والتخلف ومعاداة المرأة ونزع حقوقها، وربما قد يتهمني البعض بالسامية كاتهام يليق بالجميع وبكل المناسبات دون استثناء... وأطلب من الجميع إعطائي فرصة لقول ما أفكر به وبصفتي الرسمية (اسمي الخاص) وبصفتي النوعية (كأنثى - وبلا فخر).

لا يختلف اثنان، وقد أكون مبالغة في "اثنان" هذه لأعود فأقول: لا تختلف الأحزاب، بما فيها الحزب الحاكم والمجتمع المدني، وإن كان ذلك ظاهريا، على أن المرأة في ظل مجتمعاتنا المتوجة بتاج الجهل الحديدي الصدئ، ليست سوى مجاهدة ومحاربة ومناضلة نضالا وطنيا اجتماعيا وسياسيا كبيرا، لأجل حصولها على حقوقها، وأؤكد على "حقوقها" التي هضمت باستمرار تحت مسمى المحافظة عليها حينا وتحت مسمى إطلاق حريتها حينا آخر. لترفع وبجدية كل النساء الناشطات والمثقفات شعار المساواة، الذي أخاف هو أيضا أن يتحول إلى شعير بفضل المزايدين -من الرجال والنساء- باسمه. والـ"كوتا" بنظري هي إحدى تلك المغالطات التي تنسب إلى المساواة وهي في الحقيقة تقتلها في الصميم، متوارية تحت مسميات عديدة، أهمها أخذ الحقوق بينما نحن نعلم تماما أن الحقوق والحريات لا تمنح ولكن تؤخذ وبقوة دون شكر أو امتنان.

يجب أن نتفق نحن النساء أولا، ولا دخل للرجال هنا بما أقول! أن نتفق على أن عدم إعطاء الـ"كوتا" لا يعني بالضرورة الحجْر وحبس المرأة داخل منزلها لتجيد الطبخ والطبيخ لا أكثر، ولكنه يعني، وهذه ميزة الـ"كوتا" الوحيدة لديّ، أنها تظهر النوايا الخفية وتظهر الوجوه المقنعة بالتسامح والتفهم وبالليبرالية والتقدمية... ومنع تلك الـ"كوتا" ممن يمنحونها أو تحديد حجمها وكيفيتها، ما هو إلا تأكيد على أن أي فوز عن طريق الـ"كوتا" هو مغالطة لقيم الجدارة والاستحقاق، كما أن نتائجها لا تحصدها سوى واجهات نسائية لا تعني من بعيد أو من قريب النساء كافة، خاصة وأن غالبية النساء لا يهمها من قريب أو بعيد ما ينادي به البعض خالقا فجوة تتسع ولا تضيق يوما وراء الآخر بينهن وبعضهن. "بعض النساء بل غالبيتهن حتى اليوم تتحدث عن نفسها وعن إمكاناتها البيولوجية والسيكولوجية، كما حللها الرجال أنفسهم، وتعيب على المطالبات بحقوقهن الخروج من المنزل والتشبه بالرجال وترك المنزل والأبناء للضياع!". لست أرى بإعطاء النساء امتيازات ونسبا ومقاعد سوى حفرة أخرى ستقع فيها المرأة لتجعل مشاركتها السياسية والاجتماعية ضمن نطاق أضيق مما لو تزعمت الإرادة والقوة لكسب ما تراه حقا خالصا لها. كما أنها ستلغي روح التنافس الذي يعزز الثقة بالنفس وبقدراتها اللامحدودة. وقد يتساءل البعض عن جو هذه المنافسة غير العادلة في وجود أو بالأصح في عدم وجود وعي لدى المجتمع بدور المرأة ونديتها للرجل واحترامه لها في أبسط الحالات. وهذا يدفعني لأن أؤكد أن المراهنة على وعي لا يوجد هي مضيعه للوقت، لذا وجب على النساء الحاضرات وبقوة على الساحة، قبل المراهنة على ذلك الوعي الغائب، بناؤه مجددا من خلال المنافسة والتناغم والاقتراب من هموم الناس والبحث جديا عن طرق ولو طويلة الأمد لتغيير ذلك الإدراك المسبق الذي لا يعني أبدا الحقيقة حول المرأة. كما أن المجالس المحلية والمقاعد البرلمانية والتي تأتي عن طريق الانتخاب ليست أبدا ملكا لأحد أو مجرد عطايا ومنح تقدم هنا أو هناك بطريقة غير ديمقراطية أبدا باسم الدفاع عن الحرية والديمقراطية والمساواة. إنه لمن المهين أن تبني المرأة نجاحها على ما يقدم كفتات لولائم القسمة بين الكبار، ولو ادعت أن هدفها أسمى من ذلك بكثير، ذلك أن الأساس الخاطئ يظل كذلك ولن يكون سوى سبب في انهيار ما قد يبنى ارتكازا عليه، وهذا يعني تسليط الضوء وتكاتف النساء وجميع من يؤمنون بمطالبهن العادلة حول كفاءات نسائية قادرة وفعالة تخذلها أحزابها وتهمشها بحثا عن أوراق رجالية صرفة بتمييز عنصري بغيض يعود بنا إلى ما سبق الحديث عنه وهو بناء الوعي الحقيقي لدى الجميع بمن فيهم أولئك المتظاهرون التحرريون الكاذبون حول أهمية المرأة وأهمية وجودها وتفعيل دورها بيدها هي أولا ثم بمساعدة من قد يقتنع بوجودها عن جدارة واستحقاق.

قال لي أحدهم مطالبا هو الآخر: "نريد كوتا للشباب" في وجود دولة بأكملها لا تختارك إلا إن كنت قد تجاوزت الأربعين عاما. يسمون ذلك خبرة، وأسميه، مع ذلك الشاب، قلة إدراك لمعنى الشباب وحيويته. لم أستطع الرد على ذلك الشاب سوى بدعمي له إن كان يريد الـ"كوتا" عن طريق المطالبة بها ودعمي له أكثر إن نافس بحرية وبشرف ونزاهة لأجل الحصول على ما يستحقه فعلا.

والنساء من وراء القصد...

● منزل الإمام ويظهر أمامها خط المجاري المراد تحويله

● هدم السور المحيط بسكن العمال الملاصق للبقعة (المنزل)

مسجد الشيخ "عبد الله عزام" والإمام "المشترك"

■ عدن - سامي يونس

مسجد الشيخ عبدالله عزام يقع في منطقة المعلا دكة بمحافظة عدن، وهو قريب من مبنى صحيفة "صوت العمال" سابقا او ما يسمى حاليا بمبنى صحيفة "العمال" الذي يحده من جهة الجنوب، ومواجه لحارة الحدادين التي تحده من جهة الغرب، وملاصق للسور المحيط بمساكن عمال المرفأ والرصيف الذي يحده من جهة الشمال.

المشكلة بدأت مع تولي أحد الأشخاص إمامة المسجد ويدعى "محمد راغب بازرعة" خلفا للشيخ "طارق العزاني" الذي تم التخلص منه وإزاحته من الإمامة حسب إفادة الأهالي بقوة السلاح، لأنه لم يكن مواليا لحزب المؤتمر أو كما أطلق عليه انه "مشترك" أي تابع لأحزاب اللقاء المشترك.

في تسعينيات القرن الماضي اشترى أهل الخير بقعة ملاصقة للمسجد وخصصوها لتكون عيادة خيرية تابعة له، وكانت محاطة بسور المسجد، أي أنها كانت تقع ضمن إطاره الداخلي.

وقبل حوالي عام قام الإمام الجديد بمعية رئيس المجلس المحلي بالمحافظة عبد الكريم شائف بوضع حجر الأساس لبناء العيادة على البقعة الملاصقة للمسجد التي اشتراها أهل الخير. وبعد مرور عدة أسابيع على وضع حجر الأساس عمد إمام المسجد الى هدم وإزالة سور المسجد المحيط بالبقعة تمهيدا للاستيلاء عليها، كما عمل على سد جميع المنافذ من وإلى البقعة من المسجد. وبهدمه السور وسد المنافذ حرر البقعة من تبعيتها للمسجد. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل قام بهدم بعض الحمامات التابعة للمسجد وضمها الى البقعة، وبقدرة قادر انقلبت الآية فأصبح مشروع العيادة مشروع منزل للإمام، وهو ما أدى الى استياء المواطنين الساكنين في حارة الحدادين ومرتادي المسجد من الأماكن القريبة.

فتعالت أصوات المواطنين في حارة الحدادين وتكررت شكاواهم الى أكثر من جهة في المحافظة، ولم يجدوا آذانا صاغية لشكاواهم تلك لعدم علمهم ومعرفتهم أن الأمور في عدن تعاني من الانفلات في شتى المناحي لغياب القانون الذي أصبح في عهد المتنفذين في خبر كان.

المسألة لم تقف عند حد الاستيلاء على البقعة بل تعدته الى أبعد من ذلك بكثير، فقبل حوالي ثلاثة أشهر تقدم الأهالي برسالة شكوى الى محافظ عدن أحمد الكحلاني، شكوا فيها قيام إمام المسجد بتغيير خط سير أنابيب المجاري الى جهة أخرى صوب مبنى "صوت العمال"، بحجة أن الأنابيب تمر من تحت فناء المسجد، فتم الشروع بالعمل رغم اعتراض الأهالي على ذلك. ولكن سرعان ما توقف العمل والسبب لم يكن تدخل سلطة القانون بل تعذر المشروع لاصطدامهم بعراقيل خلال عمليات الحفر؛ منها وجود كابلات حالت دون تنفيذه، ففشل المشروع رغم الخسائر الكبيرة التي أثقلت كاهل المحافظة جراء ذلك.

توالت عمليات تغيير خط أنابيب المجاري رغم فشلها في المرة السابقة، ففي الأسبوع الماضي أحاطت بالمسجد عناصر مسلحة تابعة لشرطة المعلا وبحضور أجلاء من المجلس المحلي، ليس لإعادة البقعة الى حرم المسجد أو لحفر قناة توازي أهميتها قناة السويس، بل هذه المرة لاستخدام القوة المسلحة لهدم السور المحيط بمساكن عمال المرفأ والرصيف الملاصق لمنزل الإمام، وذلك من اجل تمرير أنابيب المجاري داخل حرم سكن العمال دون أدنى حياء لا من الله ولا من البشر، وكأن البلد غابة لا مكان فيها إلا للأقوى، فتم تهديم السور وانتهك حرم مسكن العمال ومررت الأنابيب، وتواصلت عملية الهدم الى أن بلغت السور الآخر من حرم المسكن القريب من الطريق الخلفي الملاصق لسور ميناء عدن الدولي، ولا ندري إن كان سور ميناء عدن هو الآخر ضمن مخطط تمرير أنابيب المجاري أم لا، ولعل الأيام القليلة القادمة ستكشف لنا المزيد من خبايا الأمور وأسراراً عن تمرير تلك الأنابيب البالغة الأهمية.

فمن يمر بجوار مسجد الشيخ عبد الله عزام سيلمس عملا دؤوبا متواصلا في محيط ذلك المسجد؛ عملا لن تلمس له وجودا مماثلا داخل حرم ميناء عدن الدولي. فعمليات الحفر والردم متواصلة لتغيير خط سير أنابيب المجاري من تحت فناء المسجد، ولكن الغريب في الأمر أن أنابيب المجاري لم تمر ولا وجود لها بالأساس تحت فناء المسجد، بل تمر تحت فناء منزل إمام المسجد، أو إن صح القول تحت البقعة المخصصة لإقامة عيادة عليها.

● سور سكن العمال المقابل لسور الميناء بعد هدمه

جثتنا لا تقبل القسمة على أحد

عبدالوكيل السروري

لستُ انفصالياً، ولا وحدوياً -هكذا ينبغي أن تفهموا- منذ طفولتي وأنا أسمع الناس يتحدثون عن وحدة اليمن، واليمن الموحد، الشمال، الجنوب، صنعاء عدن، زيدي، شافعي،سني، شيعي، بيضاني حمراني، عدناني قحطاني، وزيد عليها أخيراً: لغلغي، دحباشي.

كنتُ أصغي لنعوتات كهذه، ولم يحدث أنْ اختمر منها شيء في ذهني.

لهذا لستُ معنياً بالانفصال لسبب بسيط هو أنني لم يكن لي -في يوم ما- فعلٌ أتذكره يومي بأنني على صلة بالوحدة أو الموت، أو الانفصال هو الحل، أو أنا وحدي خير أمة وغيري الدونيون... الخ.

الوحدة بنظري ليست سيئة، وليست جميلة في الوقت نفسه، هكذا عيني رأتها، كما هو حال الانفصال الذي صار بحكم المؤكد إذا ما استمرت أوضاع البلاد على ماهي عليه.

لست مع أحد أو ضد أحد كما هو حال الكثيرين مثلي باعتباري مخلوقاً وجد ذاته صدفةً،دونما أن يكون له خيار في قرية معطوبة تقع تحت كرْش جبل أسود. اسمها «بني السرور» لا أعتز بانتسابيَ إليها كثيراً «لكنها حالتي» اعتقدت أنني واحد من أبنائها، وأن وطني لا يتجاوز تلك الأسوار. ظننت أنها وحدها تخصني، بهكذا وعي تشكل انتمائي دافعتُ عن مرابعها التي، بحسب ظني، عانَتْ كثيراً من صلف الجارات على أطرافها.

هذه القرية وحدها تعنيني، لا لشيء إطلاقاً، وليست مسألة الانتماء جعلتني أفعل ما فعلت، وما أفعل من أجلها.

حتى الآن لا أجد سبباً يقنعني بأن كل هذه التضحيات، وهذا الكم من الحب تجاهها يوحي بأنني إنسان عاقل، أو طبيعي، أو أن المسألة متعدية الى غير ذلك.

تخيفني هواجس كهذه ومع ذلك لم أكلف نفسي عناء السؤال: مِنْ أين جاء أبي؟ ولماذا أبي كان هو أبي؟ وأمي هي الأخرى، من أين أتت؟!

ثم كيف التقيا؟ وما هيأة الفعل الذي انتجاني على أساسه؟! ولماذا لم أكنْ غيري؟!، أكنت مقصوداً بذلك، أم لم أكن؟!

شيء له علاقة باللحمة الجسدية، والإنفصال، وهو ما كان يعني غيري فكنتُ غيري أنا.

أقصى درجات التفكير عندي كانت تتمحور حول ذلك الفزع الذي يُسببه لي غروب الشمس عن القرية بتدليها خلف الجبل الذي كان في البدء يشكل لي انفصالاً مخيفاً عن الحياة إلا أن تكرارات هذه الصورة عودتني على تقبله إلى أنْ صار جميلاً.

لماذا يحاول البعض الذكي الزَّج بمخلوقات كثيرة تشبهني في لعب] لا نجيدها، ولا تعود علينا بناقة- يمكننا تسميتها- ولا جمل؟!

توحدتم بدوننا، إذن. انفصلوا، أو تطلقوا، بعيداً عنا؛ فنحن لا نسمح لأنفسنا بأن نكون شهود زور في التاريخ.

المهم تظل «بني السرور» كما هي بمخلوقاتها الجميلة التي تتعايش بهدوء رغم التباينات المزعجة في سماتهم.

60٪ مجانين- 30٪ تشوهات خلقية+ كساح- 5٪ مانغولياً 5٪ ذكاء مجنون.. ماذا يعني لكم هذا!

أظنكم لا تختلفون معي بأنه نموذج حضاري ومدني غير مسبوق في تجاوزاته على المستوى الكوني في التعايش بين المخلوقات، وهذا ما يميز شكل القرية، وشخصيتها التاريخية.

لم يحدث أبداً أنْ أبدا فصيل ما من مجموع فصائلها رغبته بالوحده، ولا حتى بالانفصال، لأسباب طبيعية جداً.

فنحن بطبيعتنا منفصلون عنا، ومفصولون عن الحياة.

«أيش» يعني تتسع الرقعة، أو تتقلص، يطول الطريق، أو يقصر، تكون لنا مدينة، أو قرية، عسكر، أو بشمرجه، قبائل أو بنادق، كل هذا يعنيكم بالتأكيد؟!

تعلمون جيداً أننا لم نشارك في الحياة أو الموت، في البناء أوالتدمير، في المغنم أو المغرم.

لهذا ابتعدا بالقدر الذي يسمح لنا بالتنفس بحرية أكثر خارج صناديق الوحدة وبعيدا عن براميل الانفصال.

تقاسموا جثث موتاكم بأقل من مهل، لكن بالمقابل عليكم أنْ لا تفكروا بجثثنا كفيدٍ على الطريق.

فنحن، ينبغي أن تعلموا -أبداً- لا نقبل القسمة على أحد، ولن نكون في يوم من الأيام ضمن هذه التركة المشبوهة. أظنكم أيضاً- تدركون ما مدى أهمية الحياة عند محبي الحياة!!

استجاب لشروطها فكان بطلاً وخائناً

"الأستاذ" بوصفه تكثيفاً لتراجيديا رجل السياسة في اليمن

ماجد المذحجي
maged231@yahoo.com

استحضار شخصية مركزية في المكون "الشافعي" اليمني ساهمت بدور رئيسي في تأسيس العلاقات السياسية الجديدة عقب "الثورة" يحيل بشكل تلقائي لـ الاستاذ أحمد محمد النعمان. إن التأكيد على الخلفية "الشافعية" للرجل الذي عرف بـ"الأستاذ" ليس انتقاصاً من منطلقاته الوطنية او نيلاً من مصداقيته وأهميته ورمزيته. بل هي إقرار بعنصر ماثل بشدة في اعتبارات اهل السياسة، ولكنه يقع في الصامت الذي يتم كتمانه لعدم "الخدش" من المروية الرسمية للتاريخ الحديث لليمن، أو التحريض على "نظر" موضوعي وغير مؤدلج للتفاعلات التي شكلت الاحداث الوطنية وصولا إلى الان. وهي باعتقادي مدخل مهم لا يمكن التحايل عليه للقيام بقراءة مجردة من "الاسطرة" او "الذم" لشخصيته وأدائه السياسي العام، بسبب "التحرج" الذي قام بإدراج العنصر "المذهبي" الفاعل في العلاقات السياسية اليمنية ضمن غير المنظور او المعترف به في السياسة، وذلك بسبب الاعتبارات الايديولجية "الوطنية" او "الثورية" التي تنشط على نفي الحقائق او التعالي عليها!

إن أهمية "الاستاذ" تأتي من اهمية الادوار التي قام بها على صعيد التوزيع المضطرب لحصص "المذهبين" الرئيسين في السلطة الجديدة في اليمن (الشوافع والزيود)، بعد انفراط "جزء" من الاحتكار العصبوي "الزيدي" لمركز السلطة في صنعاء. وباعتباره آخر الرموز ذوي "الكاريزما" الذين مثلوا رؤى ومصالح الكتلة الشافعية القديمة والتقليدية في اليمن (العائلات الإقطاعية الكبيرة، المثقفين المحافظين، التجار... الخ) قبل تشكل أو نشوء تمثيل شافعي جديد عقب الثورة، بتقديرات ومصالح جديدة ومستقلة عن المصالح والرؤى القديمة التي مثلها "الاستاذ"، وجد فرصة في العلاقات "الحديثة"، حديثة طبعاً بالمعنى الزمني ووفق القياس لشروط تلك الفترة في التقييم، التي رافقت نشوء أجهزة الدولة الجديدة، و"التحويل" الثوري الذي تم في تلك المرحلة وقياساً بالطبع لما سبقها (الموظفين المدنيين، الطلاب، السياسيين "التقدميين"، الضباط... الخ).

سيبدو بشكل ما إستخدامي المتكرر لتعبير "شوافع" متعسفا وفضفاضا، فالشوافع ليسوا كتلة متمايزة ومنتظمة الاطراف بشكل محدد، وهي بالمعنى المذهبي تفتقر إلى "تعيين" مرجعي يشد قوامها ويحددها ويضبط تعريف أفرادها بشكل صارم (كذلك الذي يميز التعريفات الطائفية بالعادة) في مواجهة الاخرين. بل يُمكن استخدام تعبير "شوافع" بشكل إجرائي لتوصيف مجموعة واسعة من سكان المناطق الوسطى والجنوبية (وبالأخص الوسطى حيث يُعرف أبناء المناطق الجنوبية أنفسهم بالمكان أكثر من المذهب في مقابل الآخرين!) تتجانس مصالحهم السياسية، ضمن شروط العصبية الجمعوية باعتبارها السبيل للحكم، في مواجهة "الزيدية" العصبية المهيمنة على الحكم أكثر من مواجهتها لكونها مذهباً دينياً، رغم ان التداخل يحضر في مستويات ما.

اختار "الأستاذ" موقفاً متفرداً منذ البداية في العمل "الوطني"، فهو أكد على أولويات لها علاقة بقيمة "التنوير" العام أكثر من الدفع الحاد بالأمور نحو المواجهة، يحضر ذلك في تقديره المسترخي للاولويات الوطنية، وميله إلى العمل الهادئ في السياسة. إن ذلك يحضر في الأولوية المميزة التي منحها لأهمية التعليم، بدءاً من "المدرسة الأهلية" التي أنشأها في الحجرية، وحتى "كلية بلقيس" في عدن، في خلق حراك وطني يناهض الواقع المتخلف ويخلق شروط تحويل له. يمتد ذلك التقدير حتى السياسة بدءاً من العمل الهادئ مع ولي العهد الإمامي قبل الثورة محمد البدر، والرهان على خلق تغيير ضمن المؤسسة الحاكمة دون الاضطرار إلى تغيير عنيف يناهض كما يبدو واضحاً ميله إلى صيغ مستقرة ونفوره من التدافع والحدة الذي يميز أية صيغة ثورية! هذه الطبيعة ميزت أداءه، وترتب فهماً لمزاجه القريب من التسويات واستقرار الامور، وهو الامر الذي فرزه ضمن قرب شديد مع الكتلة المحافظة من الجمهوريين بعد 62، واستعدى عليه الكثيرين. هذا الاقتراب من صيغة سياسية محافظة كانت تعادي التحولات التي يُمكن ان تدفع لها الثورة، وتحديداً في صيغة العلاقات والمصالح التي تنبني عليها الدولة، والتي يمكن ان تؤذي أيضاً الاحتكارات السياسية التقليدية، كان مؤسساً على كونه رمزاً لأحد الاحتكارات

● الاستاذ النعمان

السياسية ذات الثقل الرمزي والخلفية "الإقطاعية" إن صح استخدام تعبير إقطاع)، وكان ميالاً إلى اللعب بشكل غير معلن على ورقة التمثيل الشافعي في الترتيبات التي عقدت لأجهزة الحكم بعد الثورة وحتى أحداث أغسطس 68 (أعود وأؤكد أن هذه ورقة مقرة في تقدير العلاقات السياسية في اليمن، وعنصر مرجح في الكثير من الأحيان، ولكنها مما يُخضع للتصميت والإضمار كي لايتم استنفار الصيغ المستقرة). أدى التقدير السياسي الموسوم بالمحافظة لـ "الأستاذ" الى وقوعه في تناقضات عدة: الحلفاء المحافظين الذين كانوا يستخدمونه كأب "يُبارك" ويمنح الشرعية للمواقف السياسية وللإجراءات التي اتخذوها ضد أية قوى "جمهورية" ميالة إلى تعزيز الدولة (كجهاز تنفيذي يحتكر شرعية توزيع المصالح وأسباب القوة وشروطها)، وتقليص المصالح العشائرية والمحافظة، اعتماداً على شعبيته السياسية كمناضل وزعيم سياسي له حضور شعبي، رغم كونهم في الكثير من الاحيان لا يستروحون ميوله "التنويرية" وموقفه غير "العنفي" من الخصوم، وما يُمكن ان يوصف بـ "نزاهة" في الخصومة. إضافة إلى ان التصاقه بالكتلة المحافظة، وخصومته مع المصريين، وتأييده الضمني لدور سعودي في اليمن، والميل إلى التبرير لأدوارها في تلك المرحلة، أدى إلى خسارته الكتلة الجمهورية "الحديثة" والتي أنشأت تقديراتها السياسية والوطنية ضمن التعريفات "القومية" في تلك الفترة والقياس إلى نموذج الدولة الوطنية الشائع انذاك، إضافة إلى اتخاذ القوى السياسية "التقدمية" الحديثة النشأة موقفاً متناقضاً مع تقديراته السياسية واستعدته بشكل مؤذ، وفي كل الحالات كان القوام الأكبر من المجموعتين من الشوافع، وهو ما أدى إلى خسارته عصبية "جمعوية" كانت تدعمه وتزوده بخيارات سياسية مع حلفائه وتمنحه غطاءً في الاصطفافات غير المعلنة بينهم. ذلك انعكس عليه ربما بعد أحداث أغسطس رغم انه كان مباركاً للطرف المنتصر وميالاً لجملته المحافظة فقد استضعف من قبله لأسباب عدة، وجرد من الجنسية!

إجمالاً يبدو الاستاذ تكثيفاً لتراجيديا رجل سياسة وطني حقيقي ومحنك في بلد لم ينجز شروطاً تستوعب الاختلاف، وتميل السياسة فيه إلى "النفي" و"الإلغاء" لتأكيد الصواب "الوطني". إنه ابن الاعتبارات الحاصلة في اليمن، لم يغادر شروط العمل التي كانت تسير عليه، ومازالت، ولكن "نزاهته"، وعدم تردده في اعلان مواقفه، لم تمنحه شرف "الصدق" بل أودت به إلى مصاف "العدو" لخصوم متناقضين!

يحتاج دور الأستاذ إلى قراءة مجردة من الانفعال به كبطل، او كضحية، او عدو، بل تتفحص الوظائف التي قام بها ضمن المتاح الذي تكفله شروط وظروف السياسة في الفترة التي نشط بها كأحد اهم مراكز الاستقطاب والعمل الوطني في اليمن. في ذلك ربما مدخل لفهم التطور السياسي اليمني، وتناقضات مراكز القوى فيه، وشروط المذاهب والمكان الفاعلة بشدة في خلفية كل ذلك.

لا غرابة في أن تمر ذكرى رحيل الأستاذ أحمد محمد النعمان مرور الكرام. الرجل الذي عصر عقله من أجل تحرير بلده من مهالك الجهل والطغيان وغزوات العصبية والسلاح، العَلَم الذي أضاءت روحه على مدى نصف قرن، تنويراً وإصلاحاً ومدنية... الرجل العَلَم والأستاذ المعلم لا يكاد يظهر في الإعلام اليمني في ذكرى رحيله الـ11، ذلك أن الساحة محتكرة لمقامرين من كل صنف، والشاشات على عهدها مكرسة للحاكمين، والصحف غارقة في سجالات عامرة بالرطانة والطنطنة اللفظية، وإلا فبالعنف اللفظي الذي يستزيد من خبرة عقود من الاقتتالات والانقلابات والاغتيالات التي كان أبرز ضحاياها نجله محمد، الذي وصفه الصحفي اللبناني الراحل ميشال أبو جودة بـ«رجل الحوار».

في ذكرى الراحل المقيم التي صادفت 28سبتمبر الماضي، اختارت «النداء» أن تنشر كلمته في رثاء الشهيد محمد في أربعينيته، وفيها نلفى روح الاستاذ مبثوثة في كل عبارة من عباراتها، رفعة وثباتاً ورسالية. وفيها إدانة صريحة للعنف والإقصاء والقسر، وإعلاءً للحوار بما هو سبيل اليمنيين لمفارقة الاحتراب الذي يأكل أعمارهم و ثرواتهم ومستقبلهم.

من قلب المأساة الناجمة عن فقد الابن: «رجل الحوار» الذي اغتالته رصاصات بغيضة، يتحامل الأب الذي كانه، وما يزال، الأستاذ النعمان، على عذاباته، مخلداً درساً مؤثراً في السياسة، كم بالحري أن يتمثله محتربو هذا الزمان.

النداء

أحمد محمد النعمان:
وأنا كبير على البكاء

رحمك الله ورضي عنك يا محمد

كم كنت أشفق عليك من الصراحة والوضوح في مجتمع يحتاج إلى صبر وطول بال حتى يتقبل الصراحة والوضوح وكم كررت على سمعك الحديث النبوي:

«خاطبوا الناس على قدر عقولهم»

ولكن ربما كنت تشعر في أعماقك أن عمرك قصير وأن الايام لن تمتد بك حتى تتحدث إلى الناس بالتدريج وعلى مهل بما تعتقد أنه حق وصدق.

وفي الأيام الأخيرة من حياتك صببت أفكارك صبا على مواطنيك في المحاضرات التي ألقيتها في نادي الخريجين بصنعاء وفي نادي الضباط، وقد ركزت في محاضراتك على الدعوة للحوار والجدل بالتي هي أحسن وإيثار الإقناع بالمنطق والكلام على لعلعة الرصاص في الظلام، وشعارك الدائم «إدفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم».

ولم تكن تدعو للحوار بين مواطنيك فحسب بل بين الناس جميعا كما دعوت لذلك في المحافل الدولية والإسلامية والعربية التي مثلت فيها اليمن.

ففي الأمم المتحدة وفي نفس الاجتماع الذي دعا إليه وزير خارجية أمريكا جميع وزراء خارجية الدول العربية والأمين العام للجامعة العربية.. في هذا الاجتماع بالذات كنت أول من صارح بضرورة وجود المحاور الفلسطيني الصاحب الرئيسي للقضية الفلسطينية والمشكلة الفلسطينية وقلت لوزير الخارجية الأمريكية بصريح العبارة لا حل لمشكلة فلسطين ما لم يوجد من يمثل فلسطين من أبنائها.

وفي مؤتمر الدول غير المنحازة، في الجزائر جاء أخونا في الله ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية يقدم الشكر والثناء للرئيس السابق القاضي عبد الرحمن الإرياني على موقفك كوزير لخارجية اليمن وصراحتك في إعلان رأي اليمن يجب تمثيل الشعب الفلسطيني في أي مؤتمر تبحث في قضية فلسطين وأنه هو صاحب الحق الذي لا يحق لغيره أن يمثله أو يتحدث باسمه أو يشرح مشكلته.

وفي محاضرتك الأخيرة في نادي الضباط والحوار مع أحد الفلسطينيين لم يتغير ولم يتبدل..

إنني لا أدري ما هو السر في شدة حماسك واندفاعك في الأيام الأخيرة للدعوة إلى الحوار.

هل كان ذلك لشدة نفورك من العنف وكراهيتك له طيلة حياتك واشمئزاز نفسك منه حتى ضد من يختلفون معك ويحقدون عليك حقدا أعمى، أم كان عندك إحساس خفي بمن يتربصون بك الدوائر ويريدون قتلك؟ ولم تشأ أن تكاشفنا بهذا الإحساس متشبعا بروح أبيك الشهيد القاضي محمد محمود الزبيري رحمه الله، الذي أبرق قبل اغتياله ببضعة أيام إلى بعض من كان يتشكك في نواياهم ضده ويتوهم أنهم يحرضون على قتله وأستشهد في برقيته إليهم بقول الله سبحانه في سورة المائدة:

«لئن بسطت يدك إلي لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك إني أخاف الله رب العالمين. إني أريد أن تبوء بإثمي وإثمك فتكون من أصحاب النار وذلك جزاء الظالمين».

إن الزبيري رحمه الله لم يكاشفنا بأحاسيسه أبدا ولم نجد نسخة تلك البرقية إلا بعد استشهاده مع قصيدته الشهيرة «هذا هو السيف والميدان والفرس» والتي جاء فيها:

كفى خداعا فعين الشعب صاحية
والناس قد سئموا الرؤيا وقد يئسوا
إن شئتموا فاقتلوا من ليس يعجبكم
أو من ترون لهم في قربكم دنس
وأحرقوهم بغاز كلما أجتمع الأحرار
أو فكروا في الرشد أو حدسوا
من حظكم أن هول الأمر مستتر
عنكم وان شعاع الشمس نطمس
هناءة الحكم أن أعماكم بله
عن الكوارث واستغواكمو حرس

يا محمد

إن صديقك ميشال أبو جودة أختطف عقب نشره مقالا بكاك فيه ورثاك وأطلق عليك لقب (رجل الحوار) إن كلمة الحوار لا تطاق، إنها تؤذي أسماع وقلوب القتلة السفاحين من أعداء الشعوب وتجار الحروب تؤذي أولئك الذين لم يبرعوا في شيء كما برعوا في الغدر والمكر والخداع وتدريب العصابات للاغتيال وتدبير المؤامرات لسفك دماء الأبرياء والإطاحة بالرؤوس المفكرة المؤمنة.

كلمة الحوار ترهب أولئك الذين لا يحسنون الحوار ولا يفقهونه ولا يطيقونه.

رحمك الله يا محمد ورضي عنك

● في عزاء محمد نعمان ويظهر الرئيس الحمدي والشيخ الأحمر - يونيو 74

● محمد نعمان في الأمم المتحدة - اكتوبر 73

إنني أكتفي بهذه الكلمات بعد مرور 40 يوما على استشهادك وأنا (كبير على البكاء).

ولو شئت أن أبكي دما لبكيته
عليك ولكن ساحة الصبر أوسع

نم في قبرك هنيئا راضيا مرضيا مطمئنا فقد أراد الله لك الخير وحررك من متاعب الحياة وكيد الحاقدين وشر الحاسدين وكتب لك الشهادة.

وحسبك أن شعبنا اليمني الكريم الوفي كان بقادته الأبطال من آبائك وإخوانك وزملائك، كان كريما معك وفيا لجهادك.

لقد نقل جثمانك من لبنان لتدفن في اليمن في وطنك الحبيب بين من سبقك من الشهداء وحلق بك في سماء الجزيرة العربية من شمالها إلى جنوبها ورفعك عاليا ليراك الناس جميعا وليسمعوا صوتك المدوي الذي ظل ينادي بالحوار، ولعل أباك الشهيد الزبيري كان يصور هذا المشهد بقوله:

هب يرخى للساقيات عنانه
ويجلي للنيرات مكانه
أمل في جوانح اليمن المغمور
ألقى ملء الفضاء بيانه
وضمير مجنح شهد العالم
في الأفق بره وحنانه

وصلى عليك شعبك وحملك على أكتافه وشيعك إلى مثواك الأخير تشييعا يتكافأ مع حبك له وأيمانك به وحرصك على سعادته وأمنه واستقراره مباركا دعوتك.. الحوار الذي سقيت شجرته بدمك الغالي.

● مع ميشيل ابو جودة في المستشفى - بيروت يوليو 74

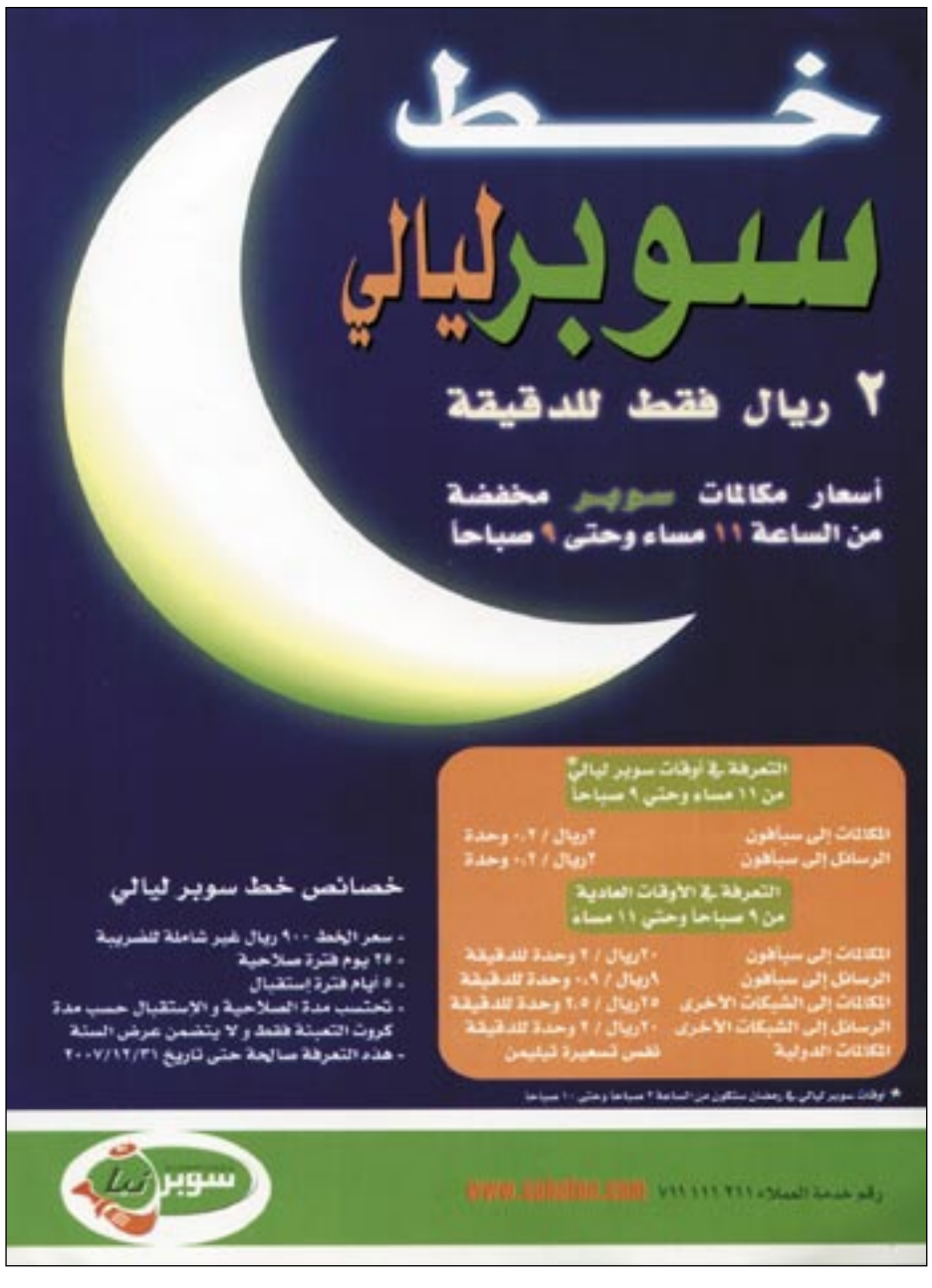

آدم، أثيوبي تزوج صومالية اسمها «الفيا» وانجبا طفلة اسمها «درسا»، انتقل إلى اليمن في 2006 جريحاً متجولاً

منذ إصابة «علوان بكري آدم» في أديس عام 1999 برصاص جنود الأمن الأثيوبيين، والجرح لم يبرأ بعد.

في قدمه اليسرى وفخذه الأيمن، أصيب الرجل الذي بدأ عقده الثالث متطلعاً لحياة مستقرة بعيداً عن السلب والدمار، ليزج به في سجن «عالم بقاي» لخمس سنوات دون إعطائه علاجاً لجروحه.

بعد تقرير من الصليب الأحمر الدولي، أثناء تفقدهم السجناء الأورومو، أفرج عنه ليذهب الى المستشفى،وأفاد آدم: «عند مغادرتي السجن لم أفكر أبداً في الذهاب الى المستشفى، بل كيف اتخلص من استبداد الحكومة الاثيوبي».

لاقى آدم كافة أصناف العذاب والتنكيل في سجنه، فبعدما أفرج عنه قرر الهرب الى الصومال: «تهربت إلى الصومال وجلست فيها من 2004 حتى اقتحام القوات الاثيوبية لها».

عندما تهرب آدم الى مقديشو لم يكن على علم بأنه لن يستقر فيها سوى سنتين ونصف، ليواصل رحلته الى اليمن، لكنه ليس وحيداً في هذه الرحلة فقد تزوج بشابة أورمية، كانت هاربة أيضاً من الحرب التي طالت أبناء «أورومو».

«ألفيا» هو إسم زوجته التي لم تبلغ العشرين بعد، فهي لم تدخل السجون الأثيوبية، لكنها فقدت جميع أسرتها في الحرب الأورومية. التقيا في مقديشو، واتفقا على الزواج، ليخلفا طفلاً أسمياه «درسا». حينما أحس الزوجان بخطر المسلحين الاثيوبيين في الصومال عزما على الرحيل تهريباً عبر «بوصاصا» رفقة 120 صومالياً.

في مايو من العام الجاري حطت الأسرة رحالها في صنعاء، باحثة عن مصدر رزق. آدم لم يزل جريحاً: «أنا ما أستطيع اشتغل، وأنا أبحث عن مساعدة أتعالج، لكي أشتغل، لكن المفوضية ترفض إعطاءنا حتى بطاقة».

● آدم مع زوجته وإبنتهما

كان يتحدث «أبو درسا» لـ«النداء» ورجله ممتدة أمامه، مشيراً بيده إلى مكان الجرح وسط القدم، عن سوء معاملة تلقاها من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتعمدهم تهميش اللاجئين الأورومو.

تعمل زوجة آدم في النظافة «وأنا أشتغل بـ8000 ريال نظافة عند الناس». تشتغل ألفيا بكامل طاقتها بمعدل سبع ساعات يومياً: «أنا أعمل من 8 صباحاً حتى 3 عصراً» فوق ذلك هي تقوم بجميع الأعمال المنزلية تقريباً «أغسل الأدوات والملابس والجدران وكيّ الثياب وتنظيف الحمامات والطباخة»، قالت والإرهاق يكسو وجهها.

رغم الأعمال الكثيرة، والشاقة، التي تقوم بها هذه المسكينة، لكنها تحصد الشتائم والتهديد والمعاملة المسيئة من صاحبة المنزل: «عندما تعطيني الجزمة- (عزك الله) وتقول امسحي .. ياكلبة» متذكرة إحدى المواقف السيئة.

تتلقى ألفيا كل شيء مسيء بصبر، إلا أنها لا تستحمل الأشياء التي قد تمس شرفها وعفتها: «الرجال دائماً يأذونا بالتحرش بأيديهم ويداحشونا كل يوم، فوق الباصات وفي الأسواق». كما انتقدت ردة فعل البعض حيال ذلك: «عندما يرى اليمني التحرشات والمغازلة التي تمسنا (اللاجئات) لا يتحرك لهم ساكن»، فيما آخرون يدفعون للتحريض الفاعل وتشجيعه على الاستمرار.

الى جانب التحرشات، تتعرض «ألفيا» أحياناً للضرب، وإمطارها بالحجارة: «يرجمونا ويضربونا، شباب في الحارة وفي السوق، ويسبونا ونحن ما نعرف كلام عربي تمام»، قالت بنبرة مثيرة للشفقة. وآدم يبحث دائماً من الأورومو الموجودين على مال كدعم لراتب زوجته الذي لا يكفي إيجار المنزل.

لساعتين وأنا أرقب، عن بعد، صوماليين عاملين في تنظيف السيارات، جوار أحد الأسواق.كان بعضهم يعمل وآخرون عاطلين. وكان حسن يوسف علي -38 عاماً-، بانتظار حظه الجميل، لكنه لم يأت في ذلك الوقت. جاءت العديد من السيارات الى ذلك المكان، غير أن تعاسة الحظ لم تفارقه.

ففي كل مرة يهرع فيها حسن لملاقاة الزبون القادم يجابه بالرفض: «لا تمسح»، نهره أحدهم حين بدأ حسن رفع إحدى ماسحات الزجاج.

لم يكن قرار حسن بدخوله وأسرته الى اليمن سهلاً، بل كان اختياراً صعباً فرض عليه تحمل أعباء كثيرة: البعد عن أهله وأحبائه، الغربة عن الوطن، الإهانات والاحتقار. لا يتقبلها الا الصابرون.

وعلى أي حال فالرجل لم يخاطر باصطحاب زوجته من أول مرة، فهو أتى أولاً في 1999 لاستكشاف الأوضاع المعيشية، ليعود لحبيبته، بعد أشهر، يبشرها بفكرة عزمه الرحيل إلى اليمن.

في مارس 2000 عبر البحر على ظهر قارب كان يقلهما مع 118 آخرين «جلسنا في البحر نسافر سته يوم ولا أكل ولا شيء»، قال حسن. وأضاف: «دفعنا للمهربين خمسين دولار من بوصاصا الى بير علي، كل روح خمسين دولار». المثير للفزع حقاً هو فظاعة تعامل البحارين (المهربين) المهين مع اللاجئين. حيث يتذكر حسن حقارتهم «السفينة حقنا يموت سبعة نفر» وأرجع السبب لشدة الجوع واعتداءات البحارين. وزاد: «وقبل ذلك قتلوا ثلاثة نفر ثانيين لأنهم من قبيلة هوية». يجيد الرجل اللغة الانجليزية «أنا أدرس صوماليين وأثيوبيين الآن»، تحدث.

فقد المدرس مؤهلاته مع حقيبته التي ألقيت إلى بطن البحر: «ما أستطيع اشتغل مدرس ومشكلتي أن شهادتي وقعت فوق البحر»، قالها متحسراً. لا توجد معايير أخرى لتقييم القدرات على التدريس، الشهادة فقط هي المطلوبة لمنحك لقب مدرس.

يمارس حسن طقوسه الدينية بانتظام، وبإيماءة أوضح: «أنا صايم الحمد لله، وأنا مسلم مية في المية»، بشعور مغتبط يتحدث عن الإسلام.

لم ينس الولد المطيع والدته التي تركها في الصومال، فهو يتصل بها باستمرار «أنا أكلم أمي واصل ثلاث مرات في الشهر على شأن في مشاكل حرب اثيوبي»، قال موضحاً. وكشف عن خوف شديد يسكنه: «أنا أخاف لا يقتلوا أمي، مثل أبي قتلوه أمريكا عام 1994، أمي بس باقي».

زج به في السجن 120 مرة، وركله عسكري فكسر له عظمين..

أنا مسلم مية في المية

● حسن

في السنوات الـ7 الماضية واجه حسن الكثير من المشاكل والتعسفات «أنا أحتبست مرتين في النيابة، واكثر من 120 مرة في الأقسام والبلدية»، قال وقد تمعر وجهه.

أحرز اكثر من 120 مرة سجن، إلى جانب الضرب «مسكني مرة عسكري وأنا أهرب وركضني كثير، وكشفت في المستشفى وكان 2 عظام مكسور»، تحدث بأسى.

ومع هذا فهو يستذكر أن أحد أصحابه دهس في رجلة بسيارة البلدية. وكانت تطارده: «صاحبي مرة صدموه في رجله وهم يلاحقونا وسنة كاملة مافي علاج ولا حق المستشفى».

يسكن حسن واسرته: زوجته وأطفاله الثلاثة بغرفة في حي الصافية.

فهو يخرج إلى العمل في الثالثة عصراً ليستمر حتى السادسة فقط. أما في المساء فهو يعمل في التعليم، يدرس أطفال لاجئين. ومع هذا فالرجل لا يستطيع تغطية المصاريف وإيجار السكن مما يضطر الى الشغل باستمرار.

العودة إلى مائدة الحوار

عبدالباري طاهر

إنها ثنائية قاتلة. إما أن تصمت وتاكل أو تأكل ولا تتكلم أبدا. تجلت هذه الثنائية الراعية في سياسات دول ومعسكرات. فالدولة العظمى سابقاً (الاتحد السوفيتي)، ومعها بلدان المنظومة الاشتراكية، وبلدان حركات التحرر الوطني، طرحت قضية الديمقراطية الاجتماعية أو الديمقراطية، الشعبية وهو اصطلاح سياسي أطلق على النظم التي قامت بعد الحرب العالمية الثانية، بقيادة الاتحاد السوفيتي.

فقد تجلت الديمقراطيات الشعبية في ألمانيا الشرقية، والمجر وتشيكو سلفاكيا، وبولندا، والصين، وبلغاريا، وكوبا، وبلغاريا. وقامت ديمقراطية هذه البلدان على تأميم وسائل الانتاج، المساوات الاجتماعية بين المواطنين، ونظرت الى اللبرالية والحريات الديمقراطية بزراية وعداء، وقمع.

وفي البلدان الرأسمالية أعطيت الأولوية للحريات الديمقراطية، فاتحة الأبواب أمام التفاوت الاجتماعي الى ابعد مدى، وإن لم تتخل عن الرعاية الاجتماعية، وتوفير الضمان الاجتماعي.

ومثلت الصين الشعبية، ذات المليار والربع فم، ذروة الانموذج لملء البطن وإسكات الفم، بينما رمزت الهند، الأكثر من مليار، أو جسدت التفاوت الاجتماعي الصارخ بين أغنياء يملكون الارض وما عليها. ومن عليها، وبين غالبية عظمى تعيش جحيم المجاعات. ومع ذلك فهي أكبر ديمقراطيات العصر في عالمنا.

وتقدم الهند للبشرية تجربة زاهية في التعدد والتنوع والديمقراطية التي تدهش الأصدقاء والأعداء على حد سواء.

ويقدم العربي نماذج أو أنموذجاً فاجعاً لأنه يأخذ من تجارب اللبرالية والدكتاتورية أقسى وأتعس ما في الأنموذجين. فهو يأخذ من النظام الرأسمالي توحشه، وتفاوته الاجتماعي الواصل حد الغبن ولكنه يدير الظهر للحريات العامة والديمقراطية. فهو، أي النظام العربي، لا يقبل بالتعددية السياسية والحزبية والفكرية، وإذا قبل بها فهو قبول شكلي لا يسمح ولا يتيح التداول السلمي أو حتى مجرد المشاركة في صنع القرار. ويأخذ من تجربة الاتحاد السوفيتي السابقة التي تخلى عنها الروح الدكتاتورية، ونزعة السيطرة على الحياة برمتها، وتهميش المجتمع وابتلاعه، وتحويل مؤسساته المجتمعية والمدنية إلى معالم أثرية.

واشكال لاروح و(فيها) ولاحياة. فالنظام العربي، قومياً كان او ليراليا أو وراثيا، يستعير اشكال وصيغ الحكم التي تمكن من البقاء والاستمرار وقوة الهيمنة أو الاستحواذ.

وهو في الداخل القطري يستعيد حكم الموتى، ووصايا القبور، فيأخذ القشور من الدي، ويستعيد القيم البدوية والجاهلية التي تجاوزها الزمن ولم تعد صالحة أليس فاجعاً أن الوطن العربي في غالبيته محكوم بأنظمة فاسدة ومستبدة، أوصلت أوطانها إلى شفى الانهيار، وزجت بها في أتون الفتن والحروب الداخلية. في مصر كان نظام الزعيم العربي مدرياً وتبنى الاشتراكية، آلياته في الحكم «غير الديمقراطية» قادت إلى الكارثة. وأصبحت المكتسبات العامة على مدى عقود بالتوريث. السودان، الدولة الشقيقة، لمصر فان الدولة التي قامت من أجل «الانقاذ»، قد أصبحت في مواجهة مع الجهات الأربع في السودان، وأصبح الحكم الذي يمزج الاسلام السياسي بعصبيات ما قبل التاريخ لاهم له إلا البقاء في الحكم، ولو ادى ذلك إلى تمزيق السودان، وتدمير وحداته المتآخية.

وفي حين شهد العالم انحسار الاستعمار وغروب ليله الدامي فإن الوطن العربي الكبير أصبح تحت سنابك ومجنزرات ومرمى مدفعية هذا (الاستعمار، بعد أن أصبح الاستعمار الأجنبي محل ترحيب وقابلية من البعض.

ولا شك أن الاستبداد غالباً ما يستدعي الاستعمار، وإن بأساليب ووسائل مختلفة. فالاحتلال الامريكي للعراق كان تتويجاً لحروب عبثية آلت الى خراب العراق. وأدت إلى تدمير بلد يمتلك من الطاقات والقدرات ما يمكن أن يكون في صدارة بلدان العالم الثالث. وتواجه سوريا مخاطر حرب غير معلنه مع إسرائيل. لكن النظام السوري المانع لا يتوانى في قمع الحريات، والزج بالناشطين الحقوقيين وأصحاب الكلمة والرأي في السجون. وهو بذلك يسهل مهمة الاعتداء الخارجي والاسرائيلي، تحديداً. فإضعاف أرادة الشعب السوري، وقمع مفكريه وأدبائه وكتابه ودعاة حقوق الانسان وأنصار الحرية والديمقراطية، إنما يصب في خانة الاحتلال الاسرائيلي الذي يحتل الجولان، ويستبيح الاجواء السورية، ويضرب في العمق، دون أن يلقى المقاومة المطلوبة.

أما في اليمن فإن الدولة اليمنية تغرق في الفساد والاستبداد. وبدلاً من مواجهة دائها الوبيل الذي تنشره، وأصبح غولاً يتهدد الكيان اليمني برمته، بل ويتهدد الحاكمين أنفسهم، فإن الحاكمين يلقون بالتبعة على الرافضين لوحش الفساد وغول الاستبداد. ويكفي أن نعرف أن اليمن التي شكلت لجنة «قومية» لمكافحة الفساد تنحدر في عام واحد إلى 131 في مجموعة دول الفساد، بدلاً من 111، مرتبتها السابقة. فقد قفزت إلى نقطة في عالم الفساد وهو رقم قياسي في زمن قياسي أيضاً. فالدولة العربية تحفر قبرها ولكنها، للأسف الشديد، تجعله قبراً يسعها وشعبها.

ظل الرئيس صالح يكابر بعدم وجود أزمة أو فساد واستبداد. وعندما بدأت الأنشوطة تلتف من حول النظام، قذف إلى الشارع بمبادرة فيها بعض الجوانب الإيجابية. ولكنها تتخذ شكل منحة الأب الراعي، ومنة المطعم الذي لا يريد جزاءً ولا شكورا. في حين أن مطلب المواطنين وكفاحهم الديمقراطي قد تجاوز ما يظنه الحاكم إنجازاً، او تحدياً وإعجازا.

مطلب الحكم المحلي يعود الى الميثاق المقدس- دستور ثورة 1948. ومنذ عدة عقود أصبح الحكم المحلي واسع الصلاحيات في اليمن كلها، بل إن الفدرالية كانت الصيغة الواقعية التي تقدم بها الرئيس صالح في مباحثات الوحدة قبيل الـ22من مايو 90.

والحقيقة أن حذر المعارضة لما يبرره؛ فالتنازلات التي يمنحها النظام من أعلى سرعان ما يلتف عليها ويمسخها وينسخها.

ويبقى الانجاز الحقيقي في مبادرة صالح نسبة الـ15٪ للمرأة في كوتة انتخابات النواب المقبلة. وهي خطوة مهمة ورائعة سددها النظام للمعارضة «التقليدية والمحافظة» التي ظلت تراوح ما بين مطلب الانحياز الايجابي للمرأة بدون تحديد، وبين رفض الكوتا في بلد محكومة بحصص الكوتا القبلية والجهوية والطوائفية للرجال.

نصف الحلول أوالتأجيل عليها. أو دغدغة المشاعر والعواطف لم يعد مجزياً؛ فبرامج المؤتمر الشعبي العام منذ 93 تعد الناس بالحكم المحلي واسع الصلاحيات. وحقيقة لم يعد تقرير اصلاح الحكم من حق الزعيم وحده. فلا بد من مشاركة الاحزاب الحقيقية ومؤسسات المجتمع المدني التي لم يصطنعها الحكم. ويقينا فإن الحكم المحلي وحده على أهميته، ولا الكوتا وحدها على صوابها، كافية لاخراج البلد من المأزق الذي وضعها الحكم فيه.

مأزق الحكم آتية من رؤيته أن الحرب هي التي وحدت اليمن، ورؤيته أن السيف اساس الحكم. وان عرش اليمن لا يضمنه مبدأ الخروج والغلبة... وهي مقتل الحكم.

إن عدم تخلي الحكم عن فيد حرب 94، ومعالجة آثار الحرب المدمرة في الجنوب وصعدة هي كعب أخيل في الوضع. ولابديل غير العودة إلى مائدة الحوار، والتزام الحكم بكل الوثائق والاتفاقات التي وقع عليها. وإرغام محاسيبه ومحازبيه على التخلي عن الغنائم. وإعادة الممتلكات والمال المنهوب، خصوصاً في الجنوب.

كن وزيراً فاشلاً.. تصبح سفيراً

بلقيس اللهبي

نحتفل سنويا بأعياد ثوراتنا المباركة، ويحق لنا أن نحتفل، على الأقل بذكرى أولئك الذين بذلوا أرواحهم في سبيل هدف نبيل آمنوا به، ولكن هل سألنا أنفسنا: هل تحققت أهدافهم؟ ليس على مستوى الأهداف الستة العريضة التي وقفت على هيئة أعمدة خرسانية تذكر بأعمدة عرش بلقيس التي خرمتها الأعيرة النارية ليتعلم أبناء مأرب وزوارها "التنصاع".

ليست هذه الأهداف التي أطرحها، وإنما الحرية والعدل وتكافؤ الفرص القائم على الكفاءة والخبرة والاختصاص. اذا تأملنا بعين الحريص على هذه الثورة وأهدافها، سنجد الأجابة لا... لم تتحقق هذه الأهداف، فلازالت الفرص تعطى لحمران العيون الذين يستطيعون القفز على كل المعايير بالصميل تارة والمال أخرى والخبرة ثالثة، ولكن بضمة شديدة على الخاء.

يتطلع الشباب (فتية وفتيات) الى الجامعة كأجمل إنجاز للثورة، وكذلك أهاليهم. هذا التطلع ليس فقط للعلم الذي يكتسبونه، إنه أيضا للمجد الذي سيكسبهم إياه ذلك العلم، والمجد لا يحوي المال الذي سيجنونه من وظيفة محترمة يتقلدونها حال تخرجهم من الجامعة فحسب، بل المركز ومتعة العمل والخدمة العامة.

وبشوق كبير يتطلع بعض هؤلاء الى قسم العلوم السياسية بالجامعة، كبوابة الى الخارجية.. البوابة الى العالم، لكن بعد التخرج وبعد أن يحالف الحظ القليل الوصول الى أروقة وزارة الخارجية، هذه الأروقة التي قد يصلها البعض منهم بعيدا عن عدالة وتكافؤ الفرص، بل بالطرق الأخرى المذكورمنها القليل أعلاه، ويتراكم هؤلاء في أروقة الوزارة بانتظار التعيين كدبلوماسيين في سفارات الوطن، فهم الأحق حسب التخصص، الذي تلاه العمل في قلب السلك الدبلوماسي (وزارة الخارجية)، وقد يحظى منهم من يحظه الله بالعمل في سفاراتنا في الخارج تحت أي مسمى دبلوماسي، أما اذا ما عمل في سفارات عدة وأبدى جدارة دعمتها سنوات خبرة، فهو يقف منتظرا تعيينه سفيراً جديراً بمركز كافح من أجله، معطيا جل سنوات عمره في اكتساب الخبرة الدبلوماسية، مدعما دماثة أخلاق الديبلوماسي بخطوط الشعر الأبيض التي تحكي عن شاب دخل الخارجية بشعر شاب وطموح واختصاص ولغات أجنبية.

بعد هذا الطابور الطويل الذي يقفه موظف الخارجية، هل يصل الى التعيين سفيرا لوطنه في س أو ص من بقاع المعمورة؟ للأسف تقفز الأجابة لا الى وجوهنا، بنفس الطريقة الاستفزازية التي يقفز فيها وزير من كرسي وزارته (الذي فشل فيه لسنوات) الى صفحات الجرائد بقرار تعيين وقسم بيمين سبق أن حنث بها وزيرا ليعين سفيرا.

أمر لا يحتاج لكثير بحث عن وثائق لتأييده، بحث فقط في أسماء لسفراء عينوا في السنوات الماضية يؤكدها تماما، أسماء وزراء كثر كتبت عنهم صحف السلطة والمعارضة على حد سواء، متناولة سوء إدارتهم للشأن العام مالا وكادرا، وخبرنا بعضهم عن قرب في وزارت خدمية، بل كنا ننتظر ان يمثلوا أمام القضاء للمحاكمة لاستغلالهم مناصبهم في إهدار المال العام والكسب غير المشروع من كثرة ما أكدت المصادر ان "الرئيس داري" بما اقترفته أيديهم، واثقين من تطبيق مبدأ "من أين لك هذا؟" بحقهم، ولم نجد إلا تعيينهم سفراء، بدأنا نصدق انه فعلا بوابة السفارات لا تفتح الا لوزير كلمة السر فيها هي علامات استفهام حول إدارته لوزارته السابقة.

ونجد الدبلوماسي الخبير الموعود بسفارة ما يطوي بدلة تعيينه، معها سنوات خبرته، ويضعها في دولاب مكتبه بوزارة الخارجية، بانتظار ان ينتهي طابور وزراء انتهت صلاحياتهم بالوزارة، ولم تنته مصالحهم، ووزير خارجية لا يملك صلاحيات لتعيين موظفيه لأن التعيينات عليا، وهو ليس من كادر الخارجية ولم يعترك السلك الديبلوماسي بالاساس، وقد تنتهي سنوات خدمة هذا المنتظر ويحال الى التقاعد وهو لم يجد قضاء إداريا ولا غير إداري مستقلا عادلا يعرض أمامه مظلمته منصفا إياه ومعطيه حقه.

وسؤال بريء: هل حقا يعتقد من له الحل والعقد في أمر التعيينات، أن الوزير الذي أساء إدارة وزارة في الوطن قادر على رعاية الوطن خارجه؟!

كونها قابلة للتوطين وضرورية في مواجهة الاختبار الصعب

الفيدرالية هي الحل (2-2)

وضاح المقطري
w-maktari@hotmail.com

إن حكماً محلياً واسع أو كامل الصلاحيات لا يعد حلاً للمشكلة اليمنية، كون هذه المشكلة تتجذر في التعدد والتنوع اليمني الموغل في عراقة الخصوصيات التاريخية والثقافية للمجتمعات المحلية، وهي الخصوصيات التي يصعب طمسها أو تجاوزها أو القفز عليها. وما يحدث حالياً من احتقانات وتصاعد في الاحتجاجات يدل مباشرة على فداحة الدمج القسري لعدد من المجتمعات المتمايزة في ما بينها جغرافياً وثقافياً، وإدراجها ضمن مركب واحد يعترف دائما بالمركز وخصوصياته، ويضع بقية الخصوصيات والمكونات الثقافية كتنوع على لونه المهيمن.

في إحدى قمم مجموعة الدول الثماني الكبار، ذهب رئيس الجمهورية مرتدياً الزي التقليدي لمناطق شمال شمال اليمن، ووقف أمام كاميرات تلفزيونات العالم مختصراً أحد أهم المعالم الثقافية اليمنية المتنوعة في مظهره، ومهمشاً عدداً من خصوصيات المجتمعات المحلية الأخرى، التي تتميز في زيها تميزاً واضحاً ومتنوعاً من الحديدة وحتى المهرة، وهو نفس ما يحدث أثناء المشاركات الخارجية اليمنية في المهرجانات الفنية الفلكلورية، ونفس ما تمارسه أيضاً القناة الفضائية اليمنية (قفي) حين تختصر فن العمارة اليمنية في مشاهد من صنعاء القديمة، وتقدم فنون الرقص والغناء والأزياء الشعبية والمهن الحرفية اليدوية وكأن صنعاء هي كل اليمن.

اقتصادياً، لا يختلف الأمر كثيراً. ودون الخوض في التفاصيل فإن السعي الرسمي إلى تنميط كافة المناطق إنتاجياً وفق النمط المركزي، والدفع بمجتمعات المناطق البعيدة عن المركز – وخصوصاً الجنوبية والشرقية – نحو الاعتماد على الذات في الكسب والاسترزاق، مع سياسة الاستيلاء والنهب لروافد الأنشطة الاقتصادية الممكنة، والتخلي عن دور الدعم والرعاية المفترضين من قبل السلطات؛ قد أدى إلى وقوع هذه المجتمعات تحت طائلة الفقر المهيمن، وكلفها الكثير من التنازلات، لكنه وفي النهاية، دفعها نحو الرفض والاحتجاج.

إن تجريم الدعوة إلى الفيدرالية اليمنية من جهة، والإصرار على تقديم مشروع الحكم المحلي الواسع الصلاحيات من جهة أخرى؛ لا يمثلان سوى تجنٍ مستمر على حقيقة مفادها التنوع الثري في الخصوصية اليمنية، والتعدد الإيجابي الذي بالمحافظة عليه، يجعل المجتمع أكثر تماسكاً وفاعلية وقدرة على الخلق والإبداع.

ولذا يكون الحكم المحلي – الذي يتم الدعوة له وإعداد قانون مشروعه بمشاركة ألوان الطيف السياسي – غير قادر على تحقيق الشراكة الوطنية إلا كشكل مختل المضمون، وخصوصاً في ظل نظام سياسي يختصر البلد في المركز، ويختصر المركز في شخص الحاكم المتعالي على كافة الفعاليات المدنية، وفي ظل التهافت والتسارع إلى "قبالة" الحياة المدنية، بل والهيمنة على المجتمع المدني واحتكاره، وتسويق مشاريع البداوة، وإعلاء نبرة الخطاب الطائفي نحو أقليات دينية، وتوجيه حراب الثوابت الوطنية (ثوابت الحاكم) إلى صدور المطالبين بحقوقهم البسيطة والعادية..

وفي ظل نظام سياسي كهذا، يلاحظ أن الخطاب الطائفي أخذ حيزاً على خارطة الحدث اليمني. وبرغم أن الصراع الذي دار في صعدة كانت له أبعاده السياسية والاقتصادية الواضحة، إلا أن ورود الطائفية فيه كمبرر أحياناً، وكقضية رئيسية أحياناً أخرى؛ يضع الجميع أمام احتمالات استخدام خطابات شبيهة في كافة الصراعات القادمة المحتملة، وعلى هذا ينبغي التفكير في إيجاد حل لمشكلة الأقليات الدينية، والحد من الاضطهادات الموجهة نحوها، وكسر حدة خطاباتها المضادة، ولن يتأتى ذلك سوى بفيدرالية تعطي كل المجتمعات خصوصيات كاملة، ومواطنة غير منقوصة.

يمكن ملاحظة أن الفرد اليمني بطيبته – وربما بسذاجته – ميال إلى التشبث والتتيم بالقيم، ونتيجة تناقضات الواقع فهو الأكثر توجهاً نحو الشذوذ عن هذه القيم، وهو أيضاً كثير الاعتراض والجدل بحثاً عن رفاهية فكرية، وحين الحاجة إلى هذا الاعتراض في قضايا مصيرية؛ يحدث لديه التذبذب والتماوج بدرجات لا تؤمن نتائجها، بل ويسهل التأثير عليه سلباً، وسحب البساط من تحت أقدامه قبل أن يدرك فداحة ما كان. كما يلاحظ أن المجتمعات المحلية المتمدنة لم تتمكن بعد من القطيعة النهائية مع البداوة، بمقابل عدم قدرة المجتمعات القبلية والبدوية الاقتراب من التمدن إلا شكلياً في أحسن الأحوال، وهو ما يكثف من حالة التناقضات ويدفع باتجاه الخروج عن المسار الطبيعي لتحقيق مجتمع متعدد ومتناغم، كون عدم القطيعة مع البداوة، وعدم ملامسة التمدن، لا يخلقان سوى التنافر والصراع، حتى وإن كان خفياً؛ فإنه مرشح للحضور بقوة، وحل ذلك يكمن في فيدرالية تمنح المجتمعات المتمدنة حرية التمسك بقيم المدنية، والاتجاه نحو غايتها بزخم واضح وفاعل، ويعطي دافعاً لدى المجتمعات النقيضة للتأثر والإسراع بنبذ العادات والتقاليد المعيقة واحتراف العصر.

وإذا ما أدخلنا الجيش والأمن في مربع هذه التناقضات، فسوف نكتشف أن الحكم المحلي واسع أو كامل الصلاحيات؛ لن يعطي لهاتين المؤسستين حرية الانتماء إلى كافة المجتمعات المكونة لنسيج الخصوصية اليمنية، فمشروع الحكم المحلي لا يمكنهما بأية حال من الأحوال، من الخروج عن هيمنة – ليس المركز فقط، بل أسرة واحدة، وكيانات صغيرة تسخرانهما لحماية مصالحها، وعند الحاجة ستكون هاتان المؤسستان هما الأداة التي ستعيد الأوضاع إلى ما قبل بدء تنفيذ مشروع هذا الحكم، كما أن المجتمعات التي لم تغادر عباءة البداوة والقبيلة ستظل مستمرة – كما هو الحال اليوم – بمحاولات السيطرة على مفاصل هاتين المؤسستين، وتنصيب أبنائها فيهما من أجل المزيد من القوة والنفوذ، وهو ما يشكل خطراً على بقية المجتمعات التي لا توجد لديها رغبة في عسكرة الحياة المدنية.

بالنظر إلى هذه الإشكاليات، وإشكاليات أخرى لم يتم التطرق إليها؛ سنجد أن الحل يتمثل في فيدرالية تعطي الاعتبار لكافة الفئات والمناطق والمجتمعات المحلية، بالاستناد على مبدأ إيجابية التنوع وإمكاناته الكبرى في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وروعة هذا التنوع في خلق الانسجام التام بين مجتمعات ومناطق البلد من أجل عيش كريم للجميع.

والفيدرالية لن تكون سوى صنو الديمقراطية، ورفيقها الأمثل، وإذا كانت هذه المقاربة غير مستوفية لشروطها، وبحاجة لمزيد من استقراء الوضع اليمني، وإدخاله في تفاصيل النقاش دون تجريد؛ فإن قناعة وإسهام كافة القوى الاجتماعية والسياسية والحقوقية والفكرية في إثراء هذه القضية؛ سيدفع حتماً إلى تبنيها كمطلب سياسي وحقوقي، كونها حلاً أسهل وأمثل، ولذا فلا بد من نقاشات ومقاربات أخرى تهتم بالتفصيل أكثر، خصوصاً في ضوء الفعاليات الإيجابية والسلبية التي تتم الآن، وتنم عن وضع خطير لن يرحم انفجاره أحداً.

واحدية الثورة وواحدية الأحزاب الذكورية

محمد ناجي احمد

مع اقتراب اليمنيين، كل عام، من «26سبتمبر» يكثر الحديث وبطريقة احتفائية ومطمئنة وأكثر وثوقية بما يسمى «واحدية الثورة»، وهو مصطلح تم اختراعه بعد الوحدة كتعبير يختزل في صياغته النظرية عنفاً يلغي حقيقة التنوع والخصوصية لثورة طال صراعها عبر تاريخ مختلف ومميز مع الاستعمار الانجليزي في مقابل صراع دام قروناً واستمر من القرن السابع عشر وحتى بداية عشرينات القرن المنصرم عندما انسحب الاتراك من شمال اليمن، بما فيها منطقة لحج المتنازع عليها بين الانجليز والاتراك. إذا فنحن أمام تاريخين مختلفين ومميزين لجنوب دخل في صراع مع الانجليز لما يقرب من القرن من الصراع والتثاقف، وقد سبقه صراع مع البرتغاليين، وآخر لشمال استمر في صراعه وتثاقفه مع الاتراك لمدة لا تقل عن ثلاثة قرون من الكر والفر والمقابر الجماعية. هذا التمايز في التاريخ وفي الجغرافيا أدى الى تمايز ثقافي باختلاف ثقافة الخصم في الجنوب عنه في الشمال، فتأتي «ثورة 26 سبتمبر» كحاملة لهذا الموروث الثقافي القروسطي، في مقابل «ثورة 14 اكتوبر» كحاملة لثقافة مدينة تجارية تعتمد على هضم الأعراق في النسيج العدني وعلى الانفتاح قياساً إلى النقاء القحطاني المعزز بالقطعية والخوف من الآخر (الكافر)؛ من هنا يمكن للقارئ أن يستشعر مدى العنف الذي يكتنزه هذا المصطلح «واحدية الثورة» والذي من وجهة نظري يدفع باتجاه شعار «حق تقرير المصير» كنتيجة عنيفه ومقابلة «الواحدية الثورة»، فإذا كانت «الجغرافيا والتاريخ» كثنائية زئبقية قابلة للاستثمار في فترات التواصل أو التقاطع من قبل أصحاب «واحدية الثورة» أو دعاة «حق تقرير المصير» فإن الطريق الوحدوي ليس له من أفق إلا بين الاعتراف بحق وحقيقة التنوع والإيمان بأن الوحدة لا تكون إلا بين المختلفين. فإلغاء التمايز لا يعني سوى السير في هاوية التشظي، فالسياسات الخاطئة منذ 22 مايو1990، والتي بدأت بالتقاسم ثم التنازع ثم التفرد بالحكم لا يمكن معالجتها إلا بالانتقال صوب نظام فدرالي يجعل المحافظ منتخباً من المواطنين ومسؤولاً أمام مجلس نواب محلي له الحق في سحب الثقة عنه. بدون هذا النهج والذي ينسجم مع التنوع، لا يمكن معالجة الاختلالات السياسية وتراكم الفساد والاستحواذ على الارض والعباد والمؤدية بالتأكيد إلى نتائج كارثية أشد وطأة من مشهد حرب 1994.

هناك إجماع لدى اليمنيين بأن الوحدة السياسية في 22 مايو 1990 كانت قفزاً على ما يجب عمله كمضمون يعمل على ترسيخ وتجذير هذه الوحدة. ولهذا كان مقال «علي عبدالرزاق باذيب» بعد الوحدة مباشرة، ناقوس تنبيه لضرورة العمل باتجاه تحويل المشروع الوحدوي إلى واقع يومي نلمس فوائده. فكانت مقالته والتي عنونها بـ«وبعد أن تحقق الأمل يبقى التساؤل ما العمل؟». ولكن الواقع السياسي سار في طريق استثمار الأمل دون الالتفات الى العمل الوحدوي، بل إن التربص بين شركاء الوحدة كان هم السلطة بشكل يومي والذي عبر عنه «البردوني» كاختزال لهذا التوتر بقوله «أي العليين يخصي علي».

إن إعادة إنتاج مشهد حرب 1994 وبشخصيات تتصدر المشهد من جديد وإنْ تبادلت المواقع، فبدلاً من «الجفري» وهو يحارب علي عبدالله صالح في تلفزيون القناة الثانية إبان الحرب «من غرفة الى غرفة الى غرفة الى صالة المنزل الذي يتكلم منه»، حسب تعبير الجفري الصمودي! والذي تجلى أخيراً في موقفه المفارق في الانتخابات الرئاسية السابقة عندما ظهر على شاشة التلفاز متحدثاً عن القائد الضرورة، سنجد هذه المرة «عبدالله سلام الحكيمي» وبصوت عال يشكل مفارقة مع طبيعته الهادئة، وإنْ كانت لغته تعبر عن احتراف للسياسة لا يقل عن احتراف الجفري في قصة حرب 1994.

يمكن لما يعتمل هذه الايام أن يكون مقدمة لتسويات تحافظ على فلسفة الحكم المستمرة منذ انقلاب 5 نوفمبر 1967، ويمكن التأسيس عليها لبناء دولة المؤسسات ونظام سياسي قائم على فلسفة المواطن الحر والخصوصيات المشكلة للمشهد الوحدوي وليس للواحدية والحذلقة الكلامية في الحديث عن الفروقات التي لا يعيها السياسيون والصحفيون بحسب تعبير «باجمال» في حواره مع صحيفة «الشارع» عن الدولة والنظام والحكومة وهو ما يتناقض مع حديثه عن توجيهات «القائد» لأمور الحياة السياسية، الصغيرة منها والكبيرة. فالواقع اليومي لا يشير إلا إلى الدمج الذي يشمل الثورة وواحدية الظلم وواحدية الدولة والنظام والحكومة في شخص «القائد».

واحدية ذكورة الاحزاب:

لم يكن موقف الاحزاب من حق المرأة في المشاركة السياسية عبر نظام الكوتا مفارقاً لطبيعة هذه الاحزاب التي تعيش نزعها الاخير بعد أن طال بها العمر كأيديولوجيات اقتربت في عمرها قرناً من الزمان، فكلها سواء: تيار «الاسلام السياسي»، أو لا القومي» أواليساري الماركسي نشأت مع أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ومن طبيعة الحياة والكائنات أنها تنمو ثم تنقرض إن لم تستغل خاصية التحول، لكن الممانعة وعدم الاعتراف بحقائق الزوال والانقراض علامة لهذا الخرف الايديولوجي الذي تم التعبير عنه بمقالة للدكتور محمد عبدالملك المتوكل متواز مع موقف لـ محمد المقالح وسلطان العتواني، و عبدالوهاب الآنسي، تحت عنوان «سيداتي آنساتي»، وهي مقالة أضافت إلى مصطلح «الأوثان» لمحمد بن عبدالوهاب و«جاهيلة القرن العشرين» لسيدقطب و محمد قطب، مصطلحي «لقافة جاهلية» و«الثقافة الجاهلية». فهو يطلب من النساء الاستمرار في النضال من أجل نيل الحقوق ودحر «الثقافة الجاهلية» و«لقافة الجاهلية»، أما الآن فإن الاحزاب ليست على استعداد لأن تخسر مقعداً نيابياً من أجل قضية خاسرة حسب فحوى مقالته!

إن وصف «المتوكل» للمجتمع بأنه خاضع «لثقافة جاهلية»، ينسحب على الأحزاب التي تنسجم مع هذه «اللقافة» ولا تحرك ساكناً في تغييرها، بل وترى في نظام الكوتا استجداءً. فالمطالب لا تؤخذ بالتمني ولكن غلابا، وعلى المرأة أن تتغلب لوحدها على الاحزاب و«الثقافة الجاهلية» حتى تنال هذا الاستحقاق حسب محتوى كلامه. ويتناقض «المتوكل مع نفسه في سياق وصاياه للمرأة بإثبات الذات وتأكيد القدرة والتفوق والكفاءة والعطاء والبذل وتغيير النظرة السلبية حين يرفض نظام الكوتا لأنه سياتي للنساء مجاناً وبدون تضحيات وكفاءة وبقرار سياسي. وفي الوقت نفسه يدعو الى اعتماد «نظام القائمة النسبية» على أ «يُفرض على الاحزاب وجودكن في قوائمها»، وهو ما يعني «الفرض» من خلال القانون!! فكيف يكون نظام «الكوته» استجداءً، وفرض المرأة في نظام «القائمة النسبية» «رفعاً للرؤوس وشموخاً للأنوف»، بحسب تعبيره!!

يُطلب من المرأة النضال الشاق والبعيد المدى، ويطلب منها إثبات الذات والقدرة والكفاءة والتحصيل العلمي العالي، وأن تكون مستوفية لكل المعايير والمواصفات، وكأنها منتج سوف يطرح في سوق استهلاك الذكور، في حين تمارس الأحزاب السياسية الاستجداء في علاقتها بالحاكم ولا تنتهج سياسة إثبات الذات والنضال عبر الشارع، وذكورهم لا يطلب منهم إثبات الذات والقدرة والكفاءة والعطاء والتعليم العالي، بل ويتم منحهم شهادة محو الأمية إن كان المرشح أميا وشيخاً يرغب في الترشيح للمجالس.

اعتقد أن التدرج التاريخي الذي بدأ به المتوكل مقالته في خط تصاعدي لحقوق المرأة صحيح نسبياً ولكن بطريقة معكوسة؛ فالمرأة في ثلاثينيات القرن العشرين كانت أكثر حضوراً في الحياة العامة والسياسية. وبدأ هذا الحضور في الأفول مع غياب الديمقراطية وسيطرة أنظمة الحكم العسكري لتكون التسعينيات هي أوج هذا الإقصاء للمرأة في ملبسها ووجودها ومشاركتها السياسية. ولعلها الآن بحاجة إلى قرار سياسي يساندها ويعزز من تواجدها، تماماً كما حصلت الأحزاب السياسية الذكورية في بداية التسعينيات على قانون يسمح لها بالعمل العلني وبالمشاركة السياسية. اعتقد أن هذا الطريق أفضل من الوعظ ودعوة المرأة للنضال الذي يجب أن يأخذ مداه!!، فالمجتمع ليس «لقيفاً» وليس «جاهلاً»، هو في كل الاحوال يشكل اتجاهاته وفقاً لما تنتجه النخبة من آراء سياسية وثقافية تترجم إلى مواقف مجتمعية. إنه في الأخير مستهلك، ولا يصح أن يتم أدلجة المجتمع برغباتنا الذكورية ثم نحتكم إليه!!

القشة التي ستقصم ظهر البعير

علي عبدالكريم

لأن الأشياء لا توجد إلا من مصادرها، كما قال الشاعر الراحل بشارة الخوري. وعلى قوله لنا أن نقرر أن مصدر الاشياء والسلطات والقرارات المصيرية هو الشعب، خاصة في المراحل الحرجة من تاريخ شعبنا وبلادنا.

الشعب الحر المتحرر من قيود الحاجة- الفاقة هو سيد نفسه ومصيره. ومصدر السلطات التي تصوغ أوجه حياته مستقبله. ولا يمكن أن ينطلي علينا القول بأن الشعب قد فوض نيابة عنه الأحزاب وقادتها ليقولوا ويطالبوا نيابة عنهم. قد يكون الامر كذلك لو كانت الحياة داخل الاحزاب تعيش حالات ديمقراطية حقيقية، لا تمزقها التناقضات القاتلة، وقد تكون كذلك لو كانت آليه الديمقراطية الاولى العملية الانتخابية من السلامة بمكان وليس كما نشاهد وشاهدنا خاصة الانتخابات الرئاسية التي تغوص في بحار المال السياسي وتبادل المصالح الانانية والضيقة والبعيدة عن صراعات البرامج التي تخدم مصالح الشعب والتي غالبا ما تختفي بعيد إنطفاء جذوة الحماس الكاذب للعمليات الانتخابية. إن محترفي السياسة، يمرون بأزمة خانقه في مرحلتنا الحالية والذين يمرون بأزمات ومن أنواع شتى: أزمة قيادة، أزمة ثقة، أزمات أخلاقية، أزمات تواصل حقيقية مع القواعد الجماهير الشعبية. لا يمكن أن يكونوا الصورة المعبرة عن طموحات ومشروعات الناس، هم أبعد عن تلك الصور، هم جزء من المشكلة التي تعانيها الجماهير، خاصة إذا كانوا يشعرون، كمحترفي سياسة، أنهم مضطرون للاستجابة للضغوط التي تمارسها عليهم جماعات الضغط: حزب حاكم، قوى قبلية، قوى ومصالح مالية، اي تلك التي تمثل مصالح ضخمة إقتصادية او بيروقراطية عليا في نطاق الدولة المهترئة التي، للأسف، تخلق أزمات البلاد.

هذه الجماعات التي تواجه تصارع المصالح بينها ويميلون إلى مصادرة مصالح البلاد لمصالحهم ولتحالفاتهم.

وهذا ما يدفعنا للقول إن على اللاعبين السياسيين الخروج والتمرد على ألا عيب هذا اللوبي الضخم، هذا اللوبي الذي أطلقنا عليه جماعات الضغط: المالية، العسكرية، القبلية، الدينية؛ حتى لا تنظر الناس للقوى السياسية في الساحة والى السياسة التي يدورون في حلقاتها المفرغة حيث لا تحسن يشهدونه في واقع حياتهم: ممارسة سياسية وتحسن معيشة. قد ينظر الناس، بل إنهم باتوا ينظرون إلى السياسة في هذه الظروف الصعبة التي يمرون بها ليست سوى شكل من اشكال العروض الترفيهية التي تمتص نقمتهم لبرهة من الزمن ثم تعد «حليمة لعادتها القديمة» من التأزم، والقلق وضياع مؤشرات طريق أمن للمستقبل في زمن تطالب فيه جماهير الناس بنوع من الحراك السياسي يصنعه رجال سياسه غير نمطيين، خاصة وأن عقارب الزمن والزمن ذاته قد تغير صاحبه تغير كيفياً في المزاج العام لجماهير الناس نزع عنه عامل الخوف والتردد واللامبالاه، بدأت الجماهير، جماهير الناس بامتلاك رؤيتها ورغبتها

في التغيير وصحيح قد يكون هذا الشكل في التغيير قد تولد بعد عملية الانتخابات ولكن الناس اكتشفت أن ضياع قدرتها على ممارسة حقها الانتخابي بنزاهة وان تأتي الانتخابات تعبيراً عن الارادات المستقلة فقد اكتشفت أن لديها قدرات تعبيرية اخرى ذات تاثير تغييري أقوى، نوع من التخلق والابتكار في إضرابات، مسيرات، اعتصامات، منشورات، والاكثر أهمية في هذا الشكل المبتكر وهو بالطبع ليس مبتكرا بالكامل، مثل هذه الوسائل وسائل جماهيرية كلاسيكية ولكن إعادة إخراجها من المخزون الثقافي الشعبي وكفعل سياسي يجعل من حركة المواطن العادي الخالق لواقع جديد على الساحة السياسية اكثر اقناعاً للعامة من تحركات محترفي السياسة الذين غالباً ما باتوا متأخرين تحت شعار: «أن تأتي متأخراً خير وأفضل من أن لا تأتي أبداً».

وعلى ما تقدم نقول إن المخاطر التي تحيط وتحدق بتحركات السياسية في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ بلادنا وشعبنا، تقول يجب ننتظر بيأس توافر الامكانات لمواصلة تحركاتنا السياسية وفي اطار شعبي انجب على الارض جملة من الحقائق لا ينبغي إسقاطها من جدول أعمال المرحلة نحو مرحلة المستقبل الساعين خلالها لحماية حقوق الانسان في الوطن كله من قمع جرائم الدولة. وكم هو جيد وجميل أن تستفيد القوى والاحزاب السياسية، من الضغط الهائل الذي مارسه الرأي العام على السلطة ومحازبيها.

وان يتم النظر الى الدعوة الالتفافية التي برزت مؤخراً من الحزب الحاكم للالتقاء بقادة الأحزاب، ليست أكثر من خطوة للأمام وعشرين للخلف، وحكومته إزاء المطالب والاستحقاقات الجماهير والشعبية السياسية المطلبية. فهي إذن خطوة لقطع الطريق امام استحقاقات واجبة النفاذ الفوري حفاظاً على لحمة الوطن وتماسكه وهي خطوة لمشروعية يبحث عنها عبر لقاءات كهذه.

الأكثر أهمية في هذه المرحلة ومن واقع حياة الأحزاب ومسئوليتها التاريخية أن تعيد توطيد علاقتها بالناس، وأن تتمثل الشكل الأمثل لمثل هذه العلاقة، وأن تعيشها لحظة بلحظة تفاعلاً وإرشاداً وتوجيها وتصعيداً في سياق جملة أفكار ومشاريع تستقيها من واقع التحركات الشعبية وبما يكفل خلق قاعدة عريضة متجانسة ذات رؤية تعكس مطامح ومطالب وطنية ذات طابع سياسي/ مطلبي، وأن تعمل علي ابتكار أساليب عمل تتمرحل حسب تطورات الوضع حتى تتمكن القوى السياسية: أحزاباً ومنظمات مجتمع مدني وشخصيات اجتماعية تمثل الرؤية والقدرة. على التأثير، أقول حتى تتمكن من إدارة دفة الصراع. وبعيداً عن أساليب العمل التي تشوبها انواع من الهيمنة وضمن مقاربات توحي بأن هناك اضاءات ديموقراطية بدأت تضخ دماء جديدة. في أساليب العمل ونوعية القيادات التي تشارك في مواقع شتى، نعتقد ان خلق مثل هذا الاتجاه هو أكثر جدوى وتأثيراً كما أنه سيكون ذا أثر فعال في إطار التجاور الندي مع الحزب الحاكم الذي لا ننظر منه الكثير فقد كان لديه المجال الكافي من الزمن كي يضع المعالجات. ينبغي ألا نقع في مصيدة «عودة جودو»، الآتي من سياسات اختبرت في الواقع من قبل الحزب الحاكم وآلياته المختلفة والشعب في هذه المرحلة لم يعد يؤمن بقدرة «جودو»، بل ينتظرون من واقع ما فرضه على الواقع من تغيرات ان تحدث جملة من التغيرات السياسية الاقتصادية المفضية إلى طرح معالجات لكافة القضايا التي باتت من الوضوح بحيث لا تكرر قولها ونختم بالقول: إن المرحلة تتطلب الآتي:

1 – الدخول من قبل الحزب الحاكم وحكومته في طرح معالجات حقيقية لكافة المشاكل التي تشكل من أجلها اللجان.

2 – المباشرة لحشد الآراء والقوى بشأن تهيئة كافة الظروف لعقد مؤتمر وطني عام يعالج برؤية استراتيجية بعيدة المدى، قضايا بناء الدولة الحديثة مؤتمر وطني غير نمطي تشارك فيه كل القوى الحية بسقف زمني محدد وأهداف واضحة أيضاً.

واي مسارات لا تتلاقى مع ما أفرزه ضغط الرأي العام ستكون بمثابة القشة التي ستقصم ظهر البعير.

حتى لا ينخدع الناس

محمد شمس الدين

mshamsaddin@yahoo.com

قبل سنوات معددوة كانت صحف المؤتمر الشعبي العام ومواقعه الإعلامية تفرد مساحة واسعة للمغادرين من أحزاب المعارضة نحو الحزب الحاكم، وكانت تحدد المساحة حسب أهمية الموقع الذي كان يشغله ذلك العضو إلى جانب ما سيجود به من مدح للحزب ورئيسه، وقد تزداد المساحة في حالة أن يسل العضو النازح لسانه لنقد الحزب الذي خرج منه. غير أن المشهد اليوم يتكرر ولكن على صحف المعارضة ومواقعها الإعلامية التي تمنح مساحة واسعة لقيادات سياسية ناقدة او ما يمكن تسميتهم بالمتمردين على الحزب الحاكم؛ إذ أن المساحة تتسع بحجم النقد الذي سيوجه لشخص الرئيس صالح.

قيادات نزحت من أحزاب المعارضة إلى الحزب الحاكم، وقيادات قليلة خرجت من الحزب الحاكم أو أوقفت نشاطها، لكن الشاهد في جميع الحالات أن الأشخاص الذين مثلوا دور المعارضة الداخلية في أحزابهم وكانت لهم مواقف معروفة ومعارضة لقياداتهم، سواء في الحزب الحاكم أو أحزاب المعارضة، بعد الوصول إلى طريق مسدود مع تلك القيادات، انسحبوا من أحزابهم دون ضجيج مبالغ فيه، ودون أن يتحولوا إلى ناقمين على أحزابهم وقياداتها، في حين أن المنسجمين مع أحزابهم كانوا يستميتون في الدفاع عن أحزابهم وقياداتها حتى وإن كانت على خطأ، وفي الغالب فإن البطولات الفارغة التي تصاحب الخروج تقوم على الإسراف في مدح الحزب الجديد ورئيسه وسماحته.

البرلماني والمؤتمري السابق صخر الوجيه بعد أن وصل إلى طريق مسدود مع حزبه، ووجد أن قناعته لم تعد تتناسب مع قناعاته الحزبية، قدم استقالته مكتفيا بتصريح صغير لم يكن لأحد الانتباه إليه لو لم يقم إعلام المؤتمر بافتعال تلك الضجة..

على أن الموقف المفاجئ لبعض القيادات الشابة في المؤتمر الشعبي، مثل الشيخ ياسر العواضي ومحمد عبد لله القاضي والشيخ حسين الأحمر، من الإشادة إلى الهجوم القاسي على الحزب الحاكم ورئيسه، مع أن الكثير من هذا النقد قد سمع طويلا من قيادات المعارضة، ومع هذا فإن القيادات الشابة قد تحولت بين عشية وضحاها إلى نقد ما كانت تدافع عنه في أحزابها، وفجأة كالت النقد بدلا من التطبيل والمدح.

التغير المفاجئ والنقد اللاذع والتطبيل الزائد عما جرت العادة عليه، هو في الغالب مرتبط بمصالح شخصية، ففي حين فتح المؤتمر إعلامه للنازحين من المعارضة وأكرمهم ببعض المناصب الحكومية والحزبية ولو على حساب أعضائه، فقد قابل ذلك فتح صحف المعارضة أمام المتمردين على المؤتمر ومنحهم صفة النزاهة والشجاعة، وكأن تمردهم على المؤتمر وانتقاد رئيسه دليل طهارة، دون اعتبار لمواقفهم وسلوكياتهم السابقة.

إن تبني القضايا وتضخيم المواقف بدون وعي عميق بمضامينها إنما يخفي في العادة حقيقة أخرى وليس قضية وطنية أو شعورا بالمسؤولية، فمن منا لا يتذكر موقف الشيخ البرلماني فيصل أبوراس وإصراره على محاربة الفساد في السفارة اليمنية في بيروت، ونجاحه في إحالة السفير إلى التحقيق في الخارجية.. وحينها كانت بادرة تستحق الذكر والإشادة، ولكن هل كان الفساد في سفارة اليمن في بيروت هو الدافع أم لا؟ وعلى افتراض صحة ذلك الموقف، فإن تعيين الرجل في ذات الموقع المختلف مع صاحبه، وبطريقة مخالفة للدستور، لأنه عضو في البرلمان، فإن من حقنا أن نسأل: هل انتهى الفساد بتعيين البرلماني النشط سفيرا؟

البرلماني محمد عبدالاه القاضي هدد بكشف صفقات فساد مع أن مسؤوليته كعضو مجلس نواب لا تقتضي التهديد بل تلزمه مسؤولية انتخابه عضوا في البرلمان مراقبة أداء الحكومة وكشف الحقائق للعامة بدلا من البطولات والتهديد.

لم تعد البلاد وأحزاب المعارضة بحاجة لمن ينتقدون الحزب الحاكم والرئيس بعد أن أوصلونا الى هذا الوضع المزري. ولكننا بحاجة الى من يقنعهم بتغيير سياستهم حتى لاتغرق بنا السفينة.

عبدالرحمن بن عبيدالله السقاف لم يكن رافضيا

إصرار الأكوع على تشويه صورته مرده علاقته الحميمة بالإمام يحيى

هل كان السيد عبدالرحمن بن عبيدالله السقاف مفتي حضرموت وأبرز علمائها وأدبائها في النصف الأول من القرن العشرين رافضياً، أم أنه ضحية قراءة تحيزية وتعسفية لمؤرخين أرادوا الطعن في شخصيته الثرية، توطئة للتشويش على آرائه ومواقفه واجتهاداته؟

للرد على هذا السؤال يبحر الباحث الشاب وضاح بن عبدالباري طاهر في عالم السقاف، انطلاقاً من أدبياته وقصائده وآرائه، ليقدّم للقراء القول الفصل في الإتهام الموجه لواحد من أبرز أعلام حضرموت واليمن في القرن الماضي.

وإلى السقاف، يدقق الباحث في إتهام آخر موجه إلى حضرمي آخر هو عبدالرحمن بن خلدون، الذي أعتبر من عديدين، بينهم السقاف ذاته، ناصبياً، أي باغضاً لآل البيت.

وضاح بن عبدالباري طاهر في كتابه «ضحايا المؤرخين: ابن خلدون وابن عبيدالله السقاف أنموذجا»،الصادر مؤخراً عن «مركز عبادي»، إذ يدفع عن العلمين الحضرميين تهمتي الرافضية والناجية، فإنه بلغة محكمة وبروحية باحث حقيقي، يمسك بأدواته، ولا تحمله أهواؤه وعاطفته حيث تشاء، يكشف في كتابه فداحة الظلم الذي وقع على السقاف، جراء إصرار المؤرخ الكبير اسماعيل بن علي الأكوع على إلصاق تهمة الرفض ولعن الصحابة به، وذلك في كتابيه «هجر العلم ومعاقله في اليمن»، و«الزيدية نشأتها ومعتقداتها».

ويذهب الأكوع في الكتابين إلى أن ابن عبيدالله السقاف تعرض في قصيدة بعثها إلى الإمام يحيى بن حميد الدين للصحابة باللعن، وأن الإمام يحيى أبدى اشمئزازه مما قاله (السقاف)، مبيناً له عدم رضاه بالقدح في الصحابة، وذلك في جوابه عليه بقصيدة طويلة يصف فيها نفسه بأنه: «لا يرتضي، بِنَحل الروافض مذهباً.. كلا ولم يكُ مثل جهم مُخبرا».

ولأجل إلصاق التهمة بالسقاف، ينبش الأكوع في التراث بحثاً عن ما قد يبرر حكمة القاسمي علي ضحيته، واصلاً إلى أحمد بن عيسى المهاجر «الذي يُنسب إليه العلويون الحضارمة»، إذْ يورد في «هجر العلم ومعاقله في اليمن». ما ذكره المورخ صالح بن حامد العلوي في كتابه «تاريخ حضرموت»، من أن المهاجر «كان إمامي المذهب».

ولاحقاً، تابع الأكوع ملاحقته السقاف، وذلك في ندوة عن الأخير نظمتها جامعة عدن، ففي ورقة قدمها إلى الندوة، أشار إلى زيارات السقاف للإمام يحيى في صنعاء، ومطارحاته الشعرية على الإمام، قبل أن ينطق بحكمه مجدداً في حق السقاف الذي «أسف في بعض قصائده، لا عن جهالة، ولكن عن علم، ظناً منه أنه يرضي بذلك معتقدات الإمام يحيى (...) فما كان من الإمام إلا أن أبدى اشمئزازه في قصيدته الجوابية مبيناً في ذلك عقيدته الصحيحة في شرعة الرسول وفي سنته».

ويواصل الأكوع تشبثه برأيه إذ يخلص إلى أنه «بعد اتفاق بين معارفه (أي السقاف) وتلامذته وخلانه وأصفيائه يقولون: إنه تحول إلى محب لصحابة رسول الله».

يعزو وضاح تشبث القاضي الأكوع بفكرته الخاطئة، إلى ما يعدها ظاهرة عامة في المجتمعات التي يسودها الاستبداد، وتسيطر عليها نزعة الأثرة والتملك غير المشروع، تصبح فيها حتى الأفكار الخاطئة، والآراء المجانبة للصواب جزءاً من الممتلكات التي يصعب التنازل عنها. كما وبسبب العلاقة الحميمة التي جمعت ابن عبيدالله بالإمام يحيى، وموقفه السلبي من المعارضين لحكمه.

يُمسك الباحث بموضوعه إذ يعرض لمواقف السقاف من الصحابة، وميله إلى الوسطية، ومحاولاته الدؤوبة للتوفيق بين الإرشاديين والعلويين في شرق آسيا. ومن دحضه لرواية الأكوع، يؤسس لمنهج جديد في التعاطي مع أحكام المؤرخين، يقوم على التمحيص، واخضاعها للاختبار، وبخاصة بالعودة إلى التراث الصادر عن «ضحايا المؤرخين». الكتاب جدير بالقراءة، إذ علاوة على الانتصار للعلامة السقاف، فإن صاحب الكتاب بدا محمولاً على رسالة مبثوثة في فصول كتابه، تحث على الإنصاف والترفع عن الميول والأهواء، وهي رسالة مطلوبة في الظرف الراهن حيث العصبيات المذهبية والعنصرية والمناطقية تتأجج في غير مكان.

الديـــوان

جازم سيف

إيها الديوان
حضورك طاغ
المسألة هُنا متعُلقه
بكونك تقليدي مُفوه
وصاحب حمايات
تمدك بالإحساس
بأنك امبراطور
وملك المكان

ولأنك الأول على مستوى الرواج
لا شيء يمنعك من ان تدير ظهرك
لبقية الغرف
وتحويلها الى بوقات
مسؤله عن ترديد صداك
أنت ايضاً
جلف
وأناني

وجابي امتيازات
ولتمييز لعُبتك
ثم انك مُبتز.
ولا يستطيع وجهك الكالح
إخفاء مناعتك
ضد الخجل...

غي موكيه... الشبيبة ونموذج التضحية

غي موكيه Guy Môquet، شاب فرنسي في عمر الزهور، لم يبلغ بعد الثامنة عشر، كان واحداً لثلاثة أبناء لأبيه، هذا النائب الشيوعي في مدينة باريس، رجل ثوري حدد طريقته في النضال ولم يكتفي بهذا وإنما عمل على توريثها لأبنائه.

لقد كانت باريس وجزء كبير من فرنسا تعيش تحت وطئة الاحتلال الالماني البالغ في الضراوة، كانت لحظة حرب تفرض قوانينها دون رحمة فلا تستثني أحداً حتى الاطفال كان لهم نصيب من ذلك، ومما فرضته الحرب في مواجهة العدو الغاشم وبعد سقوط الدولة، إنشاء المقاومة في ظل رفض المحتل وتنكليه بكل من يقع في يده من مقاوم، واختلفت الصفوف الفرنسية بين مهادن ومقاوم رافض.

غي موكيه، كان ممن قاوموا وممن تفجرت في دمائهم روح الرفض والمقاومة، ذهب للحرب مع ثلة من رفاقه، غادر البيت والربيع، غادر الدفء والورد، غادر الأب والأم والأخوة والاصدقاء وكائنات الحي، تقوده فكرته التي آمن بها، تقوده نزعته للحرية والإباء.

استغنى عن الحياة وآثر الموت -ليس الموت من أجل الموت- وإنما الموت من أجل الحياة، جعل لحياته قيمة ومن مماته قيمة لطالما تمناها، تلقى في صدره الرصاص ليزرع غرسة للحياة، الحياة الحرة الكريمة.

كان يعلم أنه سيموت وكان بانتظار الموت وقبل أن يتحقق موته سطر رسالة لأهلة وأحبته، رسالة ما إن يقرأها أي فرنسي أو ناطق بالفرنسية إلا وأقشعر بدنه وهاجت أحاسيسه.

وها نحن نجترح ترجمة لهذه الرسالة التي نعلم سلفاً أننا سنفسد شحنتها ونهتك دفعها وفعلها في النفس، وكانت هذه الرسالة ذاتها هي التي قرأها الرئيس الفرنسي الحالي نيكولا ساركوزي يوم توليه منصب الرئاسة الذي صادف ذكرى إحياء مقتل غي ورفاقه. قرأها ساركوزي في حديقة بوا دي بولون على شبيبة ولدت في نفس هذا اليوم وتبلغ نفس السن الذي قُتل فيه غي.

لم يقو ساركوزي على حبس دموعه وهو يتلو هذه الرسالة منوهاً بأن غي ورفاقه هم خير مثال في حب الوطن والتضحية لأجله.

«أمي العزيزة،
أخي الحبيب
أبي الغالي

أني سأموت! وما أطلبه منكم، خصوصاً أنت يا أمي، أن تكوني شجاعة، فأنا شجاع وأريد أن أكون على شجاعة من سبقوني.

بالطبع، كان عليّ أن أرغب بالحياة، لكن ما أتمناه من كل قلبي، أن يكون موتي ذي نفع. لم يكن لدي الوقت لآخذ جان بالأحضان، كنت قد سلمت على أخوتي روجيه ورينو، وحقيقة الأمر أني لن استطيع القيام بذلك!

أتمنى أن تصلك أغراضي وينتفع بنها سيربح والذي احسبه سيكون فخوراً في ارتدائها يوماً ما، وأنت يا أبي، لقد تسببت لك بقدر ما تسببت لأمي من المتاعب، أني أحييك آخر تحية. ولتعلم أني سأبذل قصار جهدي لأواصل الدرب الذي خطيته لي.

سلام أخير إلى كل أصدقائي وأخي الذي أحبه كثيراً، وليدرس جيداً ليصبح لاحقاً رجلاً.

سبعة عشر عاماً ونصف، قصيرة هي حياتي، لكني لا أندم على شيئ ما لم يكن عن فراقكم جميعكم،فأنا سأموت مع تانتان وميشيل.

أمي، ما أسألك وأطلب أن تعديني هو أن تكوني شجاعة وتتجاوزين العناء.

لا يسعني أن أخط أكثر من ذلك.

سأترككم جميعكم وجميعكن وانتي يا أمي وسيرج وأبي وأنا أحيكم من عميق قلبي الغض.

العزم والثبات!

ابنكم المحب غي

فكرة أخيرة: أنتم الباقون، كونوا فخورين بنا، الـ 27 الذين سيموتون!»

■ **ترجمة وتقديم: مصطفى الجبزي**
aljabzi2004@yahoo.fr

غلاف

التاريخ الجديد

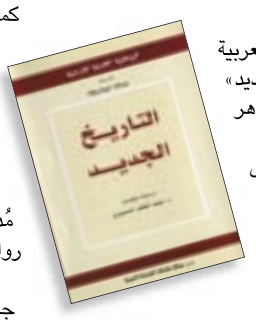

صدر حديثاً عن المنظمة العربية للترجمة كتاب: «التاريخ الجديد» إشراف جاك لوغوف، ترجمة وتقديم د. محمد الطاهر المنصوري ومراجعة د. عبدالحميد هنية.

يحتوي هذا الكتاب عشر مقالات تتناول بالدرس حقول «التاريخ الجديد» ومفاهيمه، واتجاهاته البحثية والمراحل التي قطعها:

جاك لوغوف: التاريخ الجديد.
ميشيل فوفيل: التاريخ والأمد الطويل.
كريزستوف بومياك: تاريخ البُنى.
أندريه بورغيار: الأنثروبولوجيا التاريخية.
فيليب أرياس: تاريخ الذهنيات.
جان- ماري بيساز: تاريخ الثقافة المادية.
جان لاكوتور: التاريخ الآني.
غي بوا: الماركسية والتاريخ الجديد.
جان كلود شميت: تاريخ الهامشيين.
إفلين باتلاجين: تاريخ المتخيَّل.

ومجموع هذه المقالات الأساسية تتيح للقارئ معرفة وفهم التاريخ «الجديد» من خلال أفكاره الرئيسية، وأهدافه، ومجاله الفكري والعلمي، وأن يطلّع على إنجازاته.

يقع الكتاب في 611 صفحة.

ويتولى تسويقه وتوزيعه مركز دراسات الوحدة العربية.

كما قال عنه انطوني غرافتون:

«لقد اقترح موريس أو لندر اتجاهات جديدة للبحث، سواء ما اتصل منه بنظريات اللغة وتاريخ العالم أم بتلك التي سادت أواخر القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. كما قدّم لنا نموذجاً في التحليل التاريخي الذي يعلّل أشكال المنظومات الفكرية ومحتوياتها».

وهذا إضافة لما قاله جاك لوغوف عنه:

«تلك هي قصّة الفيلولوجيا المقارنة في القرن التاسع عشر. إنها لقصّة مُدهشة، وثيقة الصلة بتاريخ الديانات. وقد حرص موريس أو لندر على روايتها بكامل تعقيداتها وتناقضاتها.

والصدق أن يقعوا فريسة الوهم والخطأ».

جان ستاربنسكي

«وقد حاز هذا الكتاب على جائزة الأكاديمية الفرنسية لعام 1990، و تمّت ترجمته الي اثنتي عشرة لغة».

يقع الكتاب في 333 صفحة.

ويتولى تسويقه وتوزيعه مركز دراسات الوحدة العربية.

نحو رؤية وطنية لتعزيز الديمقراطية في مصر

وصدر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب «نحو رؤية وطنية لتعزيز الديمقراطية في مصر» بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية.

«يضم هذا الكتاب بين دفتيه بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي عقدت في مدينة الإسماعيلية المصرية، بدعوة من مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، وقد هدفت هذه الندوة كما يتضح من اسمها الى تنمية رؤية وطنية جامعة لمستقبل الديمقراطية في مصر، وذلك إيماناً من الجهة المنظمة بأن نقطة البدء الصحيحة لإقامة نظام ديمقراطي في أي دولة عربية يجب أن تتمثل في خلق حالة من التوافق العام بين التيارات والقوى السياسية والفكرية المختلفة داخل كل دولة حول أولويات العمل الديمقراطي وآليات تطبيقها للخروج برؤية مشتركة تبلور مساحة الاتفاق والقواسم المشتركة بين تلك التيارات حول مفهومها ورؤيتها الديمقراطية أملاً في الوصول الى مرحلة النضال الديمقراطي المشترك».

وحيث في أنّ «قضية الديمقراطية لم تعدْ ترفاً ثقافياً أو موضوعاً تهتم به فئة قليلة من المثقفين داخل أوطاننا العربية، بل أضحت ضرورة حتمية وحيوية لنهضة أي دولة والخروج بها من أزماتها المتلاحقة، وما أكثرها! باعتبارها السبيل الوحيد لإعادة صلة الرحم المفقودة بين المواطن ومجتمعه ودولته، وباعتبارها السبيل الوحيد أيضاً لاستعادة النظم السياسية في كل الدول العربية لشرعيتها وصدقيتها المفقودتين، كما إنها أصبحت السبيل لاستعادة المواطن العربي دوره في معارك النضال السياسي داخل بلاده أو في محيط دائرتها القومية.

إنّ الأهمية التي أضحت تكتسبها الديمقراطية داخل المجتمعات العربية تستدعي استنهاض جمعي الهمم وتضافر وتوحيد جهود جميع القوى والتيارات السياسية والفكرية المؤمنة بالديمقراطية داخل كل دولة من أجل فرضها وتطبيقها».

يقع الكتاب في 390 صفحة.

فكرة الفينومينولوجيا

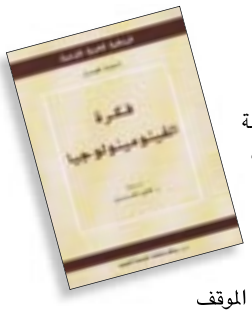

كما صدر عن المنظمة العربية للترجمة كتاب: «فكرة الفينومينولوجيا» تأليف إدموند هوسرل، ترجمة د. فتحي إنقزو.

في الدروس الخمسة لعام 1907 يوسع هوسرل مفهوم الردّ الفينومينولوجي، أي التحديد المنهجي للمعرفة الفلسفية بحسب وقائع الوعي، الظاهرة. في الرجوع الى الموقف «الطبيعي» من موضوع المعرفة، الذي يتجاوز دائرة الوعي والعودة الى انعطاء النفس في الوعي، يرى هوسرل الأساس الجديد للفلسفة بوصفه علماً صرفاً.

يقع الكتاب في 142 صفحة.

لغات الفردوس

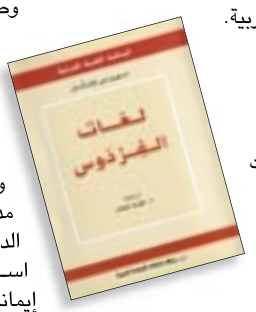

وصدر حديثاً عن ذات المنظمة كتاب «لغات الفردوس» تأليف موريس أوَلَنْدر، ترجمة د. جورج سليمان ومراجعة سميرة ريشا. وهو الكتاب الذي قال عنه امبرتوا ايكو

«هذا الكتاب من أجمل ما قرأت حول هذا الموضوع. كتاب رائع، وغالباً ما استشهد به».

30 % كوتا وليس 15 %

وميض شاكر
wameedh@hotmail.com

نشرت "النداء" في عددها الماضي مانشيتاً عريضاً متصدراً صفحتها الأولى بعنوان "الرئيس يربك معارضيه بمقترحاته لتعديل الدستور وتمرد نسائي على اللقاء المشترك". كان العنوان مفاجئاً، إذ لم تتوقع الناشطات النسويات استيعاب الصحافة اليمنية، بعد عمر قصير من نشاط الحركة النسوية الوليد، أن قضايا النساء ليست محصورة في نطاق الاهتمام المجتمعي أو الأهلي فقط، بل هي قضايا سياسية أيضاً وممكن أن تربط بأهم حدث سياسي على مستوى بنى السياسة العليا كالمقترح الرئاسي للتعديلات الدستورية. "النداء" في هذه الالتقاطة تسجل سبقاً صحفياً محموداً، وستحذو حذوها بقية الصحف في اليوم التالي لخبر "النداء".

هذا المقال هو سيناريو مكمل لمقترح التعديلات في بنده رقم 9، والذي يعتمد مبدأ التمييز الايجابي للنساء "الكوتا" ضمن نظام الدائرة الفردية الانتخابي، وتخصيص نسبة قدرها 15% للنساء من إجمالي قوام مجلس النواب، وتضمين هذه الحصة للنساء نصاً في القانون الانتخابي؛ وسيطرح المقال السؤال التقليدي: ماذا بعد المقترح؟ مركزاً الضوء على احتمالات أدوار مؤيدة أو معارضة له من قبل المؤتمر الشعبي العام، ومن أحزاب المعارضة (الإصلاح والحزب الاشتراكي).

في يوم 8 سبتمبر، عقد منتدى الشقائق لحقوق الإنسان، المنتدى الديمقراطي الثاني في مشروع حملة دعم النساء سياسياً في انتخابات 2009، وفيه أظهرت أحزاب اللقاء المشترك، والحزب الحاكم موقفاً موحداً ضد تبني الكوتا (والكوتا هي إجراء مؤقت للتمييز الإيجابي للنساء بتخصيص 30% من مؤسسات ولجان الدولة المنتخبة وغير المنتخبة للنساء). وفي الوقت الذي استغل فيه اللقاء المشترك الندوة لتسويق مقترحه بتعديل دستوري يستبدل نظام اليمن الانتخابي من نظام الدائرة الفردية إلى نظام القائمة النسبية، ودعا النساء المجتمعات وحركتهن لتبنيه، نقل بذلك نفسه إلى مقاعد الحاضرات بعد أن كان في المنصة يطلب منه التأييد لمناصرة قضية صاحبات الدعوة. على الطرف الآخر من المنصة احتفظ المؤتمر بدوره التقليدي كحزب حاكم يرفض مقترح معارضيه، ويظهر تخوفه من أن تفتح المطالبة بالكوتا الباب للمعارضة بتمرير مقترح القائمة النسبية من جملة التغييرات الواجب إجراؤها على النظام الانتخابي في اليمن. لا أخفي عليكم أن جو الندوة امتلأ بغضب نسائي بالإجماع. فقد توقعت النساء يومها أن تعرض الأحزاب خطواتها الفعلية في طريق إعمال الكوتا بعد سبع سنين من الحوار معها لتبني هذا الإجراء، وبعد سنة من وعودها بتنفيذه أو بطرحه جدياً على طاولة النقاش، خاصة وأن نتائج الانتخابات المحلية كانت مخزية بمقدار تمثيل نسائي لا يتجاوز نصف في المائة من مقاعدها، وواضعة اليمن، رئاسة وحكومة وأحزاباً، في موقع مساءلة يستهدف مصداقيتها والتزامها الدستوري في تحقيق الديمقراطية وبناء دولة المؤسسات التي تضمن المواطنة المتساوية للجميع رجالاً ونساءً. أكثر من الغضب سادنا الارتباك ومرده ثلاثة أمور هامة: -1 لم تكن الأحزاب في المنصة، وخاصة المشترك، على دراية كافية بأن الكوتا هو إجراء يمكن أن يتضمنه أي نظام انتخابي ويدمج فيه، بل ويعتبر نظام القائمة النسبية أهم الأنظمة الصديقة له، فاقتراح الكوتا ضمن نظام القائمة النسبية لا يلغي الأخير، بل يعززه كونه يخدم هدف القائمة النسبية في التمثيل العادل للأقل حظاً في الفوز كالنساء، خاصة وأن البنية الاجتماعية اليمنية تسيطر عليها القوى القبلية والوجاهية والعسكرية الذكورية أولاً، -2 لم يظهر أي من في المنصة الدراية بالتزامات اليمن الدولية، ومنها منهاج بيجين 1995 الذي يلزم دولتنا باتخاذ كافة التدابير لتنفيذ الكوتا، كما لم تقنعنا أحزاب المعارضة بأنها حاكم مستقبلي سيكون مسؤولاً عن تنفيذ هذه الالتزامات عند وصوله للسلطة، -3 لم تبين المنصة فهمها للنظام الرئاسي والذي يقتضي الفصل بين السلطات (التشريعية، التنفيذية، القضائية والرئيس)، ويضمن بذلك التنوع وزيادة فرص اتخاذ القرار في حال اختلف الانتماء الحزبي لكل سلطة كأن تكون الحكومة "إصلاح" والرئيس "مؤتمر" قد لا يتفق الاثنان على الأمر نفسه.

وهكذا كان: ففي إبريل، يسحب مجلس النواب تصديقه على اتفاقية المحكمة الجنائية، مسقطاً بذلك حق النساء في ردع ومعاقبة مغتصبيهن أثناء الحروب، وفي يوليو الماضي، يصدر رئيس الوزراء، مجور، قراراً بإلغاء نظام التفضيل للمرأة في الوظائف في حالة تساوي الكفاءة بينها وبين الرجل، وفي يوم ندوة الشقائق، تعلن الأحزاب مجتمعةً رفضها للكوتا. لكن، يوم 24 سبتمبر كان يوماً مختلفاً اقترح فيه رئيس الجمهورية في البند التاسع لمقترح التعديلات الدستورية، كوتا برلمانية للنساء بـ15%. لذا، فمن غير المحتمل أن تجتمع الحكومة ومجلس النواب والأحزاب والرئيس ضدنا، وما نحن إلا إنسان، مواطنات يمنيات نساوي 50% من بنيان وقوة هذا البلد البشرية، و43% من قوته الانتخابية!

قد تتساءلون لماذا كل هذا الاستبسال من أجل الكوتا؟ فبجانب أنه التزام دولي مفروغ منه، إلا أننا كنساء نطمح لحياة لاتموت فيها – كل يوم- 7 نساء بسبب الولادة وسوء الخدمات الصحية، ولا تجوع 5 ملايين منا، ولا يطرد ثلاثة أرباعنا من سوق العمل، ولا ينزع 65% من فتياتنا من المدارس ولا تزوج 25% منهن صغيرات، كما هو حالنا اليوم. وبصراحة فمعركة الانتخابات البرلمانية 2009، ليست معركتنا! وفي الوقت نفسه لسنا جزءاً من توترات البلد المتوالية والأخيرة: حرب صعدة، حركة المتقاعدين، ملف الجنوب، الفساد، الإرهاب، تنامي سلطة العسكر والقبيلة وأقرباء الحكام وأبنائهم، وتيارات المؤتمر الشعبي العام القديمة والجديدة والبين بين، وطحلبة رؤوس الأموال، الخ... كما أننا نرفض أن نكون ملفاً مؤجلاً للانتهاء من كل ذلك، أو بمعنى آخر، نرفض أن نكون ضحايا له إذ يتم تأجيلنا، أو ورقة تكتيكية إلى 2009 فقط. هدفنا أن نكون جزءاً "مستمراً" من الحل بقدر صغير يساوي 30% من التمثيل السياسي واتخاذ القرار كوننا جزءاً كبيراً من المشكلة التنموية للبلد كما سبق ذكره. الجميع يدرك أن اليمن ومنذ 1990، وهي في مرحلة انتقالية لبناء واستكمال بناء دولتها الحديثة في الديمقراطية والمواطنة المتساوية، ولكن هذا البناء يأتي في ظل سياق بعيد عن الحداثة أو حتى المدنية – خاصة في تعامله مع المرأة- في بنيته الاجتماعية والثقافية والسياسية وعلى مستوى الكفاءة الإدارية وغيرها، ويحتاج قطعياً لإجراءات استثنائية لتحدي هذا السياق كتشريع الكوتا. بـ30% من النساء في مجلس النواب، المجالس المحلية، الحكومة، وغيرها ستشارك المرأة الرجل في وضع حلول أفضل مما هي عليه الآن لحل مشكلة البلد التنموية، التي يمثل تدني وضع المرأة في كافة المجالات وجهها الأبرز. وبـ30% نساء في عضوية الأحزاب، وهي الأقرب للمجتمع، ستتجه الأحزاب إلى الاهتمام بالمرأة وتنشئتها سياسياً وتجهيزها لمواقع اتخاذ القرار بقدرة أعلى، الأمر الذي سيغير تدريجياً وضع المرأة الدوني في المجتمع والأسرة، ويمكنها من عيش حياة كريمة خالية من العنف والتمييز. هكذا وبصورة أعم وأبعد من انتخابات 2009، ننظر للكوتا؛ فالمقترح الرئاسي الجديد للكوتا في هذا الوقت القريب لـ 2009، لا يعفيه ويعفينا من تحقيق أهدافنا الأبعد.

■ في أواخر أغسطس 2006م، كنت ضمن جملة من النساء المطالبات بإيفاء وعود الأحزاب بترشيح 15% من عضواتها لانتخابات المجالس المحلية. ونحن في دار الرئاسة، دخل الشيخ الزنداني غرفة الانتظار لمقابلة الرئيس، فتقدمت بسؤال بسيط له: يا شيخ، فين الـ15% من مرشحات الإصلاح؟ فرد بسرعة تكشف غضب الرجل: قصدك 15% من النساء في البيوت!

والحديث السابق عن دور الأحزاب (قاعدياً) في تمكين المرأة وتغيير بنية المجتمع نحو العدالة والإنصاف والمساواة وعدم التمييز والعنف ابتداءً من الأسرة وانتهاء بالرئاسة، يظهر وكأنه ضرب من خيال في غياب دور حقيقي للأحزاب الرئيسية في ذلك؛ فالمؤتمر حزب ولد وهو في السلطة العام 1982، وظل كذلك حتى اللحظة، حارماً نفسه من استكمال مقومات الحزب الأساسية في الالتصاق بالقاعدة والاحتكاك بها واستقطابها، وفي لعب دور المعارضة.، ويشترك الاشتراكي مع المؤتمر في النقطة الأولى؛ إذ تحول من جبهة قومية حاكمة في الجنوب، مضافاً إليها بعض التيارات الرئيسية، إلى حزب حاكم مباشرة العام 1979، لكنه يتقدم على المؤتمر بدخوله تجربة المعارضة منذ 1993 إلى اليوم. أما الإصلاح فيتقدم على الجميع كونه حزباً دعوياً بالأساس، متغلغلاً في القاعدة ومعتمداً عليها، ولديه مراس وتاريخ طويل في ذلك، ثم انتقاله كشريك في السلطة الفترة (1993 – 1997)، ثم تحوله إلى صف معارضة، وزد على ذلك، ارتباطه بحركة خارجية أعرق هي "الإخوان المسلمين"، يفتخر بالانتماء إليها ويصفها في أدبياتها بالحركة النورية، وتتصدر بالتعريف إليها أدبياته الحزبية، بينما يجد الاشتراكي – شريكه في المعارضة واللقاء المشترك- حرجاً ما من فعل ذلك مع الحركة الماركسية أو الاشتراكية العالمية.

وبتقدم الإصلاح في تجربته الحزبية القاعدية على الآخرين، نجده الأكثر "برجماتية" أو "غائية" في خدمة مؤسسة الحزب داخلياً، إذ يقصي الآخر في صور متعددة لصالح ذات الحزب(*). الإصلاح مستفيداً من وضعه كشريك في الحكم بعد حرب 1994م، يؤثر على البرلمان في تعديل دستور دولة الوحدة، لتنص المادة 40 منه "المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة"، بعد أن كانت تنص على "عدم التمييز بسبب الجنس أو اللون أو الأصل أو اللغة أو المهنة أو المركز الاجتماعي أو العقيدة"، الأمر الذي مثل تراجعاً واضحاً عن مضامين عدم التمييز الكونية، ثم أضاف المادة 31 من الدستور المعدَّل، وتنص أن "النساء شقائق الرجال لهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة"، محدثا بذلك مأزقاً تشريعياً؛ إذ كيف يتساوى المواطنون في الحقوق والواجبات، وتخصص بعد ذلك النساء بالذكر في مادة منفصلة، وبتطبيق الشريعة عليهن بالذات! فعل الإصلاح ذلك في وقت مبكر حتى لا يصيب نشاطه الحزبي – اليوم- بعدم دستوريته بخصوص مشاركة المرأة سياسياً. أقصى الدستور حتى ينتهي داخلياً من الفصل في أمر مشاركة المرأة ولو بعد حين!

الأسبوع قبل الماضي، نظم قطاع المرأة في الإصلاح إفطاراً رمضانياً لعدد من النساء الناشطات في المجتمع، ليعدن الأخيران بثلاثة كتب ("الإصلاح الفكرة والمسار"، "ولاية المرأة" و"أضواء على حقيقة المساواة")، ومع تقديري لجهود المؤلفين، إلا أن مطالعتها كانت تقتضي الوقوف أمام اللغة والنص الذي ظهر لي وكأنه مخطوط بأيدي تلامذة فقهاء العرب والعجم منذ عشرة قرون خلت أو يزيد. كانت لغة الكتب الثلاثة لغة لا تفقهها غير الخاصة، بعيدة عن ركب العامة اليمنية، بعيدة عن التلفزيون أو الراديو، عن لغة التنمية والإصلاح، وحتى عن المصطلحات السياسية أو الفلسفية التي بنيت عليها فكرة الأحزاب. لكي تفهم لغة الإصلاح تلك وتؤثر على الآخرين، نحتاج لخلق فئة "خاصة"، وبالتالي لجهد وتكلفة عالية لم يتوانَ الإصلاح في توفيرها عن طريق الغير؛ إذ أثر على نظام الدولة التعليمي بأكمله ومعه جميع أجيال اليمن، اعتمد نظام تنشئة حزبية مكثفاً على عدد ضخم من منتميه، وانتهز آخر فرصة له في السلطة قبل مغادرتها نهائياً (1998 – 1999)، ويؤثر في القارين الجمهوريين بتعديل أكثر من 113 مادة في قانون الأحوال الشخصية ليصدر كما نراه اليوم بصيغته التي تشبه لغة الكتب الثلاثة آنفة الذكر، وربما كل أدبياته الداخلية، وبذلك يطبق دائرة خلق فئته الخاصة والباهظة التكاليف ابتداء من الأسرة فالمدرسة فمدرسة الحزب. الإصلاح، ألغى الدستور، الدولة ونظامها التعليمي، الأجيال، منتميه، والأسرة لصالحه الداخلي نشاطاً ولغة، وتفوق بتجربته الحزبية تلك على حاكميه ونظرائه.

في أواخر أغسطس 2006م، كنت ضمن جملة من النساء المطالبات بإيفاء وعود الأحزاب بترشيح 15% من عضواتها لانتخابات المجالس المحلية. ونحن في دار الرئاسة، دخل الشيخ الزنداني غرفة الانتظار لمقابلة الرئيس، فتقدمت بسؤال بسيط له: يا شيخ، فين الـ15% من مرشحات الإصلاح؟ فرد بسرعة تكشف غضب الرجل: قصدك 15% من النساء في البيوت! إما كان الشيخ يقصد أن 15% من النساء في البيوت و85% منهن مرشحات، وهذا مستبعد، أو أن أية نسبة أو رقم لايعنيه في جوابه بقدر ما يعنيه ذكر عبارة "النساء في البيوت". وفي بدايات الحملات الانتخابية لمرشحي الرئاسة صالح وبن شملان، كان فرق التأييد النسائي للمرشحين طفيفاً إلى أن ظهرت صورة الشيخ حميد الأحمر خلف بن شملان، ومع كل تقديري لشخص الأحمر الذي دعم المرشحات المستقلات مالياً في الانتخابات المحلية 2006، عبر حملة تحالف "وطن"، معبراً بذلك عن موقفه الشخصي لا الحزبي من أمر مشاركة المرأة سياسياً، إلا أن ظهور صورته ممثلاً للإصلاح خلف بن شملان أصاب النساء بالذعر من عودتهن للبيوت وتحقيق رغبة الزنداني، فمنحن أصواتهن للمرشح الآخر. ليس الأمر فبركة، فعبارة "لن نعود للبيوت، لن تحرم فتياتنا من التعليم أو العمل" ترددت بقوة بين أوساط النساء، وسمعها الكثيرات والكثيرون. صحيح أن مكافحة الفساد وإصلاح الدولة وتخفيض سعر الخبز الذي تزرعه وتحصده وتخبزه وتطعمه النساء، طالبت به حشود المشترك وخلت في الوقت نفسه من تواجد امرأة من ضمنها، إلا أن عدم حبس النساء في البيوت مهم أيضاً، وللغاية. هكذا كانت النساء على مستويات مختلفة جزءاً من السياسة، وهكذا اليوم تعترف "النداء"، ومن لحقتها، بهذا الدور.

■ نطمح، كنساء، لحياة لا تموت فيها سبع نساء كل يوم بسبب الولادة وسوء الخدمات الصحية، ونرفض أن نكون ملفاً مؤجلاً أو ورقة تكتيكية، وهدفنا أن نكون جزءاً من الحل

الواقع اليوم أن هناك مقترحاً لتعديلات دستورية يضم كوتا برلمانية بـ15%، والمتوقع أن الرئيس بمقترحه هذا ضمن مشاعر 43% من الناخبات لصالح حزبه في انتخابات 2009، ولصالح الاستفتاء على المقترح برمته، ولكن الحاصل أيضاً أن الرئيس ذكر في خطابه السبتمبري أمام الكلية الحربية، كل البنود، ونسي بند الكوتا فاتحاً الباب أمامنا لتذكيره. أما المطلوب منا كنساء هدفنا المواطنة المتساوية والتنمية العادلة والكرامة والتمكين الشخصي، طرق أبواب الأحزاب جميعاً للضغط على رفع سقف مقترح الرئيس، بالمطالبة بكوتا نسائية تساوي 30% من التمثيل السياسي في جميع مؤسسات الدولة المنتخبة وغير المنتخبة: مجلس النواب، مجلس الشورى، الحكومة، مجلس القضاء أو أية لجان أخرى تنفيذاً للتزام اليمن بمنهاج بيجين تفصيلياً، وأن تؤخذ التدابير وآليات التنفيذ على مراحل بما فيها تعديل قانون الانتخابات، وكذلك الأحزاب والنظم الداخلية. ولا أظن أن المؤتمر بقطاعيه النسائي والرجالي سيفاجئنا بقول آخر غير قول رئيسه، وكذلك لايمكن الاعتماد كلياً على الإصلاح في ظل معضلته الأيديولوجية ضد المرأة. لذا، أجد الاشتراكي الأقرب في لعب الدور البارز مجدداً للنهوض بوضع المرأة بين لقائه المشترك، المؤتمر والرئيس، كون نظامه الداخلي ينص على تمثيل نسائي بـ15% في هيئاته وأتت توصية مؤتمره الخامس بتمثيل نسائي سياسي بـ30% داخل وخارج الحزب. هذه هي، إذن، فرصة المعارضة للعب دورها المغيب كحاكم مستقبلي سيكون مسؤولاً أولاً وأخيراً عن التزامات اليمن دولياً بـ30% كوتا، وهذه هي فرصة الاشتراكي للعب دور شبيه بالدور الذي لعبه حزب العمل البريطاني، كحزب معارض، بتبنيه مطالبة منظمات بلده غير الحكومية مقترح اتفاقية حظر الألغام. تبنى "العمال" الاتفاقية، فزادت شعبيته، وصعد لحكم المملكة المتحدة في مايو 1997، معلناً عبر وزير خارجيته "روبن كوك" منهج "العمال" الجديد للعالم أجمع وقيادته حملة اتفاقية حظر الألغام، ثم ضاغطاً على دول الكومنولث، ومحققاً بضغوط أخرى صك الاتفاقية ونفاذها وانضمام الدول إليها، ومخلصاً بذلك بشراً كثيرين من موت وويل محققين.

(*) مقاربة من دراسة "الآخر في السياسة اليمنية"، نبيل سبيع.

alnedaa_yemen@yahoo.com

الندى

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 21 رمضان 1428هـ الموافق 3 اكتوبر 2007 العدد (122) Wed. 21/9/1428 - 3 October 2007

عنوان الندى على شبكة الانترنت

www.alnedaa.net

هذا لا يكفي

محمد الغباري

malghobari@yahoo.com

لا يكفي القول إن أطرافاً خارجية تعمل على زعزعة الاستقرار في اليمن، لإقناع الناس بأن لا علاقة لأخطاء الحكم الفظيعة التي ارتكبت في حقهم، وكانت سببا في ما وصلت إليه الأوضاع في البلاد، لأن سياسة تعليق الأخطاء على شماعة الخارج لم تعد تجدي مع المطحونين بالفقر والمغيبين بفعل الاستئثار بالسلطة والثروة للأقارب والأتباع.

لا يمكن الدفاع عن نفوذ الجارة الكبرى المتجذر في الأوساط السياسية والقبلية، كما لا يمكن تبرئة النظام من الممارسات القبيحة التي أدت إلى إقصاء عشرات الآلاف من وظائفهم لمجرد أنهم ولدوا في محافظات تقع في الجزء الجنوبي من البلاد او في شرقها، كما لا يعقل أن يطلب من المحرومين من المواطنة المتساوية الدفاع عن نظام رفض نداءات الإصلاح ومطالب توسعة قاعدة المشاركة في صناعة القرار وعمل مساندة قلة من المقربين والأتباع على أن تستحوذ على مصادر الثروة وأن تتحكم بمقدرات البلد.

بأي حق يطلب منا التصديق أن الحالة المعيشية المزرية للناس سببها التوتر في العلاقات مع السعودية، ونحن نعلم الأعداد المتزايدة من المسؤولين وشيوخ القبائل الذين يتسلمون مرتبات ثابتة من الديوان الأميري؟! وكيف لنا أن نتهم من خرج ليطالب بحقوقه المصادرة وأرضه المنهوبة، بالعمالة، فيما صناع القرار يضفون على المرتبطين باللجنة الخاصة بمكتب ولي العهد، صفة الوطنية والوحدوية لمجرد أنهم من منطقة جغرافية محددة، مع انه لا يمكن لدولة تحترم سيادتها واستقلالها أن تقبل قيام مواطنيها باستلام مبالغ مالية من دولة أخرى مهما كانت المبررات..!

قرارات صرف المساحات الشاسعة من الأراضي للمتنفذين من عسكريين ومشائخ، صدرت من قلب صنعاء، ولم تحمل على طائرة أو جرى تهريبها عبر الحدود. وإبعاد عشرات الآلاف من الوظائف والبحث عن مسؤولين يجيدون فن السمع والطاعة بدلا من إيجاد تمثيل حقيقي لكل الناس، لم يكن بفعل تدخل خارجي، بل محصلة لرؤية قاصرة تعتقد أن امتلاك القوة قادر على إسكات البطون الجائعة، والاستمرار في تلك الأخطاء سيجلب كل أسباب الدمار، وسيستدعي كل الأطراف الإقليمية والدولية؛ لأن أمن واستقرار المنطقة لم يعد شأنا محليا، إنما هو ضرورة كونية.

باستطاعة الرئيس علي عبد الله صالح التغلب على التدخلات الخارجية، إن وجدت، بمعالجات جادة وسريعة، وبانتهاج سياسة مغايرة لما بدأ به حكمه، والدخول في عملية إصلاح سياسي واقتصادي، دون الحاجة لاستعراض القوة بنتائج انتخابات الجوع والفقر كفيلان بإفقادها الشرعية التي أقر بها الجميع. لقد كنا ننتظر قرارات سريعة وفاعلة في حق من عبثوا بالأراضي في عدن ولحج والمكلا في ضوء تقرير لجنة باصرة – هلال، وبدلا من إدخالنا في أزمة جديدة بسبب التعديلات الدستورية، فإن المنطق يتطلب أن إنصاف المبعدين من مواقعهم ووظائفهم أهم بكثير من تسليح المواطنين للدفاع عن الوحدة المصادرة منهم في الأصل.

مكرمة أخرى

على حساب آلاف الطلاب والاهالي في عدن، ولنصرة نقابة النقل وسائقي الأجرة المجلس المحلي بعدن يرفع تعرفة النقل بين مدن محافظة عدن خمسة ريالات عما كانت عليه. الأمر الذي زاد من حالة الاستياء في الشارع العدني بسبب قرار كهذا.

قد تكون زيادة مثل تلك لا تعني شيئاً بالنسبة لعتاولة السلطة المحلية بعدن، لكنها تعني الكثير بالنسبة للبسطاء إذا ما أخذنا في الحسبان قطاع الطلاب الذين يستخدمون وسائل المواصلات التي أصبحت لا تحتمل أي زيادات أياً كانت.. خصوصاً حين تأتي هذه الزيادة دون اي مبرر، ودون ان نسمع ان هناك أي زيادة في أسعار البترول ومشتقاته.

وهذه كانت مكرمة أخرى لمجلس محلي عدن بمناسبة الشهر الفضيل.

نافذة

منصور هائل

mansoorhael@yahoo.com

العدد القادم..

بدأ حياته باحتفالات ختم القرآن، ويعد لعمل فني عن أسماء الله الحسنى..

المرشدي: زمن الفن ولى ولا أتابع شيئا في السياسة ويكفيني مرض القلب

■ عبد الستار بجاش

"برع يا استعمار"، أغنية ظلت لسنوات وعقود ترنيمة لليمنيين بعد أن كان لها وقع كبير في حربهم الوطنية ضد الاستعمار، وبمثابة الرديف للإذاعي العربي الشهير أحمد سعيد.

صاحب الأغنية الفنان والبرلماني السابق محمد مرشد ناجي، الذي ولد في الشيخ عثمان بمدينة عدن عام 1929م، وتلقى تعليمه في الكتّاب (المعلامة)، والذي يختصر سيرته الذاتية الى جانب إبداعه الفني الذي تجاوز الحدود اليمنية الى الخليج العربي وأنحاء كثيرة من الوطن العربي الكبير: "عضوية مجلس الشعب طوال عقد الثمانينيات، ورئاسة اتحاد الفنانين اليمنيين، وبعد قيام الوحدة اليمنية عام 1990 أصبح مستشاراً لوزير الثقافة، ثم انتخب عام 1997 عضواً بمجلس النواب حتى عام 2003م".

المرشدي قال لـ"نيوزيمن" إن برنامجه خلال شهر رمضان يقف إعلامياً عند مشاهدته بعض المسلسلات الدرامية ومسلسل عن حياته تعرضه القناة التلفزيونية الثانية، إلى جانب الاستماع إلى الأغاني التي غناها طول حياته (78 عاما)، إلا أنه يعود للتذكير بجزء من حياته المرتبطة بشهر رمضان الذي يعرف بشهر القرآن، فيقول إنه ختم القرآن الكريم في سن مبكرة مما جعل والده يحتفي به وأقام له الحفلات احتفاءً بختمه.

ويشير الفنان المرشدي إلى أنه كان لا يستمع لأغانيه إلا مرة واحدة عند المونتاج لتلافي أي أخطاء، ويلفت الى أنه يتذوق المعاني التي غنى بها 80 أغنية.

المرشدي الذي يعد واحداً من أبرز الفنانين اليمنيين، ولعب دوراً هاماً في إحياء ونشر التراث الغنائي اليمني على مستوى اليمن والجزيرة العربية والخليج، قال بأنه أول من غنى لثورة سبتمبر المجيدة وغنى للشعب وغنى لدول كانت عدوة، وغنى جميع ألوان الأغنية اليمنية، ومنها الحضرمية واللحجية، واليافعية، وأول من غنى الأغنية التهامية.

● المرشدي

في هذه السن الكبيرة لهذا القامة الفنية والوطنية صار المرض جزءا من حياته؛ فهو يعاني من أمراض عدة بالقلب والصدر وغيرها من الأمراض، وحسب قول فهو "في عالم بلا حساب ولا أحزان".

وعند سؤاله عن وضع اليمن قال: "كفاية. أنا إنسان عمري 78 وباقي لي سنتين إلى الثمانينيات، ولم يعد هناك فائدة. انتهينا من السياسة"، مشيرا إلى أن "اليمن بخير مافيهاش حاجة".

وعن الاعتصامات والمظاهرات التي تحدث في المحافظات قال إنه "لا يدرى ماذا يحدث، فلم يستمع إلى الراديو ولا نشرات أخبار ولا يقرأ الصحف"، وأضاف: "أنا شخص أعاني من مرض القلب. كفاية الذي عليا".

ويفاجئك برده وأنت تطلب منه تقييم الفن اليمني في العصر الحاضر، حيث يرد على سؤالك بسؤال على نحو "أي فن تقصد؟ فلم يعد يوجد فن، الآن الفن انتهى خلاص (سداح مداح) فلا توجد رقابة عليه ولا توجد جهة مسؤولة، ولا عاد أحد يقيمه اليوم أنه صالح للغناء أم لا".

ويذكر المرشدي أن له عددا من المؤلفات من بينها "أغنيات شعبية" و"الغناء اليمني ومشاهيره" و"صفحات من الذكريات" و"أغنيات وحكايات"، والذي قال كل ما عمله قد كتبه وأخرجه في كتب مطبوعة.

وبشأن تواصله مع فنانين في الخارج، قال: "لقد انقطعت عن التواصل ولم يوجد أحد أتواصل معه"، وأضاف: "كفاية، مافيش وقت للتواصل.. اللهم أنني أفكر بإخراج آخر عمل لي: أسماء الله الحسنى، والتي أخرجت بعمل رائع".

المجوهرات ليست دائماً ثمينة

■ منى صفوان

"لا، يا زكي، ما تقوللي! الست ممكن تنسى عشيقها، أبوها، أخوها! لكن مجوهراتها، مش ممكن".

هذا الحوار المقتطف من يسرا وعادل إمام في فيلم "عمارة يعقوبيان"، يصلح كثيرا أن يكون بداية لحديث طويل عن علاقة النساء بمجوهراتهن.

علاقة كانت محل بحث قصير من قبل لورا بوتر، مصممة المجوهرات الانجليزية، التي أرادت التعرف على مداها عند اليمنيات، في إطار جولة تدريبية قامت بها مؤخرا في صنعاء.

لورا كان قد عُرض لها الشهر الفائت معرض صغير مع مجموعة من زملائها المصممين، في بهو مركز صنعاء التجاري. المعرض نظمه المركز الثقافي البريطاني، الذي أظهر اهتماما بما نشرته "النداء" قبل ثلاثة أسابيع، في تغطية وحيدة للمعرض جاءت عفوية، نقلت انطباع الزوار وردود أفعالهم اللامبالية، التي أذهلت لوهلة المنظمين، فليس هذا ما أرادوه من معرضهم.

المصممة عند زيارتها لصنعاء الأسبوع الفائت وجدت أن ردود الفعل هذه طبيعية. وأكدت لي أن هذا المعرض إن عرض في قلب بريطانيا نفسها سيلاقي رد الفعل ذاته.

فالمعروضات لا تجعل الزائر مكتفيا بفهمها من مجرد إلقاء نظرة، أو قراءة ما كتب بجانبها؛ فوجود المصمم يضيف كثيرا لما يشاهده، وهذا افتقده المعرض. فبعد جولة سريعة مع المصممة، يظهر البعد الفلسفي للمعروضات.

فصنبور المياه الذي يعرض كواحد من مقتنيات المعرض النفيسة، جاءت المصممة بفكرته من عادة خلع الناس لخواتمهم الثمينة في الحمام، والتي يكون لها بعد نفسي وعاطفي كـ"دبلة" الزواج، ولذلك ارتبط الصنبور بشيء نفيس. أما مجموعة الخردة التي هي عبارة عن أوسمة عادية، تكون فقط ثمينة لأنها ترتبط بحياة أشخاص وقصص بطولاتهم.

وضمن مجموعتها "أرملة الصياد" تكون المجموعة المصنعة من أدوات صيد السمك ثمينة لأنها وسيلة نسائية لمنع الرجل من الخروج للصيد، والانتقام من الأداة التي تأخذه بعيدا عنها.

هكذا ترتبط المجوهرات بحياة الناس، وبالذات بحياة المرأة، طبقا لنمط حياتها، وهذه الصورة الفلسفية، تأخذ بعدا اجتماعيا يضفي قيمة مادية على المجوهرات حتى لو صنعت من مواد رخيصة، وهذا البعد كان غائبا طوال مدة العرض عن الزائرين الذين لم يهتموا كثيرا بالغوص في التفاصيل لسبب بسيط، أنه لم يكن هناك من يرشدهم إليها. فالارتباط النفسي بالمجوهرات يضيف إلى قيمتها المادية. غير أن القيمة المادية الأخرى التي تظهر في فلسفة المجوهرات هي الجهد المبذول فيها.

"بوتر" التي قدمت من بريطانيا خصيصا لتدريب عشر فتيات على كيفية تصميم المقتنيات النفيسة من أشياء بسيطة، قربت مفهوم المجوهرات للمتدربات. فليست المجوهرات هي كل شيء ثمين، بل إن كل شيء بسيط حولنا مرشح لأن يكون مقتنى نفيسا وباهضا. لذلك كانت المواد البخسة حاضرة في معرض فني للمجوهرات، أدوات من القماش والورق، وكلها بذل فيها جهد، وارتبطت بقصص إنسانية أضافت لقيمتها المادية.

هذه هي المجوهرات من وجهة نظر الجيل الجديد المتحدي للأطر التقليدية، ومنها أطر وظيفتها، والمواد المصنعة منها. وهذه المجوهرات الجديدة تحتاج لدعمها بثقافة البيئة المحيطة حتى لا تنفصل، وتغيب عنها تماما.

فالمجوهرات بصفتها مجالا خصبا للتعبير، ترتبط بحياة الناس، والنساء تحديدا، وعند تغير نمط الحياة، يتغير الذوق المرتبط بها، وأسلوبها، ونمطها، وأيضا المواد المصنعة منها.

والخرز كان هو محور ورشة التدريب. فالمصممة ترى أن الخرز كمادة أولية هو الأساس لصناعة أي حلية.

إلى جانب الأهمية الدينية التي يكتسبها في المجتمع المسيحي والإسلامي على حد سواء، في صناعة المسابح، وإن كانت المسبحة الاسلامية تختلف عن الأخرى المسيحية في حجمها، لكنهما تتفقان في الوظيفة. الخرز يمكن أن يصنع من أي مواد حولنا، فكيف نحول الشيء البسيط إلى خرزة؟ هذا هو الدرس الذي يمكن أن يغير كثيرا، ليس فقط في تصميم المجوهرات ووظيفتها، بل أيضا في حياة الأشخاص الذين سيحترفون هذا النوع من الفنون.

● لورا بوتر

فقدرة الفتيات على توظيف ذلك في بيئتهن اليمنية لا يدخلهن مجالا خصبا فقط، بل أيضا يوفر لهن فرص عمل جيدة وجديدة، لأنهن يستطعن بيع تلك الأعمال والربح من ورائها.

لورا أخذت أفضل خرزة صممتها كل مشاركة، وسوف تضمها جميعا في إطار عقد واحد يحتفظ به المركز البريطاني في صنعاء. هذه الذكرى ستكون ذات قيمة مادية كبيرة لأنها ترمز لجهد الفتيات، وأيضا إلى طريقة مبتكرة تدخل عالم الحلي اليمني، الذي يكرس وقته لصناعة الحلي بطريقته التقليدية.